م. بروكس

البترول والاستعمار في الشرق

تعريب

محمود الشنيطي

الثمن ٢٠ ﷺ

obeikandi.com

ملتزم الطبع والنشر
مكتبة القاهرة الحديثة
عمارة عمرو ١٦٩ شارع التحرير

الطبعه الأولى
١٩٥٧

obeikandl.com

إهـــــداء...

إلى أولئك الذين سطّروا بدمائهم الطاهرة الزكيَّة
أنصع الصفحات فى تاريخ مصر الكريمة الأبيَّة

إلى أبطـال بور سعيد ...

شهداء أبرار .. وأحياء أخيار

obeikandi.com

obeikandl.com

تقديم الكتاب

بقلم

الدكتور محمد فتحى الشنيطى

مدرس الفلسفة بجامعة القاهرة

الجولة الثانية فى المعركة

ما كاد الرئيس يعلن فى ٢٦ يولية ١٩٥٦ تأميم قناة السويس ، حتى دبَّ الذُّعر فى صفوف غيلان الاستعمار ، وبدا الهلع واضحاً فيما اندفعوا إليه من تصريحات تحمل فى طيَّاتها التلويح بالإلتجاء إلى القوة إذا لم ترضخ مصر وتقرّ فى سلام بصفة « دولية » لقناة السويس . وصمدت مصر فى المعركة فعقدوا المؤتمرات ، وتمخَّضت مؤتمراتهم عن قرارات واقتراحات برعوا فى صياغتها ، ومصر رابضة متيقظة والبواخر تعبر القناة ، والمصريون يديرون الحركة فيها فى هدوء وثقة استحوزا إعجاب شعوب العالم ، بقدر ما أثارا غيظ المستعمرين وحنقهم . وأخيراً تمخَّض الجبل عن فأر تافه حقير هو « جمعية المنتفعين بالقناة » ؛ وكانت مسرحية الموسم مَثاراً للتفكه والسخرية .

ثم أقدمت إسرائيل فى خسة ونذالة على عدوانها الغادر ، ولم يمض يوم حتى وضحت خيوط المؤامرة التى دبرها مجرمو الحرب فى الخفاء ، وشاء الله سبحانه وتعالى أن ينصر المؤمنين الأحرار ، فارتد السهم إلى نحور المتآمرين ، ووقفت مصر كتلة واحدة شعباً وجيشاً وقفة الأحرار يذودون عن الأرض

الطيبة ، فسقط شهداؤنا فى معركة الشرف والوطنية ، وهبت الشعوب ثائرة فى وجه الغاصبين ، وأثبت الضمير العالمى وجوده ، فاتخـــذت هيئة الأمم المتحدة قراراً خالداً فى تاريخها لنُصرة المظلوم على الظالم ، وكسبنا الجولة الأولى فى معركة العزة والكرامة .

فما الذى دعا إلى هذه الضجة الكبرى التى أثيرت حول التأميم ، فلم تزحزح مصر عن قرارها الوطنى الخالد ؟ ثم ما الذى دعا إلى الإنذار البريطانى الفرنسى فالعدوان المسلح ؟ أهو حقاً الخشية من الاعتداء على حرية الملاحة فى القناة ؟ أهو حقاً عجز الأداة المصرية عن القيام بواجباتها والتزاماتها فى حدود القانون الدولى وفى نطاق المحافظة على سيادة مصر واستقلالها ؟ لم يكن ما أعلن إلا ستاراً لما خَفِىَ .

كانت ضربة التأميم مباغتة قاضيةً على أعداء مصر، ولكنها كانت ثمرة بحث طويل ودراسة واعيـة من قادة مصر . قضى التأميم « على شركة القناة » وبقضائه عليها هدم آخر معقل للتدخل الأجنبى المستتر ، فقطع على انجلترا وفرنسا ، ودول أخرى تشتبك مصالحها معها - بل وعلى أمريكا - سبيل تنفيذ ما كانوا يبيّتونه للمستقبل ؛ ومن أجل هذا مسّ انجلترا وفرنسا الجنون . كانت هـذه الدول تعتقد أن مصر ستنتظر إلى أن ينتهى أجل شركة القناة ، وحينئذ تُبرز لها ما حفظته فى طىّ الكتمان : لقـد كانوا يترقبون إلى أن يوشك أجل هذه الشركة ، فيقترحون على مصر الدعوة إلى مؤتمر « دولى تقبل فيه بمحض اختيارها إنشاء لجنة دولية تدير القناة ،

ويكون لمصر فى هذه اللجنة تمثيل قوى ، ويبرم إتفاق يكفل لمصر من إيراد القناة منفعة لا يستهان بها . » (١)

كانت هنالك إذن مؤامرة تحاك خيوطها فى براعة وحُنكة وينهض بها مستعمرون دُهاة ، بارعون فى حبك المؤامرات وفى وضع صيغ الاتفاقات الدولية المعسولة ، التى لا يفوتهم أن يبثّوا فى تضاعيفها سموم إستعمارهم البغيض . ولم تكن هذه الدول لتبذل جهدها فى هذا السبيل محبة فى امتلاك قناة السويس ، وإنما وراء هذه الدول شركات البترول ومصالحها ؛ وشركات البترول دولة غنية بالرجال والأعوان والدعاة الدهاة ، يسندها جيش من المأجورين الذين لا بد وأن تكشف الأيام عنهم .

ليست انجلترا وفرنسا إذن حريصتين على حرية الملاحة فى القناة ، فالملاحة فى القناة ، كما يشهد العالم أجمع ، كانت قبل عدوانهم الغادر بخير . وظلت بخير رغم ائتمارهم وكيدهم ، وبعد ان انسحب المرشدون الأجانب المؤتمرون بأمرهم . والتاريخ يسجل لمصر أنها كانت أشدّ الأمم حرصاً على ترك القناة مفتوحة للملاحة . وأن انجلترا هى التى انتهكت هذه الحرية فى الحربين العالميتين . بل وكانت انجلترا تتسلط على «شركة قناة السويس» وتتخذها أداة للتجسّس ، ومطيّة للعمل على عرقلة الملاحة بالنسبة لبلاد الكتلة الشرقية . وهناك أرشيف سرى للشركة البائدة يكشف عن هذه المؤامرات ، وسيعلن مايتضمنه من بيانات فى يوم من الأيام .

---

(١) ص ١٩١ من كتاب « قناة السويس ـ حقائق ووثائق » ـ من مقال الدكتور مصطفى الحفناوى « السر الحقيقى وراء مؤامرة التدويل » . القاهرة ١٩٥٦

إن « شركة قناة السويس » البائدة كانت كما يثبت ذلك من الوثائق السرية « أضخم جهاز من أجهزة الجاسوسية البريطانية فى الشرق الأوسط . . . . ، فكانت على اتصال وثيق بسير الحياة السياسية المصرية فى مختلف دقائقها ، وكان للشركة عيون وخدام فى مختلف الأحزاب السياسية ، وكانت تبعثر المصاريف السرية والرشاوى ذات اليمين وذات الشمال ، وكم من أسماء تمتعت بمكانة اجتماعية ، بيد أنها غرقت فى تلك الأوحال ، ولكن سيأتى اليوم الذى تنشر فيه الحقائق فتبيض وجوه وتسود وجوه . » (١)

« فشركة قناة السويس » كانت تمثل الأطماع الإستعمارية فى مصر ، كانت هى شبكة الجاسوسية التى تعتمد عليها إنجلترا فى تحقيق أغراضها ، وتبيّت مستقبلا مظلماً لمصر وللشرق العربى ، مستقبلا تذيقنا فيه الهوان ، وتعمل فيه على إذلالنا وتسخيرنا لمآربها . يلتقى معها فى هذا حليفتها المنكودة فرنسا ، ويحركها معاً شركات البترول العالمية ، وأهم هذه الشركات شركات أمريكية . ولذلك ينبغى لنا دائماً أن نأخذ سياسة أمريكا فى حذر ، فالسياسة الأمريكية تتأثر إلى حد كبير بنفوذ أصحاب المصالح الكبرى فى شركات البترول .

إن ضربة عبد الناصر الوطنية طعنت الاستعمار فى الصميم ، وهى إنذار وتحذير لشركات البترول العالمية من التوسّل بنفس الأساليب التى كانت تتوسل بها « شركة القناة » أعنى التجسس والتآمر . والقضاء على « شركة القناة » وجهاز جاسوسيتها ، إنذار لشركات البترول فى العالم

---

(١) ص ١٩٦ من كتاب «قناة السويس ـ حقائق» ووثائق مقال الدكتور مصطفى الحفناوى.

العربى وفى الشرق من العبث بمصالح شعوب تلك الأقطار ، ودسّ أنوفها فى سياستها الوطنية ، وبثّ عملائها للتجسس على قادتها وحكامها ؛ ومن هنا تخشى هذه الشركات أن يتيقظ الوعى فتفتضح أسرارها ، ولا يغدو سراً خافياً ما تستنزفه من ثروات ، وما تجنيه من أرباح طائلة لها .

ومن هنا يحق لنا أن نقول إن تأميم قناة السويس يعد أعظم حدث فى القرن العشرين ، وانتصار مصر فى الجولة الأولى من معركة الحرية والعزة والكرامة ، هو نقطة التحول فى حياة العالم كله ، وصون للقيم الأخلاقية للشعوب المحبة للسلام ، تلك القيم التى أهدرها مجرمو الحرب ، فثارت الضمائر الحية فى وجوههم . وتضامن الشعب المصرى والشعوب الشقيقة العربية والآسيوية إيذان بفجر وعى قومى عربى ، بل وعى قومى شرقى ، يقف سداً منيعاً أمام أطماع الغرب ، بعد أن انكشفت حيله وألاعيبه ، وبعد أن افتضحت نواياه الاستعمارية التى برع أجيالا طويلة فى إلباسها ثوباً فشيباً من العبارات الطنانة عن العدالة والحرية والديمقراطية التى استجدى بها العجوز «تشرشل» عطف الشعوب الوادعة الآمنه إبّان محنة الحلفاء فى الحرب العالمية الثانية .

لقد هزمت مصر الاستعمار ؛ ولكنها الجولة الأولى ، فوراء الاستعمار الغول الأكبر أعنى البترول وشركاته . وتاريخ هذه الشركات حافل بالدس والخديعة والمؤامرات والجاسوسية ، ومن هنا كان علينا أن نتأهب للجولة الثانية فى كفاحنا . وسلاحنا فى هذه الجولة الثقافة ، ينبغى لنا أن نعرف ونعرف ونعرف . . . لننتصر ، كما يجب علينا أن

نقاتل ونقاتل ونقاتل . . . لننتصر . وليكن لنا فى زعيمنا وقادتنا خير قُدوة ، فما أقدموا على خطوة إلا بعد فحص دقيق ودراسة واعية وما نفذوا أمراً إلا عن إيمان صادق وبصيرة نافذة .

وهذا الكتاب . . .

وهذا الكتاب عن « البترول والاستعمار فى الشرق » يساهم فى هذه المعرفة التى ينبغى أن نتزوّد بها . وهو حافل بالحقائق والشواهد عن تاريخ الاستعمار المتمثل فى إتساع نفوذ شركات البترول . وهو يكشف لنا عن حيلها وأحابيلها ودسائسها حتى عام ١٩٤٩ . وهذا التاريخ له قيمته ولا غنى لنا عن معرفته ففيه عظة وعبرة ، على أن يكون ماثلا فى أذهاننا تطور الأحداث فى خلال السنوات الست الماضية إلى يومنا هذا فهى أحداث عاصرناها وينتظمها حاضرنا الذى نعيش فيه .

تطالعون فى هذا الكتب القيم دسائس الاستعمار وطغيانه ، متمثلا فى شركات بترول ، وما أشبهها بدسائس « شركة القناة » البائدة . وتاريخ هذه الشركات سجّل للخسّة والسرقة والنذالة والخداع وهى صفات مقرونة دائماً بالاستعمار ، ومصحوبة على اختلاف الأحداث ومر الأجيال بالمبادىء العليا والقيم السامية التى تزخر بها أحاديث الساسة وخطبهم ، بينما تقدم جيوشهم وأساطلهم فى فظاظة وغلظة على كم أفواه الاحرار ، وإهراق دماء الوطنين الأبرار .

والبترول هو موضوع الساعة، وهو فى صميم مشكلة قناة السويس(١). وأحاديث اليوم كلها تدور عن البترول وأزمته فى أوروبا نتيجة لتعطل الملاحة فى القناة. ومن هنا كان هذا الموضوع أهم ما ينبغى لنا الإلمام بأطرافه والإحاطة بتفاصيله، وواجب علينا أن تظل عيوننا ساهرة فلا نغفل عن الشركات الهولندية والسويدية والنروجية والدانمركية وهى تعد حليفة للاستعمار البريطانى فى مصالحها، وليس بخاف أن هذه الدول كانت بينها وبين إنجلترا وفرنسا وأمريكا اتصالات فى الخفاء واشتركت معها فى وضع مشروع قرار مؤتمر لندن قبل الدعوة إلى هذا المؤتمر. نحن لهم جميعاً بالمرصاد ووراءنا إيماننا بعدالة قضيتنا تعززه ثقافتنا ووعينا، ودماء شهدائنا ترفع هاماتنا، وسلاحنا فى يدنا وتجربتنا الحية تسندنا. وبذلك يتم لنا نصر مؤزّر فى جولتنا الثانية.

* * *

والبترول يدير عجلات الصناعة والنقل، ويحرّك خيوط السياسة الدولية. أترانا ننسى ذلك الدور الهام الذى لعبه البترول فى تأجيل الاعتراف بالاتحاد السوفييتى فى فتوته؟ أترانا نغفل أن البترول قد كمن وراء الحرب الأهلية فى المكسيك، وأنه منع اتخاذ التدابير الرادعة ضد موسولينى حين أقدم فى غدر على غزو الحبشة البلد الوادع المسالم؟ أترانا يغيب عن أذهاننا أنه قد مكّن اليابان من غزو الصين ومن

---

(١) يذكر الدكتور مصطفى الحفناوى فى ص ١٩٣ من مقاله الذى ألمعنا اليه ما نصه: «سيأتي الوقت الذى يماط فيه اللثام عن بقية تفاصيل المؤامرة — مؤامرة الدول الغربية فى مؤتمر لندن — وتتضح صلتها بشركات البترول؛ وبعض العناصر الذين تستأجرهم تلك الشركات. ولست فى حل من التصريح بأسمائهم».

محاربة الحلفاء ؟ إن البـــترول ليقف وراء السياسة الاستعمارية فى الشرق الأوسط والأدنى والأقصى ، ويدير المناقشات يصددها ، ويحرك الاضطربات حولها . والبترول له الدور الأول أيضا فى سياسة أمريكا اللاتينية . وهو يحدد سياسة الولايات المتحدة الامريكية فى الداخل وفى الخارج .

وإذا جاز لنا أن نعتبر القرن التاسع عشر عصر الفحم ، فالقرن العشرون هو عصر البترول . فالبترول أهم أنواع الوقود وأبعدها أثراً فى هـــذا العصر ، ومن ثَمَّ فهو الدعامة الرئيسية فى الاقتصاد الحديث . بيدأن البترول لا يُستنبط إلا فى عدد قليل من البلاد ، ومع ذلك فالنقل البرى والبحرى والصناعة والزراعة والطيران ، تعتمد عليه كل الاعتماد ، ومن هنا كان ذلك التسابق نحو آباره والتنافس فى سبيل الحصول على امتياز استغلاله فى مواطنه .

وقد بدأت صناعة البترول فى نطاق ضيق متواضع . لكنها لم تلبث إن نمت وتطورت بل وقفزت ، فغـدت فى غضون نصف قرن أعظم الصناعات طرّاً ، تمتد أطرافها إلى أقصى أركان العالم . وتكتنف هذه الصناعة المخاطر ، فهى تدر ربحاً طائلا أحياناً ، وتجر على أصحابها الخيبة المُرّة أحياناً أخرى . ويتحكم فى سوق هذه الصناعة الاحتكار والاستغلال على نطاق أوسع منه فى أية صناعة أخرى . ولذلك كانت صناعة البترول مصحوبة برغبة جامحة من أصحابها فى التوسع وبسط النفوذ .

ومنـذ أصبح البترول سلعة تجارية ، دبّ النشاط فى الأسواق العالمية داخلية وخارجية ، وغدا انتاج البترول واحتياطيه اليوم فى البلاد

المستعمرة والتى تخضع للنفوذ أهم منه فى أى وقت مضى. حتى أن الولايات المتحدة التى كان استقلالها ضربة قاصمة للاستعمار البريطانى؛ وقد أصبحت اليوم أكبر منتج للبترول ومستهلك لمنتجاته، لا تكف اليوم عن التطلع إلى ماوراء حدودها بغية السعى وراء امتياز استنباط البترول واستغلاله.

ولا يفوتنا أن ننوه بحقيقة هامة فى ميدان البترول ؛ فان صناعة البترول الأمريكية هى دون منازع أكبر صناعة ، ولأصحابها فى الأغلب من يمثلهم داخل الحكومة وفى الكونجرس . ومن هنا يمكننا أن نقول بأن هنالك علاقة وثيقة بين البترول وسياسة الولايات المتحدة الأمريكية . ويجب علينا أن نضع هذه العلاقة نصب أعيننا فى تفسير موقف الولايات المتحدة فى كل أزمة تتصل بالشرق الأوسط ، وفى أزمة قناة السويس بالذات لو تتبعنا تطورها منذ إعلان التأميم فى ٢٦ يوليه الماضى إلى يومنا هذا ، وحسبنا أن نورد مصداقاً على نفوذ رجال الصناعات البترولية، تصريح « هارولد آيكس » وزير الداخلية الأمريكية سنة ١٩٤٦ — وكان آيكس هذا مديراً لشئون البترول إبان الحرب العالمية الثانية — فقد ذكر أن صناعة البترول « تستطيع أن تملى رأيها على الكونجرس ، وينبغى الآن أن نقرر ما إذا كنا سنترك لصناعة البترول تسيير الولايات المتحدة فى سبيل أرباحها الخاصة وحدها ؟ ! ».

وانجلترا ، وهى دولة صناعية وبحرية كبرى ، هى ثالث مستهلك لمنتجات البترول ، ولكنها تعتمد اعتماداً تاماً على وارداتها منه ؛ ومن هنا تشبثها بقناة السويس وموقفها فى أزمة البترول الإيرانية . وشركات البترول الانجليزية شركات عاتية مشبعة بالروح الاستعمارية ، مملوءة بالصلف الإمبراطورى ، . ولهذه الشركات نشاط ضخم فى كثير من بلاد

الشرق الأوسط والأقصى ، حيث يكون البترول ثروة هذه البلاد الأولى. وحيث يقرن امتلاكه حتماً بالسيطرة السياسية .

ويعتقد كثير من الباحثين بحق أن توجيه البترول للاقتصاد ودوره الرئيسى فى السلم والحرب يجعله يكمن وراء كثير من المبادى الطنانة التى يتغنى بها ساسة الغرب .

وهذه الحقائق التى سردناها ، والتى لو تدبرناها لكشفنا حيل الاستعمار، لابد أن تبذل الدول الاستعمارية وشركات البترول جهدهما لإخفائها . ومن هنا كان الوصول إلى معلومات فى ميدان صناعة البترول أمراً شاقا عسيراً . ومن هنا كانت قيمة هذا الكتاب الذى نقدمه للقارىء العربى . ففى هذا الكتاب كثير من المعلومات المفيدة القيمة التى لم يكن لنا من سبيل إليها والتى استطاع صاحبه أن يصـــل إليها بوسائله الخاصة . وهذه المعلومات تجعلنا نركز انتباهنا حتماً على قوة حيوية توجه السياسة الغربية فى الشرق الأوسط فى العراق وإيران ، وفى الشرق الأقصى فى أندونيسيا . وهى تكشف لنا القناع عن ذلك المحرك الخفى المستتر الذى يقف وراء كثير من البيانات المعسولة والمبادىء السياسة المنغومة التى طالما ترددت أصداؤها فى جنبات هيئة الأمم المتحدة .

وهذه الدراسة التاريخية التى يعرضها لنا كتاب « بروكس » تسد ثغرة فى معرفتنا فى هذا المجال . والأمل معقود أن ينهض المؤرخون المصريون بالبحث فى مشاكل الشرق الأوسط وتطورات الأزمات السياسية وارتباط ذلك كله بالبترول فيسدون إلى وطنهم أجل خدمة فى ميدان التعبئة. وإن على مؤرخينا واجباً مقدساً ، وقد طالما زيف بعضهم الحقائق إبان العهد البائد ، وقد طالما أشاد البعض ببطولة أسرة محمد على وإصلاحاتها ،

ونَسَوْا عرابى وثورته والشعب المصرى والمظالم التى حاقت به ، والاستعمار البريطانى الغاشم وشركة القناة واستغلالها ، نسوا كل هذا ، فإذا كان لهم بالأمس بعض العذر كما يقولون ، فاليوم لا عذر لهم . اليوم يقع عليهم أكبر الوِزْر لو وقفوا من تاريخنا القومى موقف جمود وتحجر . نحن ننتظر من مؤرخينا دراسات واعية فى هذا المجال الحاشد بالوثائق ، يساهمون فيها مع قادة هذا البلد فى يقظة الوعى ، بكشف حيل المستعمر . هذا واجب مقدس ينبغى أن يعبئوا جهودهم له ، ونحن جميعاً فى ميدان المعركة ، من أجل مصر وعزتها وكرامتها .

حقق الله آمالنا ، وسدّد خطانا ، وهدانا سواء السبيل .

القاهرة ـ ١٦ نوفمبر سنة ١٩٥٦

محمد فتحى الشنيطى

obeikandl.com

اقتصاد البترول

obeikandl.com

obeikandl.com

١ ــ أهمية البترول

أبرزت الحرب أهمية البترول الدقيقة فى عصرنا الآلى ؛ وأى شىء أبلغ من أن يعلم المرء أن نصف الإمدادات التى كانت تذهب إلى القوات المحاربة كانت تتكوّن من منتجات البترول ! فقاذفات القنابل والمقاتلات فى الجو ، والسفن الحربية فى البحر ، والدبابات والسيارات المصفحة على الأرض ـ كل هذه تُسيَّر بنوع أو آخر من البترول . وكان الحصول على هذه الكميات الهائلة من البترول فى الجبهات المختلفة أمراً يحمد للعمال والفنيين والعلماء المشتغلين بصناعة البترول ، كما يذكر للربابنة والملاحين فى ناقلات الزيت الذين كانوا يجلبون الذخائر السائلة من آلاف الأميال .

على أننا نحتاج فى وقت السلم أيضاً إلى مثل هذه الكمية من البترول فى حاجاتنا اليومية . وأكبر ما يستهلك البترول فى الأوقات العادية هو وسائل نقل الركاب والتجارة فى أنحاء العالم . فمنذ نهاية الحرب العالمية الأولى حين بلغت السيارة حد الاتقان زاد عددها من عشرة ملايين إلى ٤٥ مليوناً ، وزادت تبعاً لذلك الحاجة إلى الوقود . ويحتاج إلى البنزين للطيران المدنى الذى زاد زيادة مدهشة فى عقود ما بين الحربين وهو الآن على أبواب تقدم ثورى . وقد زاد ما قطعته خطوط الطيران العالمية فى الاثنى عشر عاماً التى أعقبت سنة ١٩٢٥ أربعين ضعفاً من الأميال ، وتضاعف طول الطرق الجوية عشرة أضعاف . وإذا عبّرنا عن هذا بأرقام تقريبية كان معنى ذلك أن الطائرات قطعت سنة ١٩٣٨

٢٥٠ مليون ميل من الرحلات على طرق طولها ٣٥٠ ألف ميل يقابلها سنة ١٩٢٥ ١٣ مليون ميل على طرق طولها ٣٤ ألف ميل . وفى آخر سنوات الحرب كان على الولايات المتحدة أن تنتج من وقود الطائرات عشرين مليون طن فى السنة لتفى بالحاجة ، وبرغم أن حاجات وقت السلم أقل بكثير فإن طلب الطيران على صناعة البترول سيزيد .

والطلب الأكبر الثانى على البترول يأتى من السفن فإن ٥٠ ٪ أو أكثر من أساطيل الدول جميعاً الحربية والتجارية تستعمل البترول وقوداً لها ، ويمتاز البترول على الفحم امتيازاً حاسماً حتى لقد ارتفع عدد السفن التى تسير بالبترول من ٦٠٠٠ سفينة عام ١٩١٨ إلى ٣٨ ألف سفينة عام ١٩٣٨ ، برغم أن الأسطول التجارى فى العالم لم يزد إلا من ٤٨ ألف إلى ٦٨ ألف سفينة فى تلك الفترة . وكان ونستون تشرشل من القلائل الذين قدروا أن وقود البترول يزيد من قدرة السفن على مختلف أنواعها ، ويزيد من سرعتها ومدى عملياتها . واليوم يكاد كل ما يُبنى من السفن الجديدة يسير بالبترول . وما دام للبترول هذه المميزات فقد يحل محل الفحم فى كل ميدان من ميادين الملاحة فى المستقبل القريب . ومن بين الفوائد الهامة الأخرى للبترول تدفئة المصانع والمساكن ـ وقد أصبح ذلك شائعاً فى الولايات المتحدة ـ واستعماله فى آلات الديزل والطرق والسكك الحديدية وقد تقدمت هذه الآلات بسرعة فى المدة الأخيرة . وتستهلك الصناعة زيت التشحيم وبرغم صغر الكميات المطلوبة من هذا الزيت نسبياً فإن هذا النوع لا غناء عنه فى حسن إدارة الآلات كما لا غناء

للسيارات عن البنزين أ. وأما الكيروسين الذى كان يستعمل قبلا فى الإضاءة فيستعمل الآن للتدفئة والطهى وتسير به هو وزيت الديزل أكثر من ثلاثة ملايين محراث فى أنحاء العالم .

٢ — انتاج الزيت الخام

كانت بداية صناعة البترول الحديثة فى سنة ١٨٦٠ تحمل فى طياتها بذور تطورها المستقبل - ويقترن ميلاد الصناعة باسم الكولونيل إدوين دريك *Edwin Drake* الذى كان مجهولا آنذاك ثم لم يلبث أن طواه النسيان. وكان دريك يعمل لحساب شركة *Pennsylvania Rock Oil Company* فاستخدم أول آلة تنقيب بخارية فى صخور *Titusville* فى بنسلفانيا بالولايات المتحدة . وفى نهاية أغسطس سنة ١٨٥٩ عثر على البترول بكميات مشجعة ولكن لم يمض عامان حتى كان هذا المغامر الجرىء حقاً قد سُلِب من كشفه غشاً ومات فقيراً مكموداً . وبعد خمسة أعوام بدأ تاجر بترول صغير يؤلف رابطة لتجار البترول فى الولايات المتحدة - كان اسمه جون روكفلر . *John Rockfeller* من مدينة كليفلاند بأوهيو. وبعد خمسة أعوام أخرى رأت النور شركة ستاندرد أويل .

بدأ الإنتاج التجارى للبترول بين عامى ١٨٨٠ و ١٩٠٠ حين كان التقدم البطىء الصغير ينتج بترولا يستعمل فى الإضاءة . ومن ١٩٠٠ إلى ١٩٢٠ كانت زيادة النتائج وخاصة من بترول الوقود يستحثها تحويل السفن من تخزين الفحم إلى تخزين البترول . وبعد الحرب العالمية الأولى كان ناتج البنزين للنقل بالسيارات أهم مميز لصناعة البترول، ومنذ بداية

انتاج البترول زاد انتاج العالم منه دون توقف تقريبا إلا فى سنوات ١٨٩٨ - ١٩٠٢ . وكانت للولايات المتحدة الصدارة فهى أكبر منتج للبترول ومنتجاته الثانوية المختلفة .

الإنتاج العالمى من البترول (بملايين الاطنان)

١٨٧٠	٠,٨	١٩٣٨	٢٧٣
١٨٨٠	٤,١	١٩٣٩	٢٨٥
١٨٩٠	١٠,٣	١٩٤٠	٢٩٢
١٩٠٠	٢٠,٠	١٩٤١	*٣٠٥
١٩١٠	٢٥	١٩٤٢	*٢٨٥
١٩٢٠	٩٧	١٩٤٣	*٣١٨
١٩٣٠	١٩٦,٥	١٩٤٤	*٣٤٠
١٩٣٥	٢٢٦,٩	١٩٤٥	*٣٥٧
		١٩٤٦	٤٠٢,٢

ويُظهر الجدول بوضوح الطفرة بين عامى ١٩٢٠ ، ١٩٣٠ . وأهم تفسير لها هو إختراع آلة الاحتراق الداخلى وكمالها . وكانت وسائل النقل فى البرّ والجو تطلب كميات متزايدة من وقود السيارات وبنزين الطائرات . وتقدر حاجة السيارات وحدها الآن بحوالى ٥٠٪ من كل البترول المطلوب .

ولم تكن الحرب الأخيرة — شأنها فى ذلك شأن حرب ١٩١٤ —

* أرقام تقريبية .

١٩١٨ — معطلة لصناعة البترول بل على العكس كانت قوة دافعة فى إنتاجه. وقد حدثت زيادة الإنتاج برغم تخريب الآبار فى الشرق الأقصى وتحديد الإنتاج الموقوت فى بعض الجهات مثل العراق الذى كان يصعب وصول الناقلات إليه. وفى نهاية سنة ١٩٤٥ كان إنتاج البترول العالمى أعلى منه فى أى سنة أخرى، فقد كانت جملة الإنتاج ٣٥٧ مليون طن أى بزيادة ٢٥ ٪ عن إنتاج البترول سنة ١٩٣٨ آخر سنوات السلم.

والنتائج حقيقة بالدرس من وجهات نظر متعددة، فلم تقتصر الولايات المتحدة على أن يكون لها المحل الأول فى زيادة الإنتاج العامة، بل زادت حصتها إلى ٦٥ ٪ من الناتج العالمى. ولا زال فيها ما يقرب من نصف مليون بئر عاملة، وهو رقم عجيب، ولا يبدو على المحصول السنوى أية علامة من علامات النضوب.

وتأتى فنزويلا بعد الولايات المتحدة فى مقدار ما تنتجه، وقد أخذت مكان الاتحاد السوفييتى كثانى منتج كبير للبترول فى العالم.

وأصبح الاتحاد السوفييتى يمثل الآن المحل الثالث فقد أدى إجتياح بلاده وتخريبها بعد حرب خاضها وربحها فى أهم أقاليمه الحيوية، إلى إنقاص ناتجه من البترول سبعة ملايين من الأطنان، ومنع التقدم المطرد الرائع الذى بدأ فى السنوات العشر قبل الحرب.

وإيران رابعة الدول المنتجة للبترول وذلك بعد زيادة إنتاجها حوالى ٥٩ ٪ عنه فى سنة ١٩٣٩، وتتقدم البلاد العربية السعودية لتصبح ثانى الدول المنتجة للبترول فى الشرق الأوسط، فناتجها اليومى يؤدى فى العام إلى ٨ ملايين طن.

وقد استطاعت المكسيك أن تزيد ماتساهم به بفضل رفع الحظر عن

تصدير آلات البترول ومعداته... الخ، إليها مما أدّى إلى الحدّ من نشاطها مقابالها على تأميم الآبار. وكان لحاجات الحرب ولاتفاق خاص مع شركات البترول فى الولايات المتحدة أثر طيّب فى صناعة البترول المكسيكى. اما عن العراق فإن الناتج ينبغى أن يظلّ أقل من ٥ ملايين طن حتى يتيسّر من الأنابيب التى تسمح بنقل حوالى ١٢ مليون طن من البترول الخام فى السنة.

الإنتاج الدولى من البترول الخام (بملايين الأطنان)

	١٩٣٨	١٩٤٥
الولايات المتحدة	١٦٠٤١	٢٣١٣
فنزويلا	٢٨	٤٦
الاتحاد السوفييتى	٢٩	٢٥
إيران	١٠٣	١٦٨
المكسيك	٥٥	٦٢
العراق	٤٤	٤٧
رومانيا	٦٦	٤٦
الأرجنتين	٢٥	٣٣
كولومبيا	٣	٣٣
ترينداد	٢٥	٣
بيرو	٢١	٢
العربية السعودية	٠٠٧	٣
مصر	٠٢	١٤

	١٩٣٨	١٩٤٥
البحرين	١٤	١
كندا	٠٩	١
هنغاريا	٠٠٣	٠٦
النمسا	٠٠٦	٠٦
ألمانيا	٠٥	٠٥
سخالين	٠٥	٠٥
بورينو البريطانية	٠٩	٠٥
جزر الهند الشرقية	٧٤	٠٥
اليابان	٠٣٥	٠٣
اكوادور	٠٣٥	٠٣
الهند	٠٣٥	٠٣
بورما	٠١	٠٢
بولنده	٠٥	٠١
بلاد أخرى	٠٣	٠٣
الجملة	٢٧٢٨	٣٥٧٣

وقد مرت بصناعة البترول الضئيلة نسبياً فى أوربا تغيرات هامة . فلا زالت رومانيا تحتل المكان الأول ، وقد استطاعت أن تصلح ما أفسدته الحرب بمساعدة الاتحاد السوفييتى . ولكن النمسا وهنغاريا قد أصبحتا فجأة وعلى غير توقع من كبار منتجى البترول ، وقد زادت كل منهما حصتها من نسبة تافهة إلى حوالى مليون طن فى السنة . وفى بولندا كانت صناعة البترول عشية الحرب متدهورة وكانت قائمة فى المناطق التى تعرضت لقتال كثير . ويمكن تقدير الإنتاج الحالى بما يزيد عن ١٠٠ر٠٠٠ طن فى السنة . وينبغى أن نذكر — مع ذلك — أنها اضطرت إلى التنازل عن الحقول الغنية فى شرق غاليسيا للاتحاد السوفييتى نتيجة تعديل الحدود بين الدولتين .

وألمانيا فقيرة فى موارد البترول الطبيعية ، وبرغم أن المستخرج من البترول بلغ ٨٠٠ر٠٠٠ طن خلال الحرب فإن الناتج الطبيعى يبلغ حوالى نصف مليون طن سنويا . وينبغى أن نذكر بريطانيا حيث أنتج البترول بكميات تجارية للمرة الأولى خلال الحرب ، فبعد إنتاج بلغ الحد الأقصى عام ١٩٤٤ بمائة ألف طن فإن المحصول قد تراجع الآن إلى ٧٠ر٠٠٠ طن فى العام ، وربما أصبح هذا المقدار المعدّل السنوى للإنتاج . وهذا أيضاً هو القدر الذى تحصل عليه فرنسا فى العادة من حقول بتشلبورن فى الألزاس . وبرغم مجهودات تشيكوسلوفاكيا فإنها لم تستطع زيادة الناتج السنوى فوق ٣٠ر٠٠٠ طن ، أما يوجوسلافيا وهولندة — وهما أصغر منتجى البترول فى أوربا — فإنهما لازالتا فى بداية النمو .

ولا يسجّل لبلاد أمريكا الجنوبية إلا تقدّم ضئيل ، فقد زاد إنتاج الأرجنتين زيادة مطردة وأضاف حوالى ٨٠٠ر٠٠٠ طن إلى إنتاجها عام ١٩٣٨ . وحسّنت كولومبيا موقفها قليلا ، واحتفظت بيرو بمستوى إنتاجها قبل الحرب . وكان التقدم فى اكوادور بطيئا ، وكذلك فى البلاد المنتجة الصغرى مثل بوليفيا والبرازيل . وقد حسّنت ترينداد فى منطقة البحر الكاريبى موقفها قليلا ، وتعدّت كندا مستوى المليون الطن الذى بلغته عام ١٩٤٠ . ولكن الأعضاء الثلاثة الآخرين فى الكومنولث البريطانى أى بورما والهند وبورينو البريطانية تخلفت فى أثناء الحرب . فنصيب بورما الذى كان فى العادة حوالى مليون طن هبط إلى ٢٥٠ر٠٠٠ طن تقريبا . وأصيبت الهند بإرهاق مواطن الاستنباط ، وعانت بورينو إحتلال العدو .

وفى ظل اليابانيين لم يتعدّ إنتاج البترول فى جزر الهند الشرقية الهولندية التى سنعرض لها بالتفصيل ثلثى مقدار ماقبل الحرب . ولا يمكن مباشرة إصلاح الاضرار التى أحدثها اليابانيون فى رحيلهم فى المنشئات بسبب محاولات اخضاع الاندونيسيين مرة أخرى للحكم الهولندى ، فالناتج الحالى إذن ليس إلا ظلا للانتاج السابق ، أما انتاج اليابان فقد بقى على حاله تقريبا .

٣ــ تكرير البترول

قبل أن يصبح البترول الخام المستنبط من الأرض ذا فائدة فى النقل والصناعة ، ينبغى أن يعالج فى معامل التكرير ، فتحت الضغط الناتج من الحرارة تفصل المخاليط المركبة التى يتكون منها البترول الخام .

وتعطى هذه العملية فى العادة حوالى الربع من الجاسولين (البنزين) ،ولكن بترول فنزويلا مثلا يحتوى على كمية كبيرة غيرعادية من الزيوت الثقيلة التى تصلح للتشحيم وزيت الآلات فى حين أن بترول رومانيا معروف بنسبته العالية من وقود المحركات الخفيف .

وهناك عملية حديثة تسمى التكسير *Cracking* يمكن أن تؤثر فى توزيع أنواع البترول المختلفة إلى حد كبير . ويصل الأمر فى ذلك حتى ليمكن الآن تحويل أربعة أخماس البترول الثقيل إلى بنزين .والجدول التالى يعطى فكرة واضحة عن مدى تأثير الفن البترولى الحديث فى النتائج الأصلية للتكرير والتقطير لتوافق الحاجات الحالية :

محصول منتجات البترول الخام فى الولايات المتحدة

(بالنسبة المئوية)

السنة	بنزين	كيروسين	زيوت تشحيم	وقود الواقى	وقود الغاز
١٨٨٠	١٠,٣	٧٥,٢	٢,١	—	
١٨٩٩	١٢,٩	٥٧,٦	٩,١	١٤	
١٩٠٩	١٠,٧	٣٣	١٠,٧	٣٣,٦	
١٩١٤	١٨,٢	٢٤,١	٦,٦	٤٦,٥	
١٩٢٠	٢٦,١	١٢,٧	٥,٧	٤٨,٦	
١٩٣٠	٤٢	٥,٣	٣,٧	٣١,٣	٨,٨
١٩٣٨	٤٤,٢	٥,٥	٢,٦	٢٣,٣	١٣

ونستطيع أن نقول ـ بحق ـ إن علم التكرير كان دائما يسارع إلى التكيّف بالتغيرات الكبيرة فى حضارتنا الفنيّة ، فحتى مطلع القرن العشرين

كان أكثر من نصف البترول يطلب على شكل كيروسين ويسمى أيضاً پارافين وكان يستخدم للإضاءة . وفى نهاية الحرب العالمية الأولى كانت السيارة والسفينة والآلات الصناعية قد بلغت من الكمال حدّاً جعلها تستنفد ٧٥ ٪ من البترول فى شكل بنزين ، وغاز ووقود مقطَّر ووقود بواقى .

وأصبح لصناعة التكرير التى نمت مع إنتاج البترول من القدرة الآن ما يزيد عن ٤٠٠ مليون طن سنويا ، أى ما يكفى لمعالجة الناتج العالمى من البترول الخام الذى يحصل عليه حتى الآن . ويوجد - بالطبع - مصانع قديمة إلى جانب منشئات التكرير الحديثة ولكن صناعة التكرير تتَّجه - شأنها شأن ما عداها من الصناعات الأخرى - نحو سهولة الإنتاج الحديث على نطاق واسع . ومصانع التكرير تصمَّم فى الغالب لمعالجة مابين ٢٥٠ر٠٠٠ طن إلى ١ر٢ مليون طن فى السنة ، على أن المصانع التى تكبر هذا الحجم بكثير وتستوعب مايزيد عن ١٠ ملايين طن سنويا قد أخذت تتعدد . وفى نهاية عام ١٩٤٠ كانت طاقة التكرير والتكسير وملكيتها موزعة كالاتى :

معامل تكرير البترول فى العالم

الطاقة اليومية بالبرميل

	العدد	البترول الخام	التكسير
الولايات المتحدة	٥٦٠	٤,٤٦١,١٠٠	٢,١٠٨,٠٢٥
الاتحاد السوفيتى	١٩	٦٣٧,٥٠٠	١٧٨,٥٠٠
جرز الهند الغربية	٣	٥٠٥,٠٠٠	٣٣٨,٢٠٠
إيران	٣	٣٣٣,٠٠٠	١٥٥,٠٠٠
رومانيا	٤٨	٢٢٤,٢٠٠	٤٩,٢٠٠
كندا	٥٤	٢٢١,٨٥٠	٨٧,٥٠٠
جزر الهند الشرقية	٧	١٦٠,٠٠٠	٢٨,٥٠٩
فرنسا	١٩	١٥١,٥٥٠	٧٢,٩٠٠
المملكة المتحدة	١٨	١٢٣,٤٥٠	٢٠,٥٠٠
المكسيك	٧	٩٩,٨٠٠	١٨,٨٠٠
الأرجنتين	١٩	٩٤,٢٥٠	٦٠,١٠٠
ترينداد	٧	٧٩,٣٠٠	٢٨,٣٥٠
فنزويلا	٩	٧٦,٣٢٥	٢٢,٨٠٠
المانيا	٦٠	٦٨,٧٧٠	٧,٩٢٠
ايطاليا	١٠	٥٧,٣٠٠	١٨,٦٠٠
اليابان	١٧	٥٢,٦٠٠	١٦,٢٥٠
بلاد أخرى	٩٦	٣١٠,٨٣٥	٨٣,٣٧٠
الجملة	٩٥٦	٧,٦٦٦,٨٣٠	٣,٣٠٦,٥٢٥

obeikandl.com

وفى الفترة بين عامى ١٩٣٩، ١٩٤٥ نشأت حاجات جديدة إلى أنواع خاصة من منتجات البترول مثل البوتين والايزوبوتين والبوتيل لإنتاج المطاط الصناعى وبنزين الطائرات اكتين ـ ١٠٠ . وزاد طلب كثير من المركبات الكيميائية على صناعة البترول . بالإضافة إلى تزايد الطلبات من السلطات الحربية . وبرغم أن هذا ينطبق فى الغالب على الولايات المتحدة فليس من شك أنه سيصبح فى المستقبل جزءاً لا يتجزأ من عمليات التكرير فى كل مكان .

٤ ـ نقل البترول

فى مطلع القرن العشرين ظهرت الأنابيب وناقلات الزيت على أنها الوسيلة لحمل البترول ومنتجاته ولم يمض وقت طويل حتى حلت محل البرميل والصفيحة ، وكان أول استعمال للأنابيب على نطاق واسع فى الولايات المتحدة لنقل البترول الخام من الحقل إلى معامل التكرير والموانى ؛ وبازدياد الحاجة إلى البترول فى جميع أنحاء العالم أصبحت ناقلة الزيت أهم وسيلة لنقل شحنات البترول لأنها أيسر وأرخص طريقة لنقل البترول عبر البحار . وحتى فى الولايات المتحدة التى تفخر بشبكة نادرة من الأنابيب فإن ناقلات الزيت الساحلية تستعمل للمسافات البعيدة ما أمكن .

ولما كانت الولايات المتحدة تملك أكبر صناعة للبترول فهى تملك ـ بالطبع ـ أكبر شبكة من الأنابيب . وقبل دخول أمريكا الحرب كان يخترق الولايات الأربع والعشرين شبكة من الأنابيب طولها ١٢٦ ألف ميل ويبدو تفوق اولايات المتحدة عند مقارنتها بالاتحاد السوفيتى الذى

يليها فنيه ٢٦٢٥ ميلا ثم العراق وفيه ١١٧٠ ميلا ثم كولومبيا وفيها ٦٠٠ ميل وإيران وفيها ٤٠٠ ميل وفنزويلا ٣٧٠ ميلا، ورومانيا وفيها ٢٧٥ ميلا. وفى أثناء المعارك الأخيرة فى شمال أفريقيا وصقلية وإيطاليا وغرب أوروبا وضعت آلاف الأميال من الأنابيب لتموين الجبهات بالبترول.

وكانت السيطرة على وسائل نقل البترول تعتبر دائماً عند شركات البترول الكبيرة أمراً لا غناء عنه فى قبضها على ناصية الصناعة. وقد خاضت شركة ستاندرد برياسة روكفلر معارك عنيفة بالغة الشدة أحياناً لتمنع غيرها من الحدّ من احتكارها لنقل البترول بالسكك الحديدية والأنابيب فى الولايات المتحدة، وما كانت الشركة الهولندية الملكية تبلغ مالها من قوة إذا لم يكن لها أسطول ناقلات الزيت الخاص بشركة *Shell Transport & Trading Co.*

ولم يكن من الضرورى أن تكون ملكية الناقلات والأنابيب شاملة، وخاصة فيما بعد حين أمكن التحكم فى إنتاج البترول وتكريره، ولكن فى الأيام الأولى لصناعة البترول كان ذلك من أهم الوسائل لسحق المنافسين حين يُسلبون القدرة على التوزيع والتسويق. وكما هى الحال فى إنتاج البترول وغيره من العمليات، فإنه توجد شركات مستقلة تملك الناقلات والأنابيب ولكن الشركات الكبيرة ستاندرد والهولندية الملكية والانجليزية الإيرانية هى أيضا التى تملك الآن أكبر عدد من الناقلات، ولا تستطيع الشركات الصغرى أن تخالف ما تمليه الشركات الثلاث الكبرى التى تفوقها فى الثروة والنفوذ.

وكان التغير الجوهرى الذى حدث فى سنوات ما بعد الحرب هو

اختلاف القوة النسبية لأسطول الناقلات الأمريكى والبريطانى ، فقد فقدت بريطانيا فى أثناء الحرب مايقرب من نصف حمولتها من الناقلات على حين استطاعت الولايات المتحدة أن تزيد نصيبها زيادة كبيرة جداً . والجدول التالى يدل دلالة قاطعة على انعكاس الوضع وخاصة إذا ذكرنا أن أسطول الناقلات الخاص بالنرويج ينبغى أن يضاف على أنه خاضع للنفوذ البريطانى :

حمـــولة ناقلات الزيت العالمية *

	١٩٣٩	٪	١٩٤٥	٪
بريطانيا والدومينيون	٣٢٦٤	٢٨٫٥	٢٩٠٠	١٨٫٣
الولايات المتحدة	٢٨٠١	٢٤٫٥	٩٥٠٠	٦٠
النرويج	٢١١٨	١٨٫٥	١٥٠٠	٩٫٤
السويد	١٥٩	١٫٤	٣٧٠	٢٫٣
بنامـا	٤٧٠	٤٫١	٦٠٠	٣٫٧
بلاد أخرى	٢٦٢٥	٢٣	١٠٠٠	٦٫٣
الجمـــلة	١١٤٣٧	١٠٠	١٥٨٧٠	١٠٠

وكما هى الحال فى الطيران فإن الولايات المتحدة استطاعت أن تنفذ برنامجا هائلا للبناء ، وخرجت من الحرب وهى تملك أكبر أسطول من ناقلات الزيت . وبرغم أنها ستحاول أن تبيع عدداً من ناقلاتها فى وقت الحرب — وهى تزيد كثيراً عن الحاجة فى وقت السلم — فإن قدرتها على المنافسة فى ميدان تجارة نقل البترول قدزادت زيادة هائلة. وإذا أضفنا

* حمولة ألف طن أو تزيد .

إلى ذلك تزايد إشتراك شركات البترول الأمريكية فيما ينتج من بترول الشرق الأوسط والأقصى وأمريكا الجنوبية ، فإن نمو أسطول الناقلات الأمريكى يكمل الصورة التى توضح أهداف الممثلين الأمريكيين فى مؤتمر البترول المنعقد فى واشنطون وماتبعه من إتفاق وقع عليه فى يناير سنة ١٩٤٥ . إن الولايات المتحدة وبناما التى تتبعها تسيطران على ثلثى ناقلات البترول فى العالم تقريبا . وكان هذا عدا غيره من عوامل التهديد الأخرى من أهم الحجج المقنعة التى ساقها ممثلو أمريكا فى مفاوضاتهم مع زملائهم البريطانيين .

٥ ـ السيطرة على البترول وتمويله

برغم الإفاضة فى توكيد ماتحققه صناعة البترول من تقدم فنى وزيادة فى الإنتاج ، فليس أدق ولا أغمض من الحديث عن موضوع تركيز صناعة البترول والسيطرة عليها ، فصحافة البترول تفيض فى الحديث عن التقدم العلمى وماتستهدى به صناعة البترول من مثالية عالية ، بينما تصمت صمتاً واضحاً كلما أثيرت مسألة الملكية فى هذه الصناعة، وقليلا ما تثار. وليس معنى ذلك أن الفروع المنتشرة فى جميع أنحاء العالم لا ترجع فى النهاية إلى عدد صغير من الشركات . ولا نجد إلا فى القليل ما يساعد على بيان التشابك الدولى بين شركات البترول جميعاً . وبرغم أن البيانات الدقيقة تنقصنا فاننا نستطيع مع ذلك أن نقدم صورة على شيء من الدقة :

المساهمة الأجنبية فى أهم البلاد المنتجة للبترول

(النسبة المئوية للسيطرة)

البلاد	بريطانية و بريطانية هولندية	أمريكية	فرنسية و فرنسية بلجيكية	ملكية الدولة	مصالح أخرى
الولايات المتحدة	٤ (١)	٩٦		—	—
الاتحاد السوفيتى	—	—	—	١٠٠	—
فنزويلا	٣٠	٧٠	—	—	—
إيران	١٠	—	—	—	—
الهند الشرقية الهولندية	٦٠	٤٠	—	—	—
رومانيا	٤٥ (٢)	١٦	٢٠	—	١٩
المكسيك	—	—	—	١٠٠	—
العراق	٤٧,٥	٢٣,٧٥	٢٣,٧٥	—	٥
كولومبيا	—	١٠٠	—	—	—
ترينداد	١٠٠	—	—	—	—
الأرجنتين	٢١,٥	٧,٥	—	٧١	—
بيرو	٢٠	٧٨	—	١	١
بورما	١٠٠	—	—	—	—
البحرين	—	١٠٠	—	—	—

(١) *Shell Union Oil Corporation*

(٢) تشمل بعض المصالح الإنجليزية والفرنسية .

obeikandl.com

البلاد	بريطانية أو بريطانية هولندية	أمريكية	فرنسية أو فرنسية بلجيكية	ملكية الدولة	مصالح أخرى
العربية السعودية	—	١٠٠	—	—	—
كندا	١٠٠	—	—	—	—
مصر	١٠٠	—	—	—	—
هنغاريا	—	٩٦	—	٤	—
النمسا (١)	—	—	—	—	—

على أساس الإنتاج العالمي لعام ١٩٤٥ يدل الجدول على أن نصيب شركات الولايات المتحدة الأمريكية في داخل البلاد وخارجها يزيد عن ٧٥ ٪ من جملة البترول المنتج في كافة أنحاء العالم . فإذا أضفنا المصالح البريطانية في البلاد الأجنبية التي تكاد تساوي سيطرة أمريكا على الإنتاج خارج الولايات المتحدة ، انتهينا إلى أن شركات البترول الإنجليزية والأمريكية تملك قرابة ٩٠ ٪ من البترول العالمي : وقد ذكرت لجنة مجلس الشيوخ الأمريكي لفحص موارد البترول أخيراً ان أكثر من ٤٠ ٪ من جملة الناتج من البترول عام ١٩٤٤ خارج الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي قدمته شركات البترول البريطانية والهولندية وأن شركات البترول الأمريكية في داخل البلاد وخارجها تنتج بحوالي ٤٥ ٪ من كل مايطلب من البترول باستثناء الاتحاد السوفييتي .

إن المصالح البترولية خارج الاتحاد السوفييتي والمكسيك تحتكرها

(١) يستثمر فيها رأسمال لشركتي الهولندية الملكية وشكوني فاكوم ولا يعرف تقسيم النسبة بينهما .

مجموعتان قويتان من الشركات . فالإنتاج إما أن تملكه الشركة الهولندية وشل أو إحدى الشركات التابعة لها ، وإما أن تملكه إحدى شركات ستاندرد (١) بمفردها أو بالاشتراك مع إحدى شركات البترول الأمريكية الكبيرة مثل سوكوني فاكوم أو شركة بترول تكساس . وما ذكر يعنى فيما يتصل ببريطانيا أن اتحاد الشركة الهولندية وشل يسيطر فى الواقع على كل إنتاج البترول الذى تستولى عليه بريطانيا . وأهم مايستثنى فى هذا شركة البترول الانجليزية الإيرانية ولكن من المعلوم هنا أيضاً أن اتحاد الشركة الهولندية الملكية وشل اشترى جانباً كبيراً من أسهم رأس المال .

ولا يرجع نفوذ شركة ستاندرد فى الولايات المتحدة إلى نصيبها فى الانتاج بقدر مايعود إلى سيطرتها على معامل التكرير والأنابيب والنقل بالسكك الحديدية وناقلات البترول . والواقع أن مصالح ستاندرد المباشرة فى الناتج من البترول الخام بالولايات المتحدة ضئيلة إلى حد غريب ، ولكن هذا الأمر مقصود فإنه يترك مخاطر البحث عن البترول وأعمال التنقيب إلى آلاف الشركات التى تسمى بالشركات المستقلة . وعلى الجملة فإن اتحادات شركات البترول الكبرى فى الولايات المتحدة لا تقدم سوى نصف الإنتاج السنوى .

على أننا — مع ذلك — حين نصل إلى مرحلة معالجة البترول نجد الوضع ينعكس ، فكل البترول الذى يحصل عليه لا بد من أن يمر بعملية التكرير وهذه المرحلة من الصناعة تسير وفق حساب دقيق ، فإن قرابة

---

(١) ينص القانون على وجوب استقلال كل شركة من شركات ستاندرد ولكنها بالطبع تعمل فى تعاون وثيق .

عشرين شركة من شركات البترول تركز فى أيديها ٨٥ ٪ من كل قوة التكرير فى داخل الولايات المتحدة ، وتتحكم شركة ستاندرد نيوجرسى وحدها فى ٤٠ ٪ من الناتج وتتقاسم ثمانى شركات أخرى من اتحاد ستاندرد الباقى فيما بينها . وتوجد فى الولايات المتحدة حوالى ٦٠ ٪ من القوة العالمية للتكرير وإذا أضيفت السيطرة الأمريكية على الإنتاج فى البلاد الأجنبية ارتفعت النسبة إلى ٧٠ ٪ (١) .

ويبلغ رأس المال المستثمر فى صناعة البترول بالولايات المتحدة بما فيه الاستثمار فى الخارج ما يقرب من ١٥،٠٠٠ مليون دولار أو ٣٧٥٠ مليون جنيه استرلينى . وهذا يجعل البترول أهم مصالح الولايات المتحدة التجارية باستثناء الزراعة والسكك الحديدية . والاستثمار الأمريكى فى البترول أعظم منه فى أى قطر من أقطار العالم . وبناء على ماقررته لجنة مجلس الشيوخ الأمريكى لفحص موارد البترول ، فان ٢٢ شركة من شركات البترول تمثل ٩٣ ٪ من صناعة البترول الأمريكية وقد استثمرت فى الخارج فى نهاية عام ١٩٣٩ مايقرب من ٢٥٠٠ مليون دولار من إجمالى رءوس الأموال المستثمرة البالغة ١٥،٠٠٠ مليون دولار . وهذا يزيد عن ثلث إجمالى الاستثمارات الخارجية المستخدمة على الوجه التالى :

---

(١) تملك الشركات الأمريكية حوالى ٢٥ ٪ من كل قوة التكرير خارج الولايات المتحدة .

صافى الاستثمارات

الصناعة	١٦٠٠	مليون دولار
المنافع العامة والنقل	١٥٠٠	» »
البترول	١٣٠٠	» »
وجوه أخرى	٢٦٠٠	» »
الجملة	٧٠٠٠	مليون دولار

ويذهب حوالى ثلث رأس المال الأمريكى المستخدم فى صناعة البترول بالبلاد الأجنبية إلى أمريكا الجنوبية بما فيها فنزويلا والثلث الثانى إلى الشرق الأوسط وأندونيسيا وكندا والصين ، ويستخدم الربع فى أوروبا حيث يستثمر ٧١ مليوناً فى بريطانيا و ٥٧ مليوناً فى ألمانيا و ٤٣ مليوناً فى فرنسا و ٣٨ مليوناً فى إيطاليا .

وتعتبر الاستثمارات البريطانية فى البترول متواضعة نسبياً بالقياس إلى الولايات المتحدة ، فإن رأس المال المعتمد لإثنتى عشرة شركة كبيرة بما فيها الهولندية الملكية يبلغ قرابة ٢٥٠ مليون جنيه استرلينى يستثمر أكثر من نصفها أى ١٣٣ مليون جنيه استرلينى وراء البحار ، والجدول التالى يبين الحجم النسبى للشركات :

رأس مال شركات البتـــرول البريطانية الكبرى

[بملايين الجنيهات الاسترلينية]

الشركة الهولندية الملكية	١٣٢	شركة آتوك	١,٨
شركة شل	٤٣	» ترينداد ليسهولدز	١,٧
الشركة الانجليزية الإيرانية	٣٣	» انجلو ـ اكوادور	١,٥
شركة بترول بورما	١٨,٥	» بترول ترينداد	١
» » فنزيلا	٧,٢	» لوبيتوس	١
الشركة الانجليزية المصرية	١,٨	» آبكس (ترينداد)	٠,٥

وسنعود فى هذا البحث إلى الحديث عن طبيعة كبرى هذه الشركات الشركة الهولندية الملكية — ويكفى الآن أن نذكر أن الشركة الهولندية شركة تتشابك فى أهدافها وأغراضها مع شركة شل وشركة أنجلو — ساكون وغيرها من الشركات البريطانية القابضة. والسيطرة النهائية عليها وأكثرية الأسهم ترتبط إرتباطا وثيقا بالنفوذ البريطانى، ويجب أن تدخل الشركة الهولندية الملكية فى أى بحث عن صناعه البترول البريطانية. ويبدو أن سير روبرت كندرسلى *Kindersley* — وهو مصدر التقدير السالف للاستثمارات البريطانية فى البترول بالبلاد الأجنبية — قد أغفل الشركة الهولندية عندما قدر الفوائد والأرباح العائدة من البترول الأجنبى بعشرين مليون جنيه استرلينى (أو سدس إجمالى الفوئد والأرباح من الاستثمار الخارجى).

وليس أصعب من كشف الأرباح الحقيقية التى تحصل علها شركات البترول، فتحت عنوان اتقاء النزول والاحتياطى وأغراض خاصة تخفى أرباح وبنود مدنية ينبغى أن تستقطع حتى يمكن الحصول على تقدير مقبول لصافى الأرباح. وإذا أخذنا صافى الأرباح بقيمتها الظاهرية كما تذكرها ست عشرة شركة أمريكية تمثل تقريبا ثلثى رأس المال الأمريكى فى مصالح البترول وصلنا إلى الملخص التالى :

أرباح شركات البترول الأمريكية (بآلاف الدولارات)

	إجمالى الأرباح		صافى الأرباح	
	١٩٤٤	١٩٤٥	١٩٤٤	١٩٤٥
شركة ستاندرد (نيوجرسى)	١،٦٢٥،٨٠٦	١،٦٣٥،٨٨٦	١٥٥،٢٩٦	١٥٤،١٥٦
« ساكوني فاكوم	٨١٦،٩٢٨	٨٥٠،٤١٧	٦٢،٣٥٠	٤٢،٣٠٢
« ستاندرد (انديانا)	٦١١،١٣١	٦٥٠،١٣٨	٥٥،٥١٠	٥ ،٣٤١
« تكساس	٥٢٠،٧٧٦	٥٧٧،٠٧٧	٥٤،٥١٧	٥١،٨٥٧
اتحاد شل	٤٨٩،٢٠٢	٤٧٥،٩١١	٢٨،١٦٤	٢٨،٧١٢
شركة الشمس (صن)	٦٠٠،٨٢٣	٤٧١،٧٤٣	١٣،٣٤٠	١٥،٦٦٦
« سفكر	٤١٠،٣٦٠	٤٠٦،٣١٠	٢٧،٣٦٨	١٥،٦٤٥
« ستاندرد (كاليفورنيا)	٣٢٨،٧٨٠	٣٤٩،٥٤٥	٤٣،٤٦٨	٥٥،٥٥٥
« تكرير أتلانتيك	٢٧٣،١٣٤	٢٥٩،٠٠٤	١٤٠٧١١	١،٥٠٧
اتحاد تايد ووتر	٢٣٨،٤١٢	٢٤٤،٣١٧	١٧،٧٨٧	١٨،١٠٨
شركة بترول فيليبس	٢٠٣،٧٥١	٢١٣،٧٤٠	٢٠،٩٥٢	٢٢،٥٧٢
شركة ستاندرد (أوهيو)	١٧٣،٢٩٧	١٦٨،٥٠٩	٦،٧٤٤	٣،٧١٣
شركة بيور	١٦٦،٠٦٢	١٦٥،٣١٠	١٦،٣٩٢	١٣،٥٨٢
شركة كونتنتال	١٣٧،٧٧٤	١٤٤،١٦٤	١٢،٠٢٠	١٥،١٤٣
اتحاد بترول كاليفورنيا	١٢٧،٧٤٣	١٣٨،٥١٢	٨،٩٣٣	٩،٢٠١
شركة بارتسديل	١٥،٠٥٦	١٥،٤٨٢	٣،٦٧٥	٤،٣٩٠

obeikandl.com

فجملة الربح الصافى التى تبلغ ٢ ٥ مليون دولار أو ١٢٠ مليون جنيه استرلينى تعطى فكرة ما عن مقدار ما تحصل عليه شركات ولكنها ليست فكرة دقيقة تماما . ولما كانت الشركات الأمريكية — على عكس زميلتها البريطانية — لا ترى حرجاً فى إعلان أرباحها قبل الاستقطاعات استطعنا أن نلاحظ القيمة الحقيقية لتقديرات صافى الأرباح . فمثلا شركة ستاندرد (أوهيو) تجعل صافى الأرباح فى عام ٤٥ ١ نصف ما بلغته عال ١٩٤٤ ، برغم أنه لا يكاد يوجد فارق فى جملة الدخل فى العامين . ثم شركة سوكونى فاكوم التى كانت جملة أرباحها عام ١٩٤٥ أكثر من ضعفها فى شركة ستاندرد (كاليفورنيا) قدمت صافى أرباح أقل من شركة ستاندرد . والمثال الصارخ الذى تقدمه شركة كبيرة مثل شركة تكرير اتلانتيك حين تهبط بصافى الأرباح إلى ١,٥ مليون دولار فى حين وزعت شركة صغيرة مثل شركة بارنسدال ثلاثه أضعاف ذلك المقدار فى نفس السنة . وبرغم أن المبالغ المستبقاة سوف تخصص لتوسيع صناعة البترول فإنها تشمل أرباحا صافية من عمليات أجريت فى السنوات الحاضرة وينبغى أن تعطى بهذا الوصف .

وفى حالة شركات البترول البريطانية فقد اتبعت مع الضغط الشديد خلال سنوات الحرب سياسة مالية محافظة تقوم على تجميع احتياطيات كبيرة . وليست هذه السياسة متفقة وحسب مع العادات التى تتبعها شركات صناعة البترول البريطانية المستقرة بل إن الخسائر المؤقتة والتدمير الجزئى للحقول والمنشئات كما حدث فى اندونيسيا وبورما ، وضريبة الأرباح العالية والضريبة المضاعفة على بعض الشركات التى

تعمل فى نصف الكرة الغربى ، قد جعلت سنوات ما بعد الحرب سنوات عمل غير عادية . وعلى ذلك كان من الحكمة أن تنظر فى صافى أرباح أهم شركات البترول البريطانية عام ١٩٣٨ آخر سنوات السلم الكاملة حتى نستطيع أن نلم بمعدّل الأرباح :

صافى أرباح الشركات البريطانية عام ١٩٣٨

(بألوف الجنيهات)

الشركة الهولندية الملكية	١١,٥٨٠	شركة انجلو اكوادور	٢٦٢
شركة شل	٦,٦٨٠	« لوبيتوس	٢٤٣
الشركة الانجليزية الإيرانية	٦,١٠٩	« آبكس (ترينداد)	٢٤٠
شركة بورما	٤,٠١٥	الشركة الإنجليزية المصرية	١٨٩
« فنزويلا	١,٤٨٣	شركة بترول ترينداد	١٨٢
« ترينداد ليسهولذر	٥٣٥	« آتوك	١٣٢

وإذا كانت جملة ٣٢ مليوناً من الجنيهات تعدّ صافى ربح طيباً بأن انعدام الحسابات التفصيلية يمنعنا من الوصول حتى إلى مثل تلك الخلاصة التى استطعنا أن نحصل عليها عن شركات البترول الأمريكية . ومن الواضح أن هذا حقل للبحث مازال بكراً وينبغى فحصه كما يجب فى أقرب فرصة ممكنة .

٦ — إحتياطى البترول

إن كل هجوم ترسمه شركات البترول الأمريكية فى سبيل النفاذ إلى البلاد الأجنبية أو التوغل فيها ، كان يسبقه دائماً ادعاء حكومة الولايات

المتحدة بأن أمريكا ستواجه نقصا فى موارد آبارها فى الجيل الحالى . وكل توسع للنفوذ البريطانى فى البلاد التى تحتوى على البترول كان يفسّر — إذا فُسّر — بأن عجلة الصناعة والنقل فى بريطانيا تحتاج إلى مورد ثابت من منتجات البترول .

هل هذا القلق على الموارد المستقبلة من البترول الطبيعى حقيقة أم خيال ؟ ينبغى أن نذكر — أولا — أن أى تقدير لجملة موارد البترول يحتمل الجدل ، فإن الخصائص الجيولوجية لمساحات واسعة من الكرة الأرضية لم تكشف بعد ، كما أن هناك مساحات أكبر من الأولى لم يفحصها بعد اخصائيو البترول .

وينبغى — ثانيا — أن نفرّق بين الاحتياطى الفرضىّ وما يسمى الاحتياطى الثابت ، فالأول أقرب مايكون إلى التخمين والظن على حين يطلق الثانى على الموارد التى حدّدها جيولوجيّو شركة أوحكومة فى منطقة معينة . وبرغم هذا كله فإن الأبحاث الخاصة باحتياطى البترول كثيراً ماكانت خاضعة للصدفة ولا يعتمد عليها ، وعلى ذلك ينبغى أن نتقبل بالحذر الشديد التقدير التالى فيما بعد وقد جمعناه من المصادر الأمريكية المختلفة .

ومن المهم أن نذكر فى هذه النقطة أنه على حين كان أقصى مايمكن الحصول عليه فى أى حقل منذ سنوات قليلة يبلغ من ٢٠ ٪ إلى ٣٠ ٪ من البترول الموجود فيه ، فإن ما أدخل أخيراً من تحسينات على فنية الاستخراج قد قفز بالرقم إلى ٥٠ ٪ و ٨٠ ٪ . وعلى هذا النحو زاد البنزين الذى يحصل عليه إلى ٨٠ ٪ و ١٠٠ ٪ بفضل تحسين عملية

التكسير ، فى حين أصبح من الميسور الآن ، بفضل الطريقة الحديثة فى فى الانتفاع بالأيدروجين، الحصول على أكثر من جالون من البنزين من جالون بترول واحد .

وعلى حين تكشف هذه الحقائق والأرقام عن تعصب الدعاية الأمريكية لفكرة الخطر الذى يهدد العالم بمجاعة فى البترول، فإننا نخطىء خطأ بليغا — لعله خطأ مرغوب فيه عند بعض الناس — إذا تناولنا مسألة البترول الطبيعى كوحدة مستقل دون أن نربطه بمسألة أكبر وأعم هى جملة موارد البترول .

« ليس للبترول الخام فى ذاته قيمة استهلاكية فالطلب إنما يكون على وقود المحركات والمنتجات التى يمكن أن تؤخذ منه ، وينتج من ذلك أنه إذا أمكن استخراج وقود المحركات أو غيره من المنتجات من هيدروكربونات أخرى ، أدّى ذلك إلى نقص فى أهمية البترول الطبيعى المختزن ، فكمية البترول الخام التى يمكن الحصول عليها من الموارد الطبيعية ليست إلا جزءاً مما يمكن الحصول عليه من مصادر أخرى كالفحم والطفلة الزيتية[1] » ، والواقع أن الاحتياطيات الطبيعية المعروفة أو الثابتة لا تمثل أكثر من ٣٪ من جملة موارد البترول فى الولايات المتحدة .

---

(١) *W.J. Kemnitzer : The Rebirth of Monopoly. A critical analysis of Economic Conduct in the Petroleum Industry. New York. 1938.*

حاشية : يظهر الاتفاق فى وصف موارد البترول فى الشرق الأوسط أنها تعادل أو تزيد عن موارد الولايات المتحدة ، إذا علمنا أن موارد الشرق الأوسط على كبرها هى كل موارد البترول فى ذلك الجزء من العالم فليس فى الشرق الأوسط فحم أو طفلة زيتية .

وقد أمكن فى عام ١٩٤٦ إنتاج البنزين من الفحم والطفلة الزيتية بتكاليف لا تزيد إلا سنتات قليلة عن تكاليف استنباطه من البترول. ويمكن بفضل التقدم الأخير فى هذا الميدان إنقاص تكاليف البنزين المركب بجعله منتجاً ثانوياً لصناعة أخرى، فمن المعلوم أن الطفلة الزيتية تحتوى على قرابة مائتى جرام من اليورانيوم فى الطن، وفى السويد الآن يستنبط البنزين واليورانيوم من الطفلة على نطاق تجارى.

وهناك اعتباران يسترعيان النظر. الأول أن الولايات المتحدة وهى أكبر منتجى البترول فى العالم تشمل أيضاً أكبر احتياطى منه عدا الشرق الأوسط. الثانى: أن مايوجد من احتياطى خارج الولايات المتحدة ويبلغ ٦٧ ٪ من الاحتياطى العالمى، تملك ٤٠ ٪ منه شركات أمريكية أو انجليزية هولندية. وفيما عدا الاتحاد السوفيتى والمكسيك والارجنتين يكاد كل حقل بترول فى العالم تستغله شركة بترول أمريكية أو بريطانية أو فرع من فروعها.

ولكن هذه المعلومات يمكن أن تكون خيالية إن لم تكن شديدة التضليل؛ فإنتاج البترول واستهلاكه يزيدان عاما بعد عام وكذلك تزيد أيضا تقديرات الإخصائيين لاحتياطى البترول الثابت عاما بعد عام. وكانت تقديرات كبار علماء البترول للاحتياطى حوالى عام ١٩٢٥ أقل من نصف ماهو عليه الآن. وكان المجلس الاتحادى للمحافظة على البترول الذى أنشأه الرئيس كولدج قد أعلن أن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تعتمد إلا على ٤٫٦ مليون برميل من احتياطى البترول، وذلك يعادل ثلاثة أضعاف الناتج السنوى للولايات المتحدة عام ١٩٤٥. ولكن برغم

الزيادة المطردة فى الإنتاج والاستهلاك فقد أعلن رسمياً أن الاحتياطى الثابت فى الولايات المتحدة يبلغ أربعة أمثاله منذ عشرين عاماً .

تقدير إحتيـــاطى البترول الثابت

	ملايين البراميل	النسبة المئوية من الاحتياطى العالمى
الولايات المتحدة	٢١,٠٠٠	٣٣
الشرق الأوسط (١)	٢٦,٠٠٠	٤٠,٨
الاتحاد السوفييتى (٢)	٦,٠٠٠	٩,٤
فنزويلا	٧,٠٠٠	١١
اندونيسيا	١,٠٠٠	١,٦
المكسيك	٧٠٠	١,١
بلاد أخرى	٢,٠٠٠	٣,١
الجمـــلة	٦٣,٧٠٠	١٠٠

ومرة أخرى يشار إلى أن احتياطى الولايات المتحدة الحالى الذى يبلغ عشرين مليون برميل من البترول سوف يكفى الحاجات المحلية مدة ثلاثة عشر عاماً إذا ثبت الاستهلاك السنوى عند ١,٥ بليون برميل فى العام . لم يحاول أحد أن يبين الارتباط الاحصائى بين الكشوف السنوية

---

(١) أنظر نصيب أمريكا وبريطانيا فى الجدول السابق ص ٢٤، ٢٦.

(٢) تختلف التقديرات كثيراً ، على أن الكمية تزيد زيادة كبيرة فى تقدير أخير وإن كانت تشمل الاحتياطى الفرضى .

وامتداد حقول البترول وبين معدل الإنتاج السنوى ، فإن ذلك الارتباط يثبت أن الولايات المتحدة تستطيع أن تعتمد على موارد من البترول تكفيها بضع مئـــات من السنين القـادمة ، ولـكن الإيحـاء بأن إحتيـاطى البـترول الأمريكى — كما يقرر فى نهـاية كل عام — هو الجملة النهائية للاحتياطى الأمريكى فى المستقبل ، ذلك الإيحاء يخدع الشعب الساذج فيجعله يؤيد سياسة البترول القائمة على التوسع والاعتداء .

ومن الجدول السابق يتضح أنه حتى فى خلال سنوات الحرب التى تزيد فيها الحاجات الحربية زيادة هائلة ؛ فإن الاحتياطى الثابت كان فى نموٍ مطَّرد . وكانت السنوات بين ١٩٣٩ ، ١٩٤٤ فترة بلغت فيها الزيادة القمة ، وأما عن التدهور الضئيل الذى حدث فى سنتى ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ فيرجع إلى نقص فى الآبار التى حفرت فى هذين العامين بلغ ٤٠ ٪ . وأجدر من هذا بالملاحظة أن الاحتياطى الثابت فى عام ١٩٤٤ بلغ أقصاه برغم أن الآبار التى حفرت تقل ٧٠٠٠ بئر عنها فى عام ١٩٤١ . وفى الثمانى السنوات بين ١٩٣٩ ، ١٩٤٧ كان الاحتياطى فى نهاية كل عام يزيد دائماً عن الحاجات المطردة فى ذلك العام .

نستطيع - إذن - أن نقرر أن ما يقال عن تناقص احتياطات البترول ، إنما يصدر عن رغبة شركات البترول التجارية فى مدّ نفوذها فى الخارج « حتى لا يأتى يوم قريب تجد فيه الولايات المتحدة نفسها بغير بترول » . إن هذا القول ليس فيه شىء من الجد ولا يعتمد على أساس علمى ، فالبترول مادة إستهلاكية وقد يعجز فى المستقبل البعيد عن الوفاء

بنصيبه من إشباع حاجة العالم إلى الوقود ، وعندئذ تتبدد الضجة المثارة حول احتياطى البترول بوجود وقود آخر .

أما أن الصناعة ووسائل النقل الحديثة تحتاج إلى سيل من البترول فهذه حقيقة تذكر فى أحوال كثيرة لتفسير السياسة التوسّعية وتبريرها . وكثيراً ما يقال أن الحكومة العمالية فى انجلترا (حين تكون فى الحكم) تضطر فى سبيل البترول إلى عدم المساس بالسياسة الخارجية التقليدية وفى هذا الكتاب سندرس ما تنطوى عليه هذه السياسة ونحاول فى خاتمته أن نقترح سياسة أخرى.

---

obeikandl.com

البترول في الشرق الأوسط

obeikandl.com

obeikandl.com

كلمة عامة

الامبراطورية نعمة لقلة وخطر على الكثرة. تملأ خزائن بعض حاملى الأسهم، وتقدم الفتات للمستضعفين ولكن بثمن باهظ. انها لا تقتصر على فرض السيطرة الأجنبية على عدد من الأقطار والحضارات العريقة، بل تقيد الأمة صاحبة الامبراطورية بأغلال متزايدة. فعلى هذه الأمة أن تتحمل عن بلاد تبعد عنها آلاف الأميال: مسئوليات سياسية واقتصادية ودبلوماسية وحربية كثيراً ما تكون مقنعة ولكنها دائماضارة. وكلما زاد تهديد ممتلكاتها زاد استخدام القوات الامبراطورية. وكلما تحسّن مدى وسائل النقل وسرعتها ظهرت الحاجـــة إلى إنشاء القلاع الأمامية القاعة وراء القلعة لحماية المستعمرة الرئيسية.

وكان إخضاع الهند واستغلالها سبباً فى تجشيم بريطانيا مثل هذه السياسة الشائكة. فكانت المحافظة على الهند وإدارتها تشكل الدور الذى يلعبه الساسة البريطانيون فى السياسة العالمية، واستأثر باهتمامهم طبعا - الطريق إلى الهند والبلاد المجاورة للهند. ولكن عصر الطائرة جعل الجزيرة الثانية تصبح خطراً مهدداً ويجب السيطرة عليها كما يُسيطر على البلاد المجاورة. ومع ذلك فلم تكن الاستراتيجية وحدها هى التى تدفع إلى توسيع نطاق النفوذ. ففى كل زمان أومكان ضمت مستعمرة أودولة تحت الانتداب أوتابعة إلى الامبراطورية فتح ذلك باباً من أبواب الربح. لا يستطيع رجل أعمال أن ينكر أنه فى هذه الفترة التى أصبحت الدخول

فيها غير مأمونة والأرباح متناقصة أن التوسع الامبراطورى مرغوب فيه بل لاغناء عنه من وجهة نظر الاقتصاد الرأسمالى .

وإذن فمن الحق أن يقال أن امتلاك الهند أدخل الشعب البريطانى فى دائرة مفرغة . وكان النموذج واحداً لا يتغير : النفوذ التجارى والمالى أولا ثم التدخل السياسى والحربى بعد ذلك . وكان الاحتفاظ بالأراضى المفتوحة يقتضى استعمال القوة فى داخل الامبراطورية وشن الحروب خارجها. وأصبحت البلاد الخاضعة كبرت أم صغرت ، قطعا من الشطرنج فى لوحة الامبراطورية وغلبت الاعتبارات الاستراتيجية على ماعداها . ولم يكن ذلك نتيجة لرغبة شريرة سابقة وانما تمخض عنه امتلاك امبراطورية .

١ ـ النفوذ البريطانى فى إيران

كتب هارولد نيكولسن عن أبيه سير آرثر نيكولسن الذى تفاوض مع اسفولسكى *Iswalsky* لعقد المعاهدة الانجليزية الإيرانية عام ١٩٠٧ ، يقول : « لقد علم أن سياسة تأييد وحدة إيران وافغانستان واستقلالها ، لم تكن أكثر من وسيلة ، وأنها حتى بهذا الوضع قد تدفعنا إلى تحمل مسئوليات لن نقوم بها أو تشجيع آمال لن نستطيع تحقيقها » .

ولقد خلع التاريخ والوضع الجغرافى على ما يعرف اليوم بالشرق الأوسط أهمية بالغة ، فقد نشأت فيه حضارات عظيمة على طول خطوط التجارة والأنهار فيه ولكنه منذ أكثر من ستمائة عام أى من بداية القرن الثالث عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر انحدر إلى خمول نسبى . كانت تحكمه الامبراطورية العثمانية التى كانت ترسل موظفيها وجباتها فى كل مكان

عدا فارس ولكن « العربي لا يموت أبداً ولكنه يغفو » كما يقول سير رونالدستوز . كان من الطبيعي أن تهتم بريطانيا العظمى اهتماما كبيراً بإيران في نهاية القرن السادس عشر نظراً لقربها من الهند . ورأى تجار شركة الهند الشرقية التي تأسست عام ١٦٠٠ بما أخذوه عن انجلترا في عصر اليزابث من نشاط ومغامرة — أن بلاد فارس تصلح لتصريف البضائع التي لا تستطيع الشركة تصريفها في الهند نفسها . وحين وصلوا إلى الخليج الفارسي أحسن الشاه القائم استقبالهم طمعاً في مساعدتهم له ضد الأتراك والبرتغاليين . وكانت تركيا قد أثارت الغضب بالضرائب العالية التي فرضتها على الحرير الفارسي فرغب الشاه أن يبيعه وراء الخليج عن طريق شركة الهند الشرقية . وكان البرتغاليون وهم في ذلك الوقت ينافسون بريطانيا تجارياً في مواضع كثيرة قد كسروا في معركة يسك *yesk* عام ١٦٢٠ بعد هزيمة قواتهم البحرية مرتين في المياه الهندية عام (١٦١٢ و ١٦١٤) ، وبرغم وصول الهولنديين عام ١٦٢٣ والتجار الفرنسيين بعد ذلك فقد بقي لبريطانيا أهم نفوذ أجنبي في فارس حتى استأثرت بالنفوذ الكلي في النهاية . وما حل عام ١٧٦٣ حتى كان تجارها ووكلاؤها قد جعلوا من بوشير محطة تجارية أخرى ، وعينوا هناك أول « مقيم » بريطاني . وحين اضطر الهولنديون إلى الانسحاب في أوائل القرن التاسع عشر بعد هزائمهم الساحقة في أوروبا وآسيا أصبحت بريطانيا العظمى الدولة الوحيدة الباقية في إيران . وكان أهم ما يهتم به البريطانيون في ذلك الوقت مع ذلك هو الحيلولة بين أية دولة أخرى وبين استعمار الخليج الفارسي كنقطة وثوب وتهديد سيطرة بريطانيا البحرية في المحيط الهندي وامتيازاتها في الهند نفسها .

وأخذت بريطانيا العظمى اعتماداً على محالفة حربية أبرمتها مع فارس عام ١٨١٤، وعينها على روسيا، تمد منطقة نفوذها وتؤمنها فى الخليج الفارسى باتفاقات دبلوماسية وتجارية مع الشيوخ الذين يحكمون شواطىء الخليج، وأنشأت محطتين للأسطول وتهادنت مع القرصان الذين كانوا يعرقلون تجارتها وأمنها منذ وقت طويل فى تلك المنطقة . ومنذ ثبتت بريطانيا أقدامها فى الخليج الفارسى ادعت لنفسها وضعاً خاصاً فى مياهه وعلى طول شواطئه .

وبتقدم السفن التجارية وافتتاح قنال السويس (١٨٦٩) اقتضت مصالح بريطانيا الامبراطورية والاقتصادية أن يكون لها مركز ممتاز فى شبه الجزيرة العربية كلها . وعاد لورد لاندزدون *Lands downe* وزير الخارجية الذى أصاب شهرة عام ١٩١٦ لاقتراحه التفاهم مع ألمانيا يكرر فى مجلس اللوردات فى مطلع القرن العشرين وقد امتلأ ذهنه بالعلاقة الاستراتيجية بين الخليج الفارسى والهند : « أقولها دون تردد ، أننا ينبغى أن ننظر إلى إنشاء دولة أخرى لميناء مسلح فى الخليج الفارسى على أنه تهديد خطير للمصالح البريطانية ويجب دون شك أن نقاومه بكل ما نملك من وسائل » . وفى سنة ١٩٠٣ ظهر لوردكيرزن وكان إذ ذاك نائب الملك فى الهند على رأس أسطول هندى فى الخليج ليؤكد معنى هذا التحدى .

وقد أصبحت بريطانيا سيدة الخليج الفارسى دون نزاع ، وصارت هى وروسيا القيصرية الحاكم الفعلى للبلاد . ولكن لم تصبح المناطق الممتدة بين البحر الابيض والأحمر والخليج الفارسى مركز الثقل فى الامبراطورية البريطانية إلا حين اتضح أن المسالك المائية إلى المحيط الهندى ينبغى أن

يتحول فيها ويحرسها دوريات من أسطول يسير بالزيت .

دخل البترول ميسر فى مطلع القرن عشرين حين كشف رجل استرالى اسمه وليم نوكس دارسى *William Knox D'Arcy* فى الجبال الصخرية القريبة من شاطىء الخليج الفارسى حيث فرضت بريطانيا مركزها الممتاز ، من الدلائل على وجود البترول مادفعه إلى السعى عند الشاه للحصول على امتياز . وكان الشاه مظفر الدين رجلا سيئاً يعوزه المال ، فقد استطاع رأس المال البريطانى فى ١٨٨٩ أن يستحوذ على البنك الأهلى الإيرانى وفى ١٨٩٨ سلمت انجلترك لمستثمرين بلجيكيين وفاء بدين شخصى للشاه . ولذلك لم يكن من العسير استخلاص امتياز جديد منه .

وقد تمكن دارسى بمعاونة البارون دى رويتر *de Rauter* الذى كانت له مصالح فى السكك الحديدية ، ومساعده سيد إيرانى إسمه كتابكى *Kitabki* من إقناع الشاه بالنزول عن حقوقه ، وبعد المساومة المعتادة تنازل فى نظير مبلغ تافه هو أربعون ألف جنيه و ٦٠ ٪ من الأرباح الصافية المستقبلة ، عن جميع مستودعات البترول فى بلاده لمدة ستين سنة ، باستثناء المقاطعات الخمس الشمالية . كان ذلك فى مايو ٩٠ وحين أسس دارسى بعد عامين أول شركات الاستغلال (برأسمال ٦٠٠٫٠٠٠) وشركة بترول بختيارى أصبح من الضرورى تعديل التعويض تعديلا طفيفاً ولكنه ملحوظ .

وقد تأثر أو اهتم عدد من الأشراف المستقلين بالاتفاق المعقود بين دارسى وبين حاكم البلاد الرسمى ، فوجب تهدئتهم حتى لاتعرقل أعمال التنقيب والحفر والتخزين والنقل . فاشتريت « نياتهم الطيبة » دون زيادة فى المصروفات بل كان فى ذلك ربح ، فبدلا من أن يتقاضى الشاه ٤٠٫٠٠٠

جنيه فوراً اكتفى بما قيمته عشرون الف جنيه من الأسهم وسمح بما قيمته ثلاثون الفاً لتلبية مطالب الزعماء المحليين .

وبهذه الطريقة كان حملة أسهم دارسى المحليين (ا) لايحصلون على مال إلا إذا أنتجت الآبار إنتاجاً مربحاً . (ب) تكون لهم مصلحة دائمة فى تقدم آبار البترول بأمان ونجاح . واقتضى الأمر بالطبع هبات خاصة للقبائل الجنوبية التى تقع المستودعات المرجوة فى أراضيهم . وعلى ذلك أغرى أمراء البختيارية بأن يكونوا « شركاء » ووعدا بحصة تعادل ٣ ٪ من كل ما يأتى من أرباح ومنذ ذلك الحين أصبحت منطقة البترول بكل ما فيها من روافع وأنابيب ومضخات *Pumping Station* مكاناً مقدساً عند البختيارية يتحمسون فى حراسته ليل نهار .

ولم تكد تمضى عشرة أعوام حتى وضح أن الأسترالى قد أحسن الافادة من انحلال وجهل أحد طغاة الشرق . حقاً أن الجيولوجيين القلائل الذين ارسلوا فى البداية لبدء العمل فى شياه سورك *Shiah Surk* على بعد بضعة أميال شمالى خانقين قرب الحدود التركية الفارسية عادوا بنتائج مخيبة للآمال، وحين حولوا اختياراتهم إلى *Shardin* و *Mamalian* كان حظهم أتعس . ولكن فى النهاية فى ٢٨ يونية سنة ١٩٠٨ انبثق البترول بكميات كبيرة عند ميدان نفطون *Maidan-i-Naftun* التى أصبحت أهم آبار فارس وأخرجت حتى الآن حـــوالى ١٩٠ مليون طن من البترول الخام .

وجاء النجاح فى أكثر الأوقات ملاءمة ، فإن العداوة التقليدية بين روسيا وبريطانيا على السيادة فى فارس كانت فى ذلك الحين قد تحولت إلى اتفاق على شىء من الأهمية . كان القيصر قد تلقى عام ١٩٠٥ ضربتين

من اليابان فى الخارج ومن ثورة محلية فى الداخل ، وكانت بريطانيا تبحث عن حليف لها فى الشرق الأوسط ضد أعداء النمسا الإمبراطورية . وهكذا تهيأت الظروف "لعملية الخوف" [illegible] بين بريطانيا وروسيا بتقسيم فارس شمالها منطقة نفوذ روسية وجنوبها منطقة نفوذ بريطانية . وتركت منطقة حياد فى الوسط واتفق الطرفان على أن يمتنع كل منهما عن الحصول على امتيازات فى منطقة الاخر . وقد تم التقسيم طبعاً دون سابقة علم أو موافقة من ايران .

كان هذا الإتفاق الأساس الذى مكّن دارسى من أن ينشىء فى السيتى حى المال بلندن شركة البترول الانجليزية الإيرانية المشهورة وقد اندمج فيها شركة الاستغلال الأولى وشركة البترول البختيارية . وفى عام ١٩٠٩ قامت قبائل البختيارية التى كان لرؤسائها مصالح فى تطورات البترول بمنطقتهم بحركة ترضى البريطانيين وخاصة شركة الزيت الانجليزية الإيرانية فخلعوا الشاه الذى حاول فى العام السابق أن يقوم بانقلاب بمعاونة الروس . فى هذا الحين كان الإنتاج التجارى فى ميدان نفط قد لاحت بشائره ، فاشترى لوردستراثكونا *Strathcona* المشترك مع شركة بترول بورما نصيب دارسى بمبلغ كبير . وأخذ البترول يتدفق بحرية ، وماحل عام ١٩١٢ حتى كان يمر خلال خط أنابيب طوله ١٤٥ ميلا إلى معامل التكرير فى عبادان فى الركن الشمالى الغربى من الخليج الفارسى .

٢- تشرشل يستحوذ على شركة البترول الانجليزية الإيرانية

فى نفس الوقت كان الأسطول البريطانى يتحول بسرعة من الفحم إلى البترول تحت تأثير لورد فيشر « مجنون البترول » ، وبفضل إندفاع

وبعد نظـــر وزير للبحرية شاب هو ونستون تشرشل . ثم إن إنشاء سكة حديد بغداد كان يمد ظل الحرب نحو الخليج الفارسى الذى لم يعد وحسب محور الدفاع الامبراطورى بل أصبح أيضا بفضل موارده البترولية مركز تموين للاستراتيجية البحرية فى الشرق . وقد استطاع تشرشل برغم المعارضة العنيفة فى مجلس البرلمـان فضلا عن شركات البترول القوية أن يحصل للحكومة على أغلبية الأسهم فى شركة البترول الانجليزية الإيرانية ، وذلك قبل قيام الحرب سنة ١٩١٤ ببضعة أشهر فكانت ضربة تستحق أن تذكر فى تاريخ الامبراطورية إلى جانب عمل دزرائيلى عندما اشترى من أسهم قناة السويس ما قيمته أربعة ملايين جنيه عام ١٨٧٦ . وكل مابين اليهودى وغير اليهودى من فرق هو أن مستر تشرشل ضرب ضربته بنصف المبلغ على وجه التحديد .

وقد أبلغت إيران يوم ١٤ مايو سنة ١٩١٤ رسميا بأن الامتياز الذى شمل ٥٠٠ر٠٠٠ ميل مربع أى كل البلاد فى الحقيقة أصبح يخضع للحكومة البريطانية ولا حاجة إلى القول بأن إنتقال الامتياز السابق إلى شركة بترول بورما ثم بتحول الملكية لم يحدث واحد منهما بمشورة أو إتفاق أحد فى إيران . وبذلك يكون الشاه الذى عقد اتفاقا خاصا مع فرد قد وجد نفسه فجأة وبدون إرادة يسلم بلاده إلى نفوذ دولة أجنبية تملك الثروة الرئيسية وأهم مادة من المواد الخام فى إيران .

وكانت الحكومة البريطانية تملك ماقيمته ٢ر٠٠١ر٠٠٠ من الأسهم العادية و ١٠٠٠ سهم ممتاز ، و ١٩٩ر٠٠٠ جنيه من أذونات القرض من رأسمال إجمالى قدره أربعة ملايين جنيه . وقد اتخذت تدابير خاصة فى شروط شركة البترول الانجليزية الإيرانية لضمان السيطرة وانتفاء أى تدخل مالى أجنبى .

ويبدو أن دارسى عام ١٩٥٥ كان على استعداد للنزول عن امتيازه للأجانب فبذل مستر بريتمان *Prettyman* وزير البحرية إذ ذاك كل ماله من حذق ودبلوماسية لمنع هذه الكارثة ووقوع الاختيار على رأس المال البريطانى.

وكانت هذه الأخطار هى التى جعلت حكومة اسكويث لا تأتمن شركة فردية على الامتياز الإيرانى برغم أن الشركة الهولندية الملكية وشل كان يهمها تثبيت مركزها فى الخليج الفاوسى. وقد أكد تشرشل فى كتابه « الأزمة العالمية » أهمية الاستئثار بتطور هذا الحقل العظيم من البترول تحت الحماية البريطانية، لمنع قيام احتكار بترولى بشركات البترول التى تسيطر على الانتاج فى أماكن أخرى من العالم. وهكذا تقرر أن يكون كل مديرى شركة البترول الانجليزية الايرانية من رعايا بريطانيا وأن تعقد الجمعية العامة للشركة فى بريطانيا العظمى وجعل لوزارتها البحرية ممثلان فى مجلس الادارة، لهما حق الاعتراض المطلق فى كل ما يتصل بالسياسة الامبراطورية أما القرارات التجارية الخالصة فهى خارج اختصاصها، وعلى هذا النحو برغم الطابع الرسمى لشركة البترول الانجليزية الايرانية فقد ترك المجال لعمليات الربح الخاص. ولكن الحكومة البريطانية كان لها دائما الأغلبية من أصوات الشركة رغم الزيادات المطردة فى رأس المال فى السنوات الأخيرة.

وعند ما نشبت الحرب الكبرى كان الأسطول البريطانى يستطيع أن يحصل على حوالى مليون طن من وقود البترول من حقوله الخاصة فى جنوب ايران. وقد ظهرت أهمية المنطقة حين أرسلت بريطانيا قبل اعلان الحرب رسميا وقبل دخول تركيا بشهرين فيها، قوات هندية الى الخليج وكانت تلك المرة الأولى التي ذكرت فيها الاعتبارات الاستراتيجية

والبترولية فى تفسير رسمى لهذه الخطوة . والواقع أن التدابير الحربية فسرت قبل كل شيء على ضوء البترول. فقيل ان الضرورة تقضى بوجود فرقة لحراسة مستودعات البترول والحيلولة دون قطع الأنابيب فى مواضع متفرقة . ومرة أخرى وضح موقف إيران الحائر ، فإن بريطانيا لم تتقدم اليها بأى رجاء ولم تحصل منها على أية موافقة لبترول القوات واستخدام الخليج الفارسى قاعدة للعمليات المقبلة .

وعلى حين بقى أكثر الشرق الاوسط فى أيدى العدو طوال الحرب تقريباً وبرغم أن شمال إيران أصبح ملتقى الجيوش التركية الألمانية والروسية فإن مركز البترول فى جنوب إيران استطاع أن يزيد ناتجه مع اضطراب ضئيل . ولم يكن أدل على قيمته العظمى للحرب من الدور الذى لعبه حين قطعت الغواصات الألمانية السبيل على إمدادات البترول من الولايات المتحدة إلى أوربا قطعاً يكاد يكون تاماً .ولم يكن يزيد من أهميته للسلم شيء أكثر من نمو استخدام السيارات والدبابات فى الجبهة الغربية . وقد دلت الأحداث على أن عصر استخدام الخيل قد ذهب وأشرق علينا عصر وسائل النقل التى تسير بالبترول .

وبانهزام ألمانيا ودول الوسط وأنصار الامبراطورية البروسية خلا الميدان لبريطانيا لتكون لها الكلمة الاولى فى الشرق دون نزاع . وكانت قوات الأمبراطورية تسيطر فى كل مكان على المواقع الأمامية وعلى أقطار بأسرها فى الشرق الأوسط . فمن القسطنطينية إلى القوقاز ومن سوريا الى إيران ظهر أن لاأحد يستطيع أن يقف فى طريق السيطرة البريطانية. وبدا أنه من الممكن الآن إقامة نظام من الدول عند مفترق الطريق بين الشرق والغرب تخضع خضوعاً تاماً من الناحيتين السياسية والاقتصادية لبريطانيا .

وقد لعبت فارس — بالطبع — دوراً هاماً فى هذه الخطة ، وكان لاوردكيرزون دائماً مشروعات كبيرة للشرق الأوسط كله ، ولكن طريقة تطبيق ذلك فيما يتصل بفارس كان من عمل سير برسى سايكس ، وحين وصل الوفد الفارسى الى مؤتمر السلام بباريس كان ممثلو بريطانيا قد عزموا على ألا يسمع صوته . فنجح لوردكيرزون فى إقناع المؤتمر بأنه ليس من شأنه أن يهتم بدولة لم تشترك فى الحرب وبأن الجيش البريطانى يقر الأمن والنظام فى البلاد ، وبأن طلب فارس الاعتراف بسيادتها واستقلالها ينبغى أن يكون موضوع مفاوضات مباشرة بينها وبين الحكومه البريطانية .

وهكذا ترك مؤتمر السلام فارس تحت رحمة بريطانيا العظمى وكان يبدو إذ ذاك أن بريطانيا العظمى هى سيدة الشرق الأوسط . ولم يقتصر الأمر على أن الخليج أصبح الآن فى قبضة بريطانيا ولكن قواتها سدت منافذ الشمال أيضا حيث كان لها غرضان : (١) اسقاط النظام السوفييتى الفتى بالتدخل الحربى . (٢) ضمان اعتصار فارس اعتصاراً تاماً وسد كل منفذ تجارى أو غيره عن طريق البحر .

وفى أغسطس سنة ١٩١٩ أبرمت المعاهدة الانجليزية الإيرانية التى جعلت لبريطانيا رسميا مركز الدولة الحامية . ووافق الشاه وبلاطه وحكومته المؤلفة من الإقطاعيين المتملقين المتطفلين بدافع الخوف من بريطانيا وتهديد عدوى روسيا السوفييتية وطمعا فى قرض مقدم ، على قبول مستشارين بريطانيين لهم سلطات . مناسبة ، وضباط بريطانيين وعتاد وذخيرة لإنشاء جيش إيرانى يتفاهم الطرفان على عدده ، وإخضاع حاجات النقل وخططه بقرارات لجنة مشتركة . وفى مقابل

ذلك يحصل الشاه على قرض يبلغ ٢ مليون جنيه بفائدة ٧ ٪ يسدد على ٢٠ سنة بضمان حصيلة الجمارك وغيرها من مصادر الدخل . ويحار المرء أكان من التهكم أم من السخرية أن يقول سير برس سايكس ممثل بريطانيا الأول في المعاهدة « أن فارس تحتاج إلى يد قوية وبريطانيا جارتها الوحيدة التي تستطيع مساعدتها تمد يدها لذلك بشروط سخية كما فعلت في الماضي غير مرة . »

كانت المعاهدة الانجليزية الإيرانية « المفروضة » وثيقة مثلى لتوسّع شركة البترول الانجليزية الإيرانية ، التي أضافت في عين الوقت مصالح جديدة في الموصل مثلا إلى المغامرة الأصلية . ولكن حين زادت موارد رأس المال وارتفعت أسعار الأسهم في بورصة الأوراق المالية فقد حدث شيء غير متوقع فإن بريطانيا والشاه قد أخطآ خطأ بليغاً في التفريق بين رغباتهما وبين حقائق الموقف . فلم يكن من المستطاع الاحتفاظ في الشمال بقاعدة ضد الاتحاد السوفييتي ، ولم يرض الشعب الإيراني بأن تصبح إيران تابعة لبريطانيا . فقد ألهبت الرغبة في الاستقلال شعور الوطنية في فارس التي اعتادت الدول أن تعاملها باحتقار .

فما أن نشرت نصوص الإتفاق حتى أثارت على الفور وبطريقة شاملة خيبة أمل ومعارضة كانتا من العمق والقوة بحيث عجب لها سير برس سايكس والشاه . فاتهمت المقاطعات الشمالية الحكومة المركزية بأنها حكومة صورية ونظرت إلى الاتحاد السوفييتي نظرة عطف وإعجاب تزيد عن ذي قبل ، وشهدت أذربيجان حركة شاملة تطالب بالحكومة الذاتية ، بل إن قبائل البختيارية في حقول البترول الجنوبية أظهرت العداوة . ولم يكن أمام القوات البريطانية إلا أن تحتل كل المواقع الهامة

لتمنع ماهو أسوأ ، ومارست السلطات الحربية رقابة قوية ، فى حين أرسلت حكومة وثوق الدولة أعضاء المعارضة إلى المنفى بالجملة وأغلقت الصحف وهاجمت مساكن الطلبة .

وقد زاد التهاب الشعور الوطنى حين نشر الاتحاد السوفييتى المعاهدة التى عقدت أثناء الحرب بين روسيا القيصرية وبريطانيا وكانت ترمى إلى تقسيم فارس دون أية مناطق محايدة . وفى نفس الوقت تألفت حكومة برياسة منشى الدولة بعد عودة الشاه سريعا من أوربا واستدعى سير برس كوكس المستشار البريطانى فى طهران. وحين عجز الكولونيل القيصرى ستاروسالسكى *Starossalsky* عن تهدئة الحالة فى شمال البلاد وارتكب الشاه حماقة إضافية بدعوة القوات البريطانية إلى السير نحو رشت . ولكن لم يكن من المستطاع وقف المدّ فى شمال إيران أو وسطها فضلا عن الجنوب الذى ظلت له مشكلته الخاصة . وفى ٢٦ أكتوبر سنة ١٩٢٠ قال سپاهى أعظم رئيس الوزراء الجديد أنه لا يعتبر نفسه مرتبطاً بمعاهدة ١٩١٩ بين بريطانيا وإيران التى على أية حال لم يصدق عليها المجلس أى البرلمان الإيرانى .

ومع ذلك فقد حاول رئيس الوزراء الجديد أن يمتطى جوادين ، فقد قدمت بريطانيا من جهة أنذاراً نهائيا بأنها لن تخلى المقاطعات الشمالية إلا إذا قامت قواتها بدور فعّال ، ومن جهة أخرى عرض تشيشرين *Chicherin* أن تنسحب القوّات الروسية بشرط أن تسحب بريطانيا قواتها أيضاً . وأرادت شركة البترول الانجليزية الايرانية أن يُعتمد امتيازها بواسطة معاهدة ، على حين أراد كثير من الإيرانيين أن يكون لهم نفوذ أكبر فى الشركة وإلا فلا . ولم تتخذ قرارات ملزمة فيما يتصل

بالأمور الحربية ولكن بريطانيا أوقفت إعانتها المالية للحكومة الجديدة. ولعل الرغبة فى التفاهم هى التى حدت بالحكومة الإيرانية إلى تجديد الاتفاق مع الشركة الانجليزية الايرانية فى ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٢٠ على أن التجديد لم يصدق عليه البرلمان قط .

٣ ـ قيام رضا خان

ثم انقلبت الأحداث ، ففى ٢١ فبراير سنة ١٩٢١ دخل رضا خان وهو ضابط إيرانى قوقازى طهران واستولى على السلطة . وبعد خمسة أيام أبطل الاتفاق الأنجليزى الإيرانى رسميا ووقعت فى نفس اليوم معاهدة مع الاتحاد السوفييتى. وقد تنازل الاتحاد السوفييتى ـ عن طيب خاطر ـ عن حقوقه الامبراطورية التى منحتها إيران للحكومة القيصرية فى عشرات السنين الماضية .وطرد رضا خان كل الضباط والمستشارين الانجليز وحلّ كتيبة بنادق جنوبى فارس التى دربتها بريطانيا وكان ضباطها بريطانيين ، وقد أنشئت أثناء الحرب ، وضم رضا خان رجالها إلى الجيش الوطنى .

وكان ظهور رضاخان وسياسته الأولى القائمة على التمسك بالاستقلال والتفاهم مع الاتحاد السوفيتى أكبر ضربة وجهت الى النفوذ البريطانى وإلى المصالح البترولية البريطانية حتى الآن . ولم ترض دولة البترول فى الجنوب عن الظهور المفاجأ لسلطان قوى نسبى للدولة ولا عن تعيين مراقب يشرف على النسب المئوية من البترول الخاصة بالشاه . فأراد عملاء بريطانيا أن يستغلوا امتعاض شيوخ القبائل فى الجنوب من الخضوع للحكومة المركزية. وعملت بريطانيا على الترويج لخطة إنشاء اتحاد تعاهدى فى جنوب ايران . وفى نهاية سنة ١٩٢١ قامت ثورة مصطنعة بقيادة محمد

تقى خان تعاونها قوات مؤلفة رئيسيا من رجال كتيبة بنادق جنوب إيران .

ولكن سياسة « فرّق تَسُدْ » لم تعد تؤتى ثمارها المرجوة وزاد سخط إيران أيضا للنتائج التى وصل إليها مستر وليم ماك لينتوك *Mclintock* وهو محاسب قانونى لندنى لم تستطع بريطانيا أن تحول دون فحصه للشئون المالية لشركة البترول الانجليزية الإيرانية بتكليف من الشاه .

وقد كانت شركة البترول الانجليزية الإيرانية حكيمة حين أبت أن تفحص مصالحها المنتشرة رسمياً ، فان الفحص التام لميزانيات شركاتها الفرعية هو الذى يكشف عن أغراض معاملاتها المالية المتشابكة بين الشركات المختلفة . ولكن حتى لو سمحت شركة البترول الانجليزية الايرانية بفحص شركاتها الفرعية مثل .

British Tanker Oil Co., Ltd., the Petroleum Steamship Co., Ltd., the Homelight Co., Ltd., D'arcy Exploration Co., Ltd., the Scottish Oil Co., Ltd.,

لكان من الصعب الكشف عما وراء المبالغ الإجمالية الموجودة فى ميزانيتها .

ومع ذلك فإن النتائج التى وصل اليها مستر باك لينتوك المحاسب من فحصه فى العام الذى كانت شركة البترول الانجليزية الإيرانية هى المسئول الوحيد عنه كانت كفيلة بإثارة الجهات التى يهمها الأمر والرأى العام فى إيران، وانتهى المحاسب الى النتائج الآتية :-

١ - قبل دفع حصة الحكومة *Royalties* كانت الشركة تستقطع مبلغاً لاستهلاك القرض دون أن يكون للحكومة الفارسية تأثير فى العملية.

٢ - كانت الالتزامات نحو حملة الأسهم ونقل رأس المال إلى الشركات الفرعية مثل *British Tanker Oil* تدفع قبل الوفاء بحصة الحكومة .

٣ - كانت الشركة تطلب نفقات تركيب الأنابيب .

٤ - كانت الحكومة الإيرانية ولها مصلحة فى شركة *Frist Exploration* بوصفها صاحبة امتياز وحاملة أسهم تخضع للعملية الآتية : كانت شركة *First Ex.* تبيع منتجاتها بواقع شلن ، ٨ بنس إلى ٢ شلن عن الطن لشركة بترول بختيارى التى تبيعها من جديد إلى شركة البترول الانجليزية الإيرانية دون أية معالجة من ٨ الى ١٢ شلن للطن . وكانت الشركتان فى الواقع تتبعان شركة البترول الانجليزية الإيرانية . ولكن هذه العملية كانت تنقص أرباح الحكومة من شركة *First Ex.*

٥ - كانت تنفق مبالغ كبيرة كل عام لتوسيع الشركتين ولكن النفقات كانت تحسب على شركة *First Ex* التى تحمل الحكومة الإيرانية جزءاً من أسهمها .

٦ - كانت قبائل بختيارى تعطى ٣٠ ٪ فى شركة *First Ex* وأصرت الشركة على أن تدفع الحكومة الإيرانية هذه النسبة .

٧ - كانت شركة البترول الانجليزية الإيرانية تبيع البترول بأسعار مخفضة لوزارة البحرية البريطانية وبذلك تقلل من الضرائب المفروضة على أرباح أصحاب الامتياز وحملة الأسهم .

وكان مستر تشرشل نفسه هو الذى أكد - دون قصد - الاتهام الأخير فى كتابه « الأزمة العالمية » قال : « لقد وفّر عقد التوريد على

مصالح الحكومة مبلغ ٥٠٠ر٠٠٠ر٧ جنيه من سعر شراء البترول بالقياس الى أسعار السوق ، وذلك يعادل ثلاثة أضعاف ونصف ما دفعته الحكومة البريطانية ثمنا لنصيبها فى شركة البترول الانجليزية الايرانية . وقد قدر مستر تشرشل ثمن أسهم بريطانيا عام ١٩٢٣ بسعر السوق بمبلغ ١٦ مليون جنيه ، وحصلت بريطانيا على ستة ملايين جنيه فوائد وضرائب ، واقتصدت وزارة البحرية ٥ر٧ مليون جنيه فى مشتريات البترول ووفرت بريطانيا عشرة ملايين أخرى بطرق مختلفة .

وهذه الأربعون مليونا تعادل تماما المبالغ التى تكلفها الوصول إلى حقول البترول وتنميتها فى إيران ولكن الرقم لم يشمل بالطبع القيمة الحالية لمنشئات شركة البترول الانجليزية الايرانية كمستودعات البترول ذاتها والأنابيب والمخازن ومعامل التكرير وأسطول الناقلات والمبانى الخ.

وقد ظلت شركة البترول الانجليزية الإيرانية تتجاهل أو تعطل طلب مناقشة تغيير شروط الامتياز بحجة أنها لم توافق ولم تقبل فحص حساباتها . وفى نفس الوقت استمرت الشركة على علاقاتها الوثيقة مع كثير من الشيوخ الإقطاعيين فى الجنوب ومع السياسيين الفاسدين فى العاصمة . كانت العلاقات توثق رسمياً بالقروض أحياناً ، وبالرشاوى أحياناً أخرى .

وكان خضوع الفئات المختلفة بل أكثر حكومات فارس لسلطان شركة البترول الانجليزية الأمريكية يمثل فى أعمال سير آرنولد ولسن الذى قال عنه كوك وداڤنبورث : « قبل أن يوزع سير ولسن المال من

قصر المحمرة كان ينفق عن سعة من الأموال البريطانية حين كان الحاكم المدنى للعراق »[١] .

ومن غريب المصادفة أنه فى الوقت الذى كانت تبذل فيه الجهود الكبيرة فى الجنوب للقضاء على سلطة رضا خان بل لإسقاطه ، أن سير آرنولد ولسن صرح لقرائه فى جريدة آدميزه رڤيو (ولا شك أنه صرح بمثله لبعض الجهات فى فارس فى السنوات الأخيرة) قال « لولا هذا المال (أى الحصة التى تذهب إلى الخزانة الامبراطورية الفارسية وتبلغ حوالى ٥٠٠ ألف جنيه فى السنة) لولا هذا المال لاستحالت المحافظة على الأمن والاحتفاظ بكيان الحكومة خلال السنوات العسيرة التى أعقبت الحرب . وإذا لم تستطع دولة لها مواقع إيران أن توازن ميزانيتها فإما أن تعتمد على القروض الأجنبية أو تشيع فيها الفوضى . وهى فى الحالين معرّضة لفقدان حريتها فى العمل ».

وتحتاج عبارة سير ولسن إلى مزيد من التأمل فهى تعطى فكرة واضحة عن الامبراطورية حين يأخذ حكمها العسكرى فى الاضمحلال ليحل محله زيادة فى الاعتماد على التسلط الاقتصادى والمالى عن طريق الامتيازات بالإضافة إلى حقوق التدخل وامتيازات الحماية فكان سير آرنولد يريد أن يدخل فى روع الطبقة الحاكمة فى فارس أنها ترتبط بمصالح متبادلة مع شركة البترول الانجليزية الايرانية . وأراد أن يعنقهم أنهم مرتبطون مالياً بالشركة وأنهم لا يستطيعون أن يحكموا بدون الشركة وأن الميزانية التى يوازنونها وفق مصالحهم الخاصة لا تضمنها إلا الشركة

---

(١) *Davenport & Cooke : The Oil Trusts & Anglo-American Relations.*

وأن الشركة تنقذهم من كل نفوذ أجنبي عدا النفوذ البريطاني وتحميهم من « الفوضى » أى من سقوط حكمهم . وباختصار كان سير آرنولد ولسن محقاً فى تحذيرهم لأنه إذا لم تستمر شركة البترول الانجليزية الإيرانية فى عملياتها الخيرية فإنهم سوف يفقدون « حرية العمل » .

ولكن أولئك الذين وجهت إليهم هذه العبارات كانوا قد فقدوا نفوذهم أو أحسوا بأنهم يستطيعون بل ينبغى لهم أن يحصلوا على نصيب أكبر من أربح صناعات بلادهم .

وقد أخضع للحكومة المركزية كثير من الشيوخ المستقلين الذين كانوا يرحبون بالامتيازات والاتفاقات مع الأجانب وخاصة البريطانيين ولم يعد للجماعات الصغيرة المتآمرة نفعها السابق . وكان أهم من تعتمد عليهم شركة البترول الانجليزية الإيرانية فى الجنوب شيخ المحمرة الذى كان يحكم منطقة المحمرة تجاه البصرة وعلى بعد أميال من عبادان . وكانت ثورته الفاشلة فى خريف ١٩٢٤ التى ترمى إلى إقتطاع مقاطعة البترول من إيران والحاقها بالعراق قمة سياسة كاملة وخاتمتها وأصبح موقف بريطانيا بعد ذلك يقوم على الاعتراف بأن الحكومة المركزية باقية وأنه ينبغى التقرب من رضا خان — الذى أصبح رئيسا للوزراء فى إبريل ١٩٢٣ وامبراطورا بعد ذلك بعامين — لامعارضته .

وقد تحدث سير أوستن تشمبرلن بقلب مثقل عن انقلاب الأوضاع، فى مجلس العموم فى يولية سنة ١٩٢٧ فقال « إن جنوب إيران يخضع نهائيا لحكومة طهران وقد تشتت شمل القبائل البختيارية الذين يوجد البترول فى منطقتهم وقد قضى على شيخ المحمرة الذى كانت تمتد عبر أراضيه السابقة أنابيب البترول ، ولن أتحدث هنا عن قصة الشيخ خزعل

شيخ المحمرة الذى كان يصغى الكلمة بريطانيا الرسمية وغير الرسمية والذى أخلص لبريطانيا أثناء الحرب فى العراق والذى اعتمد على وعدها بحمايته . فإن هذه قصة لا يستطيع بريطانى يعرف حقائقها أن يتذكرها دون أن يخجل ، فقد أخلّت بريطانيا بكلماتها للشيخ خزعل فى سبيل ما يقال أنه المصلحة العليا للحكومة الإيرانية . وقد اعتمدت الحكومة البريطانية حين سجن الشيخ خزعل فى طهران على « تأكيدات » الحكومة الإيرانية . . . . » ولعل اللوم لا يقع على الحكومة البريطانية وحدها فإن شركة البترول الانجليزية الإيرانية بعد أن ثبتت مركزها فى جنوب فارس ورأس الخليج الفارسى بشبكة من التدابير المحكمة قد تابعت سياسة الحكومة البريطانية واتجهت رأسا إلى طهران . ومنذ سنة ١٩٢٥ جعلت شركة البترول الانجليزية الإيرانية والحكومة البريطانية مفاوضاتها على أساس متين وعلاقة ودية مع شاه بهلوى الذى كان يعرف سابقا باسم رضا خان ، وخضعت بريطانيا من جهة لقوة الظروف غير المواتية ومن جهة أخرى بعثت فيها سياسة الشاه ذات الوجهين شيئا من الأمل والاطمئنان . وفى الوقت الذى كان يعمل فيه رضا خان لكسب سيادة سياسية أكبر لإيران عن طريق تجميع القوة فى الداخل وتحقيق التوازن فى الخارج بين بريطانيا وروسيا والولايات المتحدة - وهى منافس غير ظاهر فى الميدان — كان من جهة أخرى قد قرر أن يحافظ ما استطاع على الامتيازات القديمة فى الأراضى والملكيات الخاصة . كان يعيّن الوزراء والأعضاء الثلاثين فى مجلس الشيوخ كما كان يعين كبار الموظفين فى الأقاليم وبرغم أنه لم يكن يتقلد المناصب الوزارية فإن مجلس الوزراء كان يتألف فى أكثر الأحيان

من رجال يعملون بإشارته . ولم يكن يسمح بتأليف الأحزاب وكان كل نشاط أو تعبير ديموقراطى يعد خروجا على القانون .

وبحلول عام ١٩٣٠ كانت سياسة الشاه شبه الإيطالية والعداء المدبر ضد روسيا قد وضعا أساساً جديداً للعلاقات بين بريطانيا وإيران، فحصلت بريطانيا على توكيد لاحترام ميزات شركة البترول الانجليزية الايرانية ووجدت إيران دولة كبرى تعتمد عليها فى محيط السياسة الخارجية. ولكن برغم ما كان يبذل للشاه من أموال طائلة وخاصة على يد سير برسى سايكس فإن المطالبة بعقد اتفاق جديد مع شركة البترول الانجليزية الايرانية لم تنقطع بل زادت قوة

وقد استمرت الشركة فى اتباع سياسة التأجيل واستطالت المكاتبات والمباحثات لإعادة النظر فى معاهدة ١٩٠١ ؛ وحين شكا وزير القصر الإيرانى فى خطاب بتاريخ ١٢ أغسطس سنة ١٩٢٨ من أن المحادثات لا تنتهى إلى نتيجة، حضر لورد كادمان *Cadman* رئيس شركة البترول الانجليزية الايرانية الكبير إلى طهران ولكن لأسباب أخرى فلم يكن غرضه الموافقة على إعادة النظر بل على مدّ الاتفاق الأصلى .

وبعد عام قام الشاه بهجوم جديد فأرسل فى عامى ١٩٣٠ — ١٩٣١ وزير القصر إلى لندن لاستئناف المحادثات ولكن رحلات الوزير الفارسى دخلت فيها اعتبارات أخرى فحين هبطت أرباح شركة البترول فى ١٩٣٠ إلى أربعة ملايين جنيه وفى ١٩٣١ إلى مليونين من الجنيهات وانخفضت حصة الشاه من ١٫٣٤١٫٠٠٠ جنيه عام ١٩٢٣ إلى ١٫٢٨٨٫٠٠٠ جنيه عام ١٩٣٠ وإلى ٣٠٧٫٠٠٠ جنيه عام ١٩٣١ اعتبرت الحكومة

الفارسية أن نصيبها إهانة ورفضت قبولها، ولم يقتنع رضاخان بأن تناقص ثروته كان نتيجة الكساد العام فى سوق البترول بل أعلن أن ذلك بسبب تعمّد انقاص الإنتاج فى إيران لتقليل أرباحها . ومما زاد الأمور سوءاً أن بريطانيا خرجت على عيار الذهب فأدى ذلك إلى نقص يبلغ الثلث من أربعة ملايين جنيه هى أموال حصة الشاه وكانت تودع عادة فى لندن .

وإذا صح أن انهيار ١٩٢٩ قد تبعه أزمة بترولية فمن الصحيح أيضا أن أحداً لم يطلب موافقة إيران أو نصيحتها عند تقرير إنقاص الإنتاج، وأهم من هذا أنه لم يطلب منها ذلك عند توزيع نسبة الإنتاج من مصالح شركة البترول الانجليزية الإيرانية فى أمريكا الجنوبية وفى الشرق الأوسط، وفوق هذا كان يعتقد أن القرارات الخاصة بالبترول الإيرانى تخضع لاتفاق كارتل سرى بين شركة البترول الانجليزية الايرانية والشركة الهولندية الملكية. وحين تحدث سير آرنولد ولسن بعد هذه الفترة بقليل فى يناير سنة ١٩٣٣ عن حالة الشركة ، كان فى حديثه تأكيد لمخاوف إيران. فبعد أن ذكر أن الانتاج فى ايران ارتفع من مليون طن عام ١٩١٩ الى أكثر من ستة ملايين عام ١٩٣١ أضاف : « وكان فى الإمكان مضاعفة هذه الكمية دون صعوبة لولا أن الشركة قررت لمصلحة حملة أسهمها والحصص الرسمية فضلا عن مصلحة العالم أجمع ، أن لا يكون لها نصيب فى عربدة سكارى زيادة الانتاج . »[1]

---

(1) *Nineteenth Century Review Jan. 1933.*

٤ ـ أزمة سنة ١٩٣٢

قبل نهاية عام ١٩٣٢ أحست الحكومة الإيرانية أنها من القوة بحيث تتخذ اجراء حاسما قبل الحكومة البريطانية التى كانت تعتبر من الضعف بحيث تقبل التنازل عن الامتياز الانجليزى الإيرانى . وكانت المحادثات قد استؤنفت فى يناير سنة١٩٣٢ فى باريس ثم فى سويسرا لتسوية مسألة حصة الحكرمة الإيرانية . وكانت الشركة قد وافقت على زيادة طفيفة ولكن الطرفين افترقا بغير اتفاق، وفى أواسط السنة أعلنت إيران رسمياً أنها تعامل معاملة سيئة، ففى الوقت الذى رفض فيه الشاه قبول ٣٠٧ ألف جنيه حصة رسمية عام ١٩٣١ حصلت الحكومة العراقية على حصة تبلغ ٤٠٠ ألف جنيه برغم أن ايران أنتجت ستة ملايين طن من البترول فى حين أن العراق لم يكن قد بدأ الإنتاج بعد . وزاد الأمر سوءاً حين كشفت شركة البترول الانجليزية الإيرانية القناع قليلا فدفعت ٨٠٠ ألف جنيه ضريبة دخل لوزارة المالية البريطانية فاشتد الإحساس بالتناقض بين الأرباح البريطانية والإيرانية .

وفى ٢٧ نوفمبر سنة ١٩٣٢ أعلن الشاه رسمياً إلغاء امتياز الستين عاما وأبلغت إيران شركه البترول أنها قد فقدت الأمل فى تعديل الاتفاق عن طريق المفاوضة ولكنها تقبل مع ذلك ـ من حيث المبدأ ـ أن تمنحها امتيازاً جديداً بشرط أن تكون الشركة على استعداد لصيانة المصالح الإيرانية . وقد احتفل بهذه المناسبة احتفالا كبيراً فى أنحاء البلاد فمنحت عطلة رسمية لمدة يومين وأحرق رمز لامتياز دارسى فى مكان عام .

وقد تركت شركة البترول للحكومة البريطانية أمر الإجابة على هذا الطلب بعد أن سقطت قيمة أسهمها فى سوق الأوراق المالية حوالى ٢٠٪ : ويقول سير آرنولد ولسن إن وزير بريطانيا فى طهران قدم مذكرة إلى وزارة الخارجية الإيرانية وصف فيها إلغاء الحكومة الإيرانية امتياز الشركة بأنه إخلال غير مقبول بنصوص الامتياز التى تتمسك بها بريطانيا تمسكاً تاماً . وطلبت سحب التبليغ فوراً وأعلنت أنه وإن كان المأمول أن تعمل الحكومة الإيرانية على الوصول إلى اتفاق ودى إلا أن الحكومة البريطانية لن تتردد إذا دعت الحاجة إلى اتخاذ كل الإجراءات القانونية لحماية مصالحها العادلة التى لا جدال فيها وأنها لن تقبل أى ضرر أو تدخل فى أعمال الشركة فى إيران .

ولإفهام إيران بأن بريطانيا مستعدة للذهاب إلى أبعد مدى من التدخل المباشر أرسلت بريطانيا مذكرة أخرى تحذر الحكومة الإيرانية بأنه إذا تعرضت أعمال الشركة لأى تلف أو تدخل فان الحكومة للبريطانية سترى نفسها مضطرة لاتخاذ كل الخطوات التى تؤدى إلى حماية الشركة على نحو ما تمليه الظروف . وقد استدعت مصالح بريطانيا الاستراتيجية والتجارية تهديدات مباشرة قوية لم تظهر فى مواضع أخرى كما حدث فى اليابان . وفى ٣ ديسمبر سنة ١٩٣٢ حددت الحكومة الإيرانية اتهاماتها فى ثمانى نقط :

١ — أن الامتياز الأصلى أخذ تحت الضغط .

٢ — أن حصة إيران كانت تحسب حساباً غير عادل .

٣ — أن الإيرانيين لا يسمح لهم بمراجعة الحسابات .

٤ ــ أن حصة إيران لم تدفع فى وقت الحرب برغم شكوى إيران المتكررة .

٥ ــ أن الشركة رفضت دفع ضريبة دخل .

٦ ــ أن مصاريف الشركة الباذخة فى جهات أخرى من العالم تضر مصالح صناعة البترول الإيرانية .

٧ ــ أن الشركة أخفقت فى استغلال حقول البترول الإيرانية فى حين أن الحقول خارج إيران تتقدم .

٨ ــ أن الشركة رفضت أن ترسل مندوباً للمفاوضة فى الصيف الماضى.

وقد عبرت المذكرة الإيرانية عن هذه الشكاوى بالجنيهات فقالت إن شركة البترول الانجليزية الإيرانية قد حصلت على دخل صاف يبلغ ١٧١ مليون جنيه من بيع ٥٧ مليون طن من البترول المنتج فى إيران حتى الآن ولو أن الشركة حافظت على وعدها فدفعت ثلث الثمن للحكومة الإيرانية لحصلت الأخيرة على جملة تبلغ ٥٧ مليون جنيه بدلا من ١١ مليون جنيه ؛ وأظهرت حسبة أخرى أنه لو أن الحكومة الإيرانية أعطت مستودعات البترول منحة للشركة وتمسكت فقط بحقوقها الضريبية لحصلت بين عامى ١٩٠٥ و ١٩٣٢ ـ من رسوم الجمرك فقط ـ على مبلغ ٢٠ مليون جنيه بدلا من حصولها بين ١٩٠١ ، ١٩٣٢ على ١١ مليون جنيه هى قيمة حصة إيران .

ولم تتنازل الحكومة البريطانية التى تتكلم باسم الشركة إلى الرد عن هذه الاتهامات ولكنها تمسكت بحقوقها الشرعية واعتمدت على مدافع أسطولها . وفى ٧ ديسمبر سنة ١٩٣٢ أشارت « التايمز » إلى أن الأمر

لم يقتصر على أن إيران المسكينة تواجه خراباً مالياً بل تعداه إلى أن قطاع الطرق قد تجرأوا على الاقتراب من اجتياز الجنوب . وبعد قليل ظهرت المدرعات البريطانية وقوارب الطوربيد فى الخليج الفارسى لتؤكد تأكيداً لاشك فيه أن حكومة بريطانيا تؤيد تأييداً تاماً مطالب شركة البترول الانجليزية الإيرانية، ووضح أن الأمر قد أصبح مسألة احترام الامتيازات البريطانية فى مناطق المستعمرات وشبه المستعمرات أون فقدان هيبة بريطانيا فى إيران قد يؤدى إلى أوخم العواقب فى أماكن أخرى .

ومع ذلك فإن شركات البترول تتجنب النور لأسباب قوية بقدر ما تسعى الفراشات وراءه . وبرغم أن سير جون سيمون عرض المسألة على عصبة الأمم ومحكمة العدل الدولية فى لاهاى فان روح المساومة قد سيطرت على الموقف وسويت المسألة خارج المحكمة ، وقبل أن تصدر هاتان المنتظمتان قراراً ملزماً دارت مفاوضات سرية بين لورد كاردمان وممثل إيران وانتهت باتفاق عقد فى يوم ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٣ .

حصلت شركة البترول الانجليزية الإيرانية على امتداد الإمتياز إلى عام ١٩٩٣ وحصل الشاه فى مقابل ذلك على شروط أدق وأوفق . وحددت منطقة الامتياز بمساحة مائة ألف ميل مربع بعد عام ١٩٣٨ وفقدت الشركة حقها المطلق فى النقل عبر خطوط الأنابيب . وبدلا من أن يحصل الشاه على ١ ٪ من الأرباح أصبحت حصته ٢٠ ٪ من صافى الأرباح كلها ، سواء فى داخل إيران أم خارجها . وتدفع الشركة ٤ شلنات عن كل طن يباع أو يصدر وتدفع بدلا من الضريبة تسعة بنسات عن كل طن من ستة ملايين الأطنان الأولى وستة بنسات عما فوق ذلك فى السنوات الخمس عشرة الأولى من الامتياز . وبعد ذلك يرتفع المدفوع

إلى شلن وتسعة بنسات على التناظر . ثم إن حصة الشاه لا تنقص عن ٧٥٫٠٠٠ جنيه فى السنة وجملة المدفوعات فى السنة عن مليون جنيه على أية حال . ويدفع مليون جنيه لتغطية المطلوبات القائمة ، وسمح للحكومة الإيرانية بأن يكون لها ممثل لمراقبة الحسابات ومراجعة طرق الحساب . وقدم للشاه ضمان ضد انخفاض الجنيه الاسترلينى . ويباع البترول للجمهور بالأسعار التى يباع بها فى رومانيا وفى خليج المكسيك وللحكومة الإيرانية تخفيض ٢٥ ٪ . وقبلت الشركة بعد ذلك أن تقدم للحكومة عشرة آلاف جنيه لتدريب الموظفين الإيرانيين .

كان الاتفاق حرياً ، كما حدث إلى حد كبير ، أن يكون نقطة تحول فى العلاقات الانجليزية الإيرانية الرسمية ، وأصبح للشاه ومن حوله الآن مصلحة فى العمليات العالمية التى تقوم بها شركة البترول الانجليزية الإيرانية فضلا عن زيادة نصيبه فى الأرباح من ناتج حقول البترول الإيزانية . وكانت المصلحة المشتركة فى استغلال وبيع البترول فى انحاء العالم خليقة أن توثق العلاقة بين الشركة وذوى الشأن من الإيرانيين . ثم ان بريطانيا نقلت مركز المقيم البريطانى فى الخليج عام ١٩٣٤ من بوشهر إلى الكويت وفى عام ١٩٣٥ تنازلت عن قواعدها البحرية فى هنجام *Hengam* وباسدن *Basedn* فى مقابل البحرين . ولم يكن الانسحاب ذا أهمية صورية ولكنه كان خطوة فى تحسين العلاقات مع حكام إيران .

وقد نجحت شركة البترول الانجليزية الفارسية وتغلبت على أزمة البترول وارتفع الانتاج فى الخليج الفارسى ملايين الأطنان وكانت حصة العشرين بالمائة نصيباً طبيعيا . وحين تغير اسم الشركة عام ١٩٣٥ فأصبح

شركة البترول الانجليزية الإيرانية اتفق على زيادة قوة معامل التكرير بعبادان من ٠٠٠ و١٦٠ برميل إلى ٠ ٠ر٢٥٠ برميل فى اليوم . وأقامت الشركة معمل تكرير آخر فى كرمنشاه يحصل على البترول الخام من شركتها الفرعية ، شوكة بترول خانقين ، وبمقتضى امتياز معدل فى١٩٣٣ أصبحت معامل تكرير كرمنشاه تختص بإجابة المطالب المحلية . ويسحب البترول إليها خلال خط أنابيب قطره ٣ بوصات من حقل نفط شاه الذى أصبحت تابعة للعراق وفقا لتعديل الحدود فى العقد الثالث. والبترول لا يعرف بالطبع حدوداً مهما حدثت تغييرات أقليمية .

ولكن فى السنوات التالية لمعاهدة البترول الجديدة كان يبدو أن بريطانيا وهيبتها فى تضاؤل وأن الدول الفاشية كألمانيا واليابان وإيطاليا سوف تصبح هى الدول العظمى . وقد أصاب هذا أرضا خصبة فى إيران وكان شاه إيران حاكمها المطلق يجمع فى عشرة أعوام من حكمه حياة كاملة من الحكم المطلق بدأت بالتقدم وانتهت بالرجعية .

٥ — الفاشية والحرب

كان التقارب الفجائى من الخارج بين التجارة والصناعة الحديثة سببا فى الخطوات السريعة التى خطاها الحكم المطلق فى فارس ، كما أن المثل الذى ضربته روسيا قد أفزع البورجوازية المحلية من اتباع طريق الديمقراطية . وقد رأت هى وملاك الاقطاعيات ـ وكان الشاه يمثل الطبقتين ـ فى نظام الدول الفاشية وروحها ـ نظاما ينطبق عليها وحلا يجنبها دخول فترة ديمقراطية فى تاريخ إيران . ثم إن ألمانيا ـ عن طريق البلقان ـ أستعملت وسائلها فى إغراق الأسواق وضرب الأسعار فى

إيران ، وأرسلت بيوت الصناعة والتجارة الألمانية ممثليها المهرة القادرين، ولما كانت شركة البترول الانجليزية الإيرانية قد أقامت علاقاتها مع إيران على نفس الطبقة التى أخذت تميل إلى ألمانيا فإنها لم تحاول اتخاذ تدابير مضادة حتى فات الأوان .

وحين لم يكن بد من العمل تحولت إيران إلى قلعة أمامية للفاشية ونقطة وثوب على الإتحاد السوفييتى . ولم ينقطع الخطر على حدود الاتحاد السوفييتى الجنوبية إلا حين طلبت روسيا ذلك بعد شهر من هجوم ألمانيا النازية عليها . وحين دخل الجيش الأحمر إيران فى ٢٥ أغسطس سنة ١٩٤١ كان ذلك بناء على البند السادس من المعاهدة الروسية الإيرانية المبرمة فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ (والمؤيدة فى عام ١٩٢٧) التى تعطى الحكومة الروسية « الحق فى دخول قواتها أراضى إيران لاتخاذ التدابير الحربية الضرورية للدفاع عن الاتحاد السوفييتى ، إذا حدثت محاولات « تحوّل أراضى إيران إلى قاعدة للعمليات الحربية ضد روسيا » .

ولم تكن توجد معاهدة تبرر وجود القوات البريطانية والأمريكية تبريراً قانونيا وعلى ذلك فقد اشترك الاتحاد السوفييتى مع بريطانيا فى تقديم مذكرة انتهت فى ٢٩ يناير سنة ١٩٤٢ باتفاق بين روسيا وإيران وبريطانيا يجعل لوصول القوات البريطانية أساسا قانونيا . أما جنود الولايات المتحدة فقد بقوا فى إيران طوال الحرب بقاء غير شرعى .

ومنذ عام ١٩٣٩ هبط إنتاج البترول فى إيران إلى أقل من ٥½ مليون طن عام ١٩٤١ ، ولكنه عاد فارتفع بعد هذا الهبوط القياسى إلى مستوى

غير مسبوق هو ١٧ مليون طن عام ١٩٤٥ . واتسعت قدرة معامل تكرير عبادان فاصبحت تعالج ١٥ مليون طن فى السنة . وبدأت فى الأنتاج بئر جاش سران *Gash Saran* وهى بئر كشفت عام ١٩٣٨ وتوقع لورد كادمان أن تكون أكبر من الآبار الرئيسية فى مسجد سليمان ، كما أخذت بئر أخرى فى أغا چارى *Aga Jary* شمال غرب بهبهان تنتج إنتاجا تجاريا عام ١٩٤٣ .

وبين عامى ١٩٣٨ ، ١٩٤٤ بلغت جملة أرباح شركة البترول ٥٨ مليون جنيه وصافى الربح ٣٤ مليون جنيه ، وبلغت أرباح الأسهم ٢٠ ٪ فى أعوام ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ ، ١٩٤٤ ، ١٩٤٥ . ومعنى هذا أن صافى الأرباح وحدها فى خلال هذه الأعوام السبعة تعادل رأس مال الشركة الحالى . وينبغى أن نؤكد ـ مع ذلك ـ أن شركة البترول الانجليزية الإيرانية لا تنشر أية معلومات تيسر الفحص المستقل لأرباحها التجارية .

ولكن اهتمامنا لا ينبغى أن يقتصر على النواحى المادية والمالية ، فعندما هرب المستشارون الألمان الذين كانوا يعملون فى الإدارة الإيرانية أو سجنوا ، أصبح للأمريكان مكان ملحوظ . وكان بينهم مستر ملزپو *Millspaugh* وجماعته الذين يظهرون دائما كلما حاولت شركات البترول الأمريكية أن تجد لها موطىء قدم فى إيران . وكان مستر ملزپو من عامى ١٩٢٢ ، ١٩٢٧ يدبير سياسة إيران المالية وأشياء أخرى ، وفى الولايات المتحدة كان مستشار وزير الخارجية لشئون البترول وعلاقته بصناعة البترول الأمريكية وثيقة .

وقد وصل المستشارون الأمريكان الذين بلغ عددهم أكثر من خمسة وسبعين عام ١٩٤٣ لأول مرة . ولحق بهم فى صيف ١٩٤٤ اخصائيان فى البترول هما مستر هربرت هوفر الابن ومستر كوكس الذى كلف من واشنطن « لتقديم المشورة فى شئون البترول» . وقد تحددت مهمتهما بما ورد فى نشرة وزارة الخارجية الأمريكية (٢٣ يوليه ١٩٤٣) إذ قالت إنهما « سوف يعنيان فوراً بما يتعلق بمسألة الحصول على امتيازات بترولية فى إيران »، وقد أشارا على رئيس الوزارة الإيرانيـــة السيد صاعد بأن يفارض شركات البترول الأمريكية ويرفض طلبات روسيا .

وسنعرض فى الفصل التالى قصة مفاوضتهم مع الحكومة الإيرانيـة وجهودهم لجعل الأمر مسألة خاصة بأمريكا وانجلترا . ويكفى هنا أن نذكر أنهم كادوا يوفقون فى اتباع الحكومة الإيرانية لسياسة ودية معهم ومعادية للاتحاد السوفييتى . وكانت إيران بعد انتشار القوات الامريكية والبريطانية فى كل مكان عدا الشمال واعتماد التجار وأصحاب المصانع على الطلبات الأمريكية قد أعدت مرة أخرى لتصبح ندوة لشركات البترول الأجنبية وقلعة تواجه مناطق البترول فى القوقاز .

وهناك اعتبارات عدة تفسر الرغبة فى الحصول على نفوذ أكبر فى إيران بعد أن انتهت الحرب . أولا : كان نصيب إيران من الإنتاج للعالمى للبترول يتزايد بسرعة . ثانياً . أن الأخصائيين تنبئوا بأن فى الشرق الأوسط أكبر احتياطى للبترول وإيران أكبر المنتجين له . ثالثاً : أن الخليج الفارسى لم يفقد شيئاً من أهميته الاستراتيجية بل لعله زاد أهمية بوصفه حاجزا ومحطة طيران على الطريق إلى الهند واستراليا والشرق

الأقصى . رابعاً : حيث أن شرق أوروبا لم يعد يصلح لتنفيذ الخطط الحربية الموجهة ضد روسيا فان إيران التى لها حدود مشتركة مع الاتحاد السوفييتى ينبغى الابقاء عليها لهذه الخطط . وخامسا : أن التطورات الديمقراطية فى إيران نفسها يكون لها رد فعل عنيف على الهند فى الشرق وعلى العراق وغيره فى الغرب .

٦ — الاضطراب فى الجنوب

إن أهمية إيران المتزايدة اليوم لم تفت السياسيين الامبراطوريين ، وبرغم انتشار شبكة محطات المضخات والمخازن والمكاتب التابعة لشركة البترول الانجليزية الإيرانية فى جميع نواحى البلاد وبرغم محطات الراديو الخاصة ، وبرغم البوليس الخاص وبرغم سكك الحديد والمطارات ، مما يهيء تشديد القبضة على إيران ، فإن هناك تدابير أخرى لا يمكن تجاهلها. ومن سوء الحظ ان الصحافة البريطانية لا تبحث وراء المسائل الدقيقة مثل الضغط السياسى والتخريب الاقتصادى والتحركات الحربية إذا تعرّضت هذه الأمور لسياسة الامبراطورية . ولهذا السبب وحده نلجأ إلى الاقتباس عن الصحافة الأجنبية .

فى أبريل سنة ١٩٤٥ نقل عن الجنرال عرفه رئيس أركان حرب الجيش الإيرانى سابقا أنه قال إن اتحاد القبائل الجنوبية قد أنشأ جيشاً قوامه ٥٠٫٠٠٠ رجل مجهزين بأحدث الأسلحة . وفى ديسمبر سنة ١٩٤٥ نقلت جريدة راه بار عن جريدة سروسن التى تظهر فى شيراز عاصمة مقاطعة فارس فى الجنوب أن المقاطعة « تشبه دولة هندية محلية

لا بلادا مستقلة » واضافت أن هناك تسليما منظما يجرى بين القبائل الإقطاعية فى جنوب إيران وان مدافع برن يؤتى بها من طهران وأن الأسلحة الانجليزية تهرب عن طريق الخليج الفارسى .

وقد أيد هذا شاه سهانى مدير القسم الإيرانى بمكتب الولايات المتحدة للاستعلامات الحربية وكتب أنه فى خلال العامين الماضيين أن الأسلحة البريطانية كانت ترسل إلى القبائل الجنوبية وأن اتحاداً من القبائل الجنوبية كان يدرب على يد إخصائيين حربيين بإشراف بريطانيا .

وورد فى المجلة النقابية السوفيتية (نيو تايمز) فى ١٥ يونية سنة ١٩٤٦ أن : « للشركة نفوذاً قويا على حياة البلاد الإقتصادية والسياسية . ويصل نفوذ الشركة فى رأى المراقبين المحايدين فى المناطق التى لها فيها حقول بترول أو معامل تكرير إلى حد أن يصبح الموظفون الإيرانيون الرسميون كأنهم موظفون فى الشركة . فمثلا حين حدث إضراب فى حقول البترول بأغا جارى فى الشهر الماضى لمحاولة إدارة الشركة منع التنظيم النقابى فى حقول البترول ، زار منطقة الاضطراب على الأثر متصرف خوز ستان مصباح فاطمى وقائد فرقة خوز ستان كولونيل انشاروجلى ورئيس الشرطة وكلهم يرغب فى معاونة الشركة . وقد أمر الكولونيل انشاروجلى القوات التى جاءت من بهبهان إلى أغا جارى أن تحاصر العمال المضربين وتعزلهم ، وأمر جانباً من الجنود بأن يحلوا محل العمال». وباختصار كانت السلطات والقوات تخدم الشركة .

وقد صرح مدير مكتب التعليم فى عبادان فى حديث له مع مندوب جريدة راه بار التى تصدر فى طهران بأن مادامت عبادان منطقة نفوذ أجنبي ومادام يتقاضى مرتبه من شركة لا من طهران، فإنه يرى من الضرورى ألاّ يتقيد بالتعليمات التى تجيئه من طهران بل عليه أن يراعى أيضا الأوامر التى يتلقاها من جهات أخرى أى من البريطانيين .

وتدفع الشركة على يد شبكة منتشرة من ممثليها أعانات لموظفين حكوميين ومستخدمين من جميع الدرجات ، ومحررى الصحف وأمثالهم حتى يسيروا على الخطة التى توافق الشركه . ثم الشركه تعمل — عن طريق أعوانها — إلى تنظيم الجماعات والأحزاب السياسية . فمثلا منذ عامين أو ثلاثة أنشأ مصطفى فاتح مدير فرع الشركة فى طهران ما سماه حزباً اشتراكياً « هامراهان » بذل جهده ليعارض به حزب الشعب . وظهر النفوذ السياسى للشركه فى فترة المفاوضات الإيرانية الروسية فى نهاية عام ١٩٤٤ . فقد عملت على عرقلة هذه المفاوضات لتحتفظ بإحتكارها للبترول الإيرانى وتمنع ظهور مؤسسات بترولية فى تلك البلاد تقوم على أساس سوفييتى لا رأسمالى ودفعت مبالغ طائلة لرشوة أعضاء المجلس الزعماء السياسيين ومحررى الصحف مما كشفت عنه الصحافة الإيرانية .

وفى الشهر الماضى[1] فقط ذكرت صحيفتا « إيران ما » و « راه بار » اللتان تظهران فى طهران ، للجمهور أن شركة البترول خصصت مبلغاً كبيراً قيل أنه ٨٠٠ر٠٠٠ جنيه لتنظيم حزب « يسارى » « وطنى » لمقاومة نفوذ التنظيمات الديمقراطية فى البلاد . وتقول الصحيفتان أن هذه المحاولة أعقبت فشل الهيئات الرجعية مثل الوطن وارادى مللى ونهزاة ملى .

---

(١) يلاحظ أن الكتاب ألّف سنة ١٩٤٨

ولا غرابة فى هذه البيانات فقد لعب الجنوب مثل هذا الدور من قبل وكان دائما ورقة رابحة فى يد السياسة البريطانية حين تنقلب عليها الأحداث فى شمال إيران أو وسطها .

وقد ترددت الاتهامات المعهودة مثل (ذهب موسكو) و (أعوان السوفيث) حين وقعت الاضرابات فى جنوب إيران ، وكانت هذه الأقوال تستعمل عمداً لتحويل الانظار عن الحقائق البغيضة . فإن أنواع الشقاء التى يقاسيها عمال شركة البترول الانجليزية الإيرانية لا تحتاج إلى أن يفتح أعينهم عليها أحدٌ من الخارج ، وكانت أحوالهم المعيشية وأجورهم ومستواهم تبعث دائما على الاشمئزاز وخاصة بالقياس إلى الأرباح الطائلة التى تجنيها شركة البترول .

إن عمال البترول وعائلاتهم يعيشون فى جحور لا بيوت ويتقاضون أجوراً تقل عن أجور العمال فى الصناعات الأخرى ، وساعات عملهم التى تبلغ اثنى عشرة ساعة فى اليوم هى ضعف ساعات العمل للمستخدمين البريطانيين . وقد أدت سياسة الشركة فى استخدام الهنود والفلسطينيين بأجور تبلغ ضعف أجورهم إلى توحيد الدوافع الوطنية والاجتماعية فى كفاحهم وقد أدى اصطدامهم فى الاضرابات الأخيرة بالعمال الأجانب إلى موت اثنين وعشرين شخصاً .

وكان إنشاء النقابات ممنوعا قانوناً حتى كان أول مايو سنة ١٩٤٦ فاجتمع فى عبادان حوالى ٨٠٫٠٠٠ من العمال والمستخدمين والفلاحين فى المناطق المجاورة ، فكان ذلك بداية التغير فى شركة البترول الانجليزية الإيرانية ، وأدت الاضرابات التى تلت ذلك إلى تقوية مركز نقابة العمال ، فأنشئت

لجنة من خمسة ممثلين للعمال وخمسة ممثلين للشركة تجتمع مرتين فى الأسبوع لمناقشة الخلافات والمشاكل .

ومنذ أول يونيه سنة ١٩٤٦ قبلت الشركة تحت الضغط تعديل الأجور ولكنها مازالت دون الكفاية . وقد علقت جريدة « بتروليم تايمز » بتهكم ظاهر على ضيق صدر عمال البترول فى جنوب إيران بقولها « إن العقل الشرقى لا يقدر حتمية التدرّج ، فإذا أعطى الكفاف طلب الترف ، وإذا أعطى الأمان طلب الثراء ، وإذا أُعطى الفراغ طلب الملاهى » . ولم تصدر مثل هذه الإهانات منذ طلبت مارى أنطوانيت من الشعب الجائع « أن يأكل الكعك مادام لايجد الخبز » .

ولا شك أن التوتر والاضطراب اللذين اصطنعا فى الشمال كان لهما رد فعل فى الجنوب . فقد جعلت الشعب أكثر تنبهاً بالخلافات بين الدول الأجنبية التى كانت متعاونة فى بلاده أيام الحرب . وكانت مقاومة بريطانيا العنيفة لحزب « توده » دليلا بأن هذا الحزب لابد أن يختلف اختلافا رئيسياً عن الأحزاب الإيرانية العادية التى تتمتع بالمعاونة الصامتة أو العلنية من شركة البترول الانجليزية الإيرانية .

والحق أن حزب « توده » كان أول الأحزاب السياسية التى لم ترتبط بمصالح محلية أو أجنبية ترمى إلى استغلال العمال وامتصاص الأرباح من إيران . وكان أيضاً الحزب الأول الذى له سياسة صريحة تناصر مطالب عمال البترول ، وبرنامج موضوع على أسس اشتراكية . ولذلك كان من الطبيعى أن يتجمع حوله المحرومون فى المدن والريف ، وأن يصبح طليعة التقدم السياسى والتطور الاقتصادى .

ولم يكن أفعل فى انقاص هيبة بريطانيا فى إيران من إرسال ثلاث طرادات بريطانية إلى مياه الخليج ونقل قوات هندية إلى البصرة تجاه عبادان . وقد اتفق إرسال الأولى مع موجة الإضراب فى مايو ويونيه سنة ١٩٤٦ . واتفق نقل الثانية مع دخول ثلاثة أعضاء من حزب توده فى الوزارة الإيرانية فى أغسطس . وقد قوبل تبرير بريطانيا المضحك بأن القوات الامبراطورية إنما أرسلت لحماية أرواح الهنود والبريطانيين والعرب (بهذا الترتيب !) فى إيران وفى الهند ، على أنه نفاق أجوف . وكان التبرير الثانى بأن القوات أرسلت لحماية المصالح البريطانية أقرب إلى الصدق ولكنه لم يكن أكثر إقناعاً لأن المصالح المقصودة خاصة بشركة البترول الانجليزية الايرانية . وموضع الخطر أنها قد تضطر إلى دفع أجور حيوية ويصعب عليها أن تلعب دور السيد أمام كبار الملاك والساسة العبيد .

ولا يسع المرء إلا أن يعطف - على الأقل - على الجريدة الإيرانية راه بار حين تسأل « هل أتت حكومة مستر آتلى ومستر بيفن إلى الحكم بفضل تلك الجماعة من أفراد البريطانيين الذين يلبسون على رءوسهم تاجاً من البترول ويجلسون على عرش أقيم من عظام المستعمرات المهشمة ؟ »

هذا وقد نقلت جريدة مانشستر جارديان (٨ أغسطس سنة ١٩٤٦) عن جريدة راهبار أن الزعماء النقابيين لازالوا يقبض عليهم فى خوزستان وهى المقاطعة الجنوبية فى إيران التى تقع فيها مصانع شركة البترول الانجليزية الأيرانية . على حين أن المحرضين الحقيقيين على إضرابات ١٤

يوليه فى عبادان، وهى الجزيرة التى تقع فى الخليج الفارسى وبها معامل التكرير ، لا زالوا مطلق السراح .

وقد شكت الجريدة من أنه على حين سيق النقابيون المقبوض عليهم فى الأهواز (نهاية خط الأنابيب شمال عبادان) إلى المحكمة العسكرية، فإن المسئولين عن الاضراب فى عبادان « قابلوا الكولونيل أندروود فى البصرة فوعدهم بالمعاونة المسلحة وكلفهم بمهاجمة نوادى النقابة» . ونقل عن جريدة راهبار وجود قوات هندية عبر شط العرب فى العراق وإن الحاكم العسكرى لعبادان ليقابل بانتظام موظفاً بريطانيا « ويتلقى منه التعليمات » .

وحين أصدرت وزارة الخارجية البريطانية بياناً تنذر فيه بالتدخل فى جنوب إيران فى حالة (الطوارىء الشديدة) قدمت الحكومة الإيرانية احتجاجاً رسمياً إلى بريطانيا وأضاف الأمير مظفر فيروز وزير العمل هذه المذكرة « إن وجود القوات البريطانية الهندية فى البصرة يبرر ظاهرياً بالبند الرابع من المعاهدة الانجليزية الإيرانية ، ولكن التزامات المعاهدة تنص على أن إرسال القوات البريطانية لا يكون إلا فى حالة خطر الحرب » .

وينبغى ألا يغيب عن الذهن أن هذا الاستمرار فى السياسة الامبراطورية قد جاء فى لحظة دقيقة من تاريخ إيران ، حين وجدت - لأول مرة - حكومة ترمى إلى إدخال التشريع الاجتماعى والحقوق الديموقراطية وحين كانت إيران ستجرى الانتخابات على أساس هذا البرنامج التقدمى . ومهما تكن أعذار وزير الخارجية وتوضيحاته فقد

كانت بريطانيا تتبع سياسة تناصر شركة البترول الانجليزية وقد صدقت صحيفة « New Statesmans and Nation » (٢٧ يوليه سنة ١٩٤٩) - بكل أسف - حين لخصت سياسة مستر بيڤن فى الشرق الأوسط فقالت :-

« كثيراً ما تحدث عن تصميمه على رفع مستوى معيشة الفلاحين والحدّ من بَطر « الأفندى » الذى التقط كل أرباح الجيوش البريطانية والأميركية خلال الحرب . كانت كلماته إلى الآن أكبر بكثير من أفعاله . انه لايزال يدفع ٥٠ ٪ من دخل الملك ابن سعود ، وقد جعل من شرق الأردن دولة مستقلة يجلس ملكها على عرش بلاد مدقعة الفقر ، وأخذ يدرب ويمول الجيش الأردنى . إنه لم يقدم للعراق شيئاً واحداً يميزه عن سلفه فى الوزارة . ولايجد شعب العراق اليائس الذى تمزقه خلافات الأقليات ويظهر فيه التناقض البشع بين الثراء والفقر سبباً واحداً يقنعه بأن بريطانيا الاشتراكية تنظر إليه على أنه أكثر من مجرد مورد للبترول ومهبط صالح للطائرات . وتتكرر القصة مع إيران . فبعد عام من تقلد مستر بيڤن لوزارة الخارجية لاينتهى الشخص العاقل الإيرانى إلا إلى أن بيڤن يتابع الصراع الامبراطورى القديم ضد روسيا ويحترم تراثه كل الاحترام. فإذا كان مستر بيڤن يدفع الولايات المتحدة إلى إقحام نفسها فى الشرق الأوسط ، فانه يرمى بذلك إلى تقوية موقفه فى مفاوضاته مع قادة العرب وساستهم . ولكن الطبقة الوسطى الصاعدة والحركة النقابية

الوليدة اللتين تمثلان وحدهما جماهير الشعب ، لاتريان فى ظهور الكتلة الأنجلو أمريكية التى تتخذ من حكومة العمال درعاً لها ، إلا علامة على أن الاشتراكية البريطانية مزيّفة وأن الوقت قد حان للانصراف عنها إلى حلفاء اشتراكيين حقيقيين آخرين . »

---

obeikandl.com

أهمية آذربيجان

obeikandl.com

obeikandl.com

(لقد سقطت وزارات إيرانية وحلّت برلمانات ، وقتل قنصل أمريكي ، ورُفضت قروض ، وغضبت وزارات خارجية — كل ذلك بسبب حقول البترول فى شمال إيران التى لم يستخرج منها ميل واحد من البترول)

« لويس فيشر *Oil Imperialism* »

١ — المدخل إلى روسيا

لا يستطيع المرء إلا أن يكشف — وراء كل الاحتجاجات البريئة بأن السبب الوحيد فى رفض بقاء روسيا فى الشمال هو حماية إستقلال إيران ووحدتها — المطامع الاقتصادية والسياسية لشركات البترول البريطانية والأمريكية والخطط الاستراتيجية للحكومات التى تؤيدها . وفى هذا المجال ينبغى أن نعرض لوضع شمال إيران وتاريخه .

* * *

إن نظرة واحدة إلى الخريطة تكفى للتدليل على أن شمال إيران موقع مثالى لشن هجوم على الجمهوريات السوفيتية الجنوبية . والواقع أن ذلك القسم من القوقاز الذى يمد روسيا بحوالى ٨٠٪ من أمداد البترول لا يمكن أن تغزوه قوة معادية إلا عن طريق أرمينيا التركية أو آذربيجان الإيرانية . ولا تبعد أقصى نقطة فى شمال إيران أكثر من مائة ميل عن مدينة باكو . وحوالى ستين ميلا عن حقول بترول باكو . ويسير خط أنابيب باكو — باطوم الشهير على مسافة ١٦٠ ميلا من الحدود الإيرانية .

وفى نفس الوقت تسيطر تبريز عاصمة آذربيجان على ملتقى من أهم ملتقيات الطرق فى آسيا ، إذ تتفرع عنه خمس طرقات هامة : (١)

إلى أسترا على بحر قزوين عبر ممر ردبل (ب) إلى تفليس عاصمة جورجيا عبر ممر جولفا. (ج) إلى باكو. (د) إلى أرضروم حيث يؤدى خط حديدى إلى سلسلة جبال جورجيا. (هـ) إلى طهران. ثم هناك خط حديدى من تبريز إلى تفليس.

وإيران بالنسبة لروسيا جارة مباشرة لها حدود مشتركة معها، أما بالنسبة لبريطانيا فهى قطر يبعد عنها ٢٠٠٠ ميل. وكانت إيران منذ عام ١٩١٨ تهديداً بالقوة والفعل لروسيا، أما بالنسبة لبريطانيا فكانت ولا زالت قاعدة إستراتيجية، ومنطقة فيها بترول قبل كل شىء.

على أن هذه الخواطر ليست ـ مع الاسف ـ إلا تفكيراً تجريدياً، ففى نهاية حرب ١٩١٤ - ١٩١٨ فرضت بريطانيا بالقوة على الاتحاد السوفييتى الفتى أهمية شمال إيران. وكان انهيار الجيوش الروسية التام مؤذناً بهجوم ألمانى تركى. وفى ١٥ أبريل سنة ١٩١٨ احتل الأتراك باطوم واحتل الألمان فى مايو / يونية تفليس وتبريز. وتدل بعض البرقيات المرسلة من الجنرال لودندورف على اغراء امدادات البترول فى هذا الهجوم.

وكان الجيش البريطانى وشركات البترول البريطانية تشترك فى هذه الفكرة عن بترول القوقاز، ففى ١٨ فبراير سنة ١٩١٨ خرجت فرقة دنسترفورس «*Dunsterforce*» من بغداد بحجة وقف هجوم الألمان على الهند عبر إيران، وعملت الفرقة فى الطريق على أن تضم إليها ١٢٠٠ جندى بقيادة الجنرال بتشيراكوف الروسى الأبيض. وكان الهدف الحقيقى هو الاستيلاء على باكو وتفليس. وكان الأمل أن تعاون «العناصر الرشيدة» فى أذربيجان وجورجيا على اقتطاع مناطق البترول من أراضى

الاتحاد السوفييتى. وقد اعترف بوريس سانيكوف رسول دنكين فى باريس ولندن والذى كانت له أحاديث كثيرة مع ونستون تشرشل - اعترف فى محاكمة موسكو عام ١٩٢٤ بقوله « أخبرنى الانجليز أكثر من مرة وبإصرار بأنه من المرغوب فيه إقامة اتحاد جنوبى شرقى مستقل يتألف من شمال القوقاز ووسطه وتكون هذه هى البداية ثم تنضم إليه أذربيجان وجورجيا، وكنت أشم فى هذا كله ريح البترول ».

وفى ١٢ أغسطس سنة ١٩١٨ وصلت القوات الانجليزية الهندية المرابطة فى أذربيجان الإيرانيه إلى باكو. ولكنهم اضطروا إلى الانسحاب تحت ضغط هجوم مضاد تركى قوى، ثم عادوا بعد استسلام تركيا فى نوفمبر. وفى يناير سنة ١٩٢٠ وافق مجلس الحلفاء الأعلى على الاعتراف بجورجيا وآذربيجان جمهوريتين مستقلتين وذلك بناء على طلب بريطانيا التى أقامت فيها نظاماً إشتراكياً ديمقراطياً يميل إليها، ولكن الجيش الأحمر بدد الحلم فى ربيع عام ١٩٢٠

٢ - خرق المعاهدة: ١٩٢١ - ١٩٤٤

مالبث قادة الاتحاد السوفيتى أن أخذوا يضعون علاقاتهم مع إيران على أساس عادل ودى، وأدى بهم إخلاصهم لمبادئهم إلى التطوع بالتنازل عن كل الامتيازات التى حصل عليها القيصر فى الأجزاء الشماليه من البلاد. وكان هذا التنازل طبقاً للبند ١٣ من معاهدة الصداقة الروسية - الايرانيه المبرمه فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢١. وكان البند الثالث عشر ينص على إعادة كل ما استولت عليه روسيا بشرط ألا يمنح شىء منه إلى أفراد أو شركات تابعين لدولة ثالثة أو إلى دولة ثالثة بذاتها.

ولكن ما كان «لينين» وصحبه يتجاهلون الاعتبارات التجارية والاستراتيجية لشمال إيران ، وعلى ذلك شمل الاتفاق إلى جانب العبارة الإحتياطية بألا يذهب شيء من الإمتيازات المتنازل عنها إلى دولة ثالثة البند السادس الذى سبق ذكره وهو يعطى الاتحاد السوفيتى الحق فى دخول شمال إيران ، لاعتبارات دفاعية .

على أن العام لم يكد ينتهى حتى كانت الحكومة الإيرانية قد خرقت المعاهدة ، ففى نوفمبر سنه ١٩٢١ صدق البرلمان الإيرانى على اتفاق بمنح حقوق البترول فى شمال إيران إلى شركة ستاندر الأمريكيه . واذ كان الاتحاد السوفيتى ناشئاً غير قوى فقد أهملت احتجاجاته ، وخاصة أن الأمر كان يتعلق بشركة من أقوى شركات الولايات المتحدة .

على أن شركة البترول الانجليزيه الإيرانيه احتجت ، فقد كانت اشترت حقوق البترول فى نفس الإقليم من رجل روسى هو ألاكى ميفوديوفتش خستاريا *Alaki mefodiefitch Khostaria* الذى حصل على امتياز يشمل مقاطعات استراباد ومازندران وجيلان وآذربيجان عام ١٩١٦ ، ودفعت شركة البترول الانجليزية الإيرانية لذلك ١٠٠,٠٠٠ جنيه (وقيل ٢٥٠,٠٠٠ جنيه) ، ولكن الحكومة الإيرانية رفضت الاعتراف بطلب الشركة ، برغم ما قيل من أن السيد ألاكى كان من جورجيا ولذلك فإن الأمر لا يتعارض مع اتفاقات إيران مع روسيا . وحين لم تستطع بريطانيا الاحتفاظ بجورجيا سقطت هذه الحجة أيضاً .

غضبت شركة البترول الانجليزية الإيرانية لأن شركه ستاندرد ، أكبر منافسيها ، قد دخلت إيران ، وتطاير الحديث عن الحرب وتردد فى الصحف ، ولا شك أن عمل شركه ستاندرد كان رداً مباشراً على

استبعادها من إتفاقية بترول سان ريمو فى ابريل سنة ١٩٢٠ ، على حين كانت موافقة البرلمان الإيرانى لأسباب مالية ولرغبته فى ألا يكون شركة البترول الانجليزية الإيرانية مركز فى شمال البلاد أيضا . وقد وجد سير جون كادمان ، الذى رسم إلى حد كبير ، الخطة والسياسة اللتين ترميان إلى إبعاد شركات البترول الأمريكية عن الشرق الأوسط ، أن الأمر قد بلغت من الخطورة حدا يقتضى سفره شخصيا إلى نيويورك .

وقد وصل إلى الولايات المتحدة حوالى عيد الميلاد سنة ١٩٢١ ، وتحققت النتيجة السريعة لمحادثاته مع شركة ستاندرد فى عقد هدنة بترولية عامة تجعل لمجموعة شركات ستاندرد نصيبا فى ناتج العراق المستقبل ، وتجعل بريطانيا شريكة بالنصف فى حقوق البترول بشمال إيران . وفى الحال أوقفت شركة ستاندرد اتهاماتها ضد سياسة بريطانيا البترولية فى الشرق الأوسط، وكفَّت وزارة الخارجية الأمريكية — بطريقة آلية — عن المطالبة بسياسة « الباب المفتوح ». على أن الأمر غير المتوقع حدث مرة أخرى ، فحين عرضت شركة ستاندرد بعد ذلك بقليل قرضاً يبلغ عشرة ملايين دولار بفائدة ٧ ٪ على الحكومة الإيرانية ، رفض المجلس التصديق على الاتفاق وأعلن فى مارس سنة ١٩٢٢ إبطال الامتياز . وكان التبرير الرسمى لهذا العمل أن شركة ستاندرد خرقت الاتفاق بأن اشتركت مع شركة أخرى دون موافقة إيران ؛ ولكن العقبة المفاجئة نتجت — فى الواقع — من أن شركة أخرى تقدمت باقتراحات جديدة ، فإن الساسة الإيرانيين العظام بعد أن أخذوا مكافآتهم لقاء خدماتهم الطيبة ، لم يستطيعوا أن يقاوموا أغراء الحصول على أموال أخرى .

على أية حال ، نجحت عام ١٩٢٣ المفاوضات التى أجريت مع شركة بترول أمريكية أخرى كانت تتمتع بتأييد وزير الخارجية الامريكية مستر فولز . ونالت شركة سنكلر هذه امتيازات الخمسين عاما لقاء وعد بحصة حكومية تبلغ ٢٠ ٪ وقرض مقداره عشرة ملايين دولار ؛ ولكن حدث عام ١٩٢٤ أن قبض على رئيس الشركة هارى سنكلر لأمور تتصل بفضيحة « *Teapot Dome* » وتعطلت الصفقة مرة أخرى .

وفى أبريل سنة ١٩٢٥ أبلغ الاتحاد السوفييتى إيران مرة أخرى بأنها لاتستطيع أن تمنح امتيازات البترول فى الشمال إلا وفقاً للمعاهدة الروسية الإيرانية فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٢١ . وبعد عشرة أعوام من هدوء نسبى عادت إيران تلعب لعبتها القديمة فمنحت عام ١٩٣٧ حقول البترول فى خراسان واستراباد إلى شركة البترول الإيرانية وهى شركة تتصل اتصالا وثيقاً بشركة بترول تكساس . وعاد الاتحاد السوفييتى مرة أخرى يحتج على خرق معاهدة لازالت نافذة فى تنظيم العلاقات المتبادلة بين البلدين . وحين تنازلت شركة أميرانيان عن امتيازها بعد عام ، وجدت الحكومة الإيرانية فى ذلك فرصة أخرى لإثارة غضب الاتحاد السوفييتى ، فأعطت الامتيازات عام ١٩٣٩ إلى شركة تابعة للشركة الهولنديه الملكية وشل . وقد أبطل هذا الامتياز عام ١٩٤٤ لأن الاتحاد السوفييتى كان قد أظهر فى هذه الفترة قوته وقدرته على رد اللطمة ولم يعد من المستطاع التغاضى عن طلباته .

وقد بلغ عدد المرات التى خرقت فيها المعاهدة الروسية الإيرانية خمساً وكان ذلك بسبب البترول . ولم يكن الخرق فى كل مرة يتعلق وحسب بمواطن البترول الهامه ، بل ينطوى أيضاً على نقاط استراتيجيه حيويه

تجاه باكو وباطوم ، ونحن نجد فى كل مرة تآمر شركات البترول البريطانية والأمريكية مع الحكومة الإيرانية . ومن جهة أخرى وضعت كل العراقيل الممكنه أمام شركة *Hueva Hurian Joint Stock Co.* الروسية لتعطيل مضيها فى العمل بامتيازها فى شمال إيران.

ويصبح تاريخ البترول فى شمال إيران أكثر دلالة إذا علمنا أن الشركات ذات الشأن كانت تدرك تمام الإدراك أن الانتاج التجارى هناك يحتاج إلى معونة الاتحاد السوفييتى لاعتبارات خاصة بالوضع الجغرافى ووسائل النقل ، فإن التصرف فى بترول شمال إيران يكلف تكاليف باهظة بل يستحيل إلا عن طريق باكو ـ باطوم ، فالمقاطعات الخمس الشمالية تبعد أكثر من ٧٠٠ ميل عن الخليج الفارسى . ولا تستطيع شركة بترول أن تتحمل إنشاء خط أنابيب على طول هذه المسافة ، والواقع أن إيران نفسها كانت إلى عام ١٩٣٣ تعتمد لحاجاتها المحلية على أن الكيروسين والبنزين من روسيا لأن الحصول على منتجات البترول من حقول شركة البترول الانجليزية الإيرانية فى الجنوب كان عملية معقدة باهظة التكاليف .

ولا يستطيع المرء أن يكذّب إحساسه بأن الطلبات المتكررة على حقوق الكشف والتنقيب فى شمال إيران كانت أقرب إلى أن تكون ذريعة لوجود العملاء فى المنطقة ومنع الإتحاد السوفييتى من الانتفاع بمواطن البترول ، منها إلى الرغبة فى تحديد الحقول واستغلالها . وقد قوى هذا الإحساس حين بذل أخيراً مجهود شاق لاستخدام مشكلة إيران فى إثارة النزاع بين دول الحلفاء والإتحاد السوفييتى .

٣ — إبعاد روسيا

فى أوائل أكتوبر سنة ١٩٤٤ وصل كافتارادز *Kavtaradze* مندوب وزير خارجية الاتحاد السوفييتى إلى إيران على رأس لجنة للمفاوضة على امتياز للبترول فى شمال إيران . وقد رحب رئيس الوزراء السيد صاعد فى البداية بالعرض الروسى ، ولكن مالبث أن أعلن ـ فجأة ـ أن كل الأمور المتصلة بامتيازات البترول لا يمكن بحثها إلا بعد انتهاء الحرب .

وكان هذا الرفض المباغت مثيراً للشك لأن وجود القوات الأجنبية لم يمنع نفس الحكومة من : (ا) مدّ حقوق امتياز شركة البترول الانجليزية الإيرانية فى أبريل سنة ١٩٤٤ (ب) التفاوض خلال التسعة الأشهر الأولى من عام ١٩٤٤ مع ممثلى الشركة الهولندية الملكية وستاندرد وسنكلر لمنح امتيازات جديدة فى جنوب إيران .

ولا شك فى أن روسيا لو لم تدخل الميـــدان لأجيبت الشركات البريطانية والأمريكية إلى مطالبها ، وحين بدّل السيد صاعد موقفه وجد تأييداً مستوراً من نفس الشركات التى أثّر عليها قرار الحكومة فحرمت الامتيازات الجديدة فى الجنوب ، حتى لقد وضح أنها تفضل أن تفشل عروضها على أن يُمنح الاتحاد السوفييتى نفس التسهيلات التى تمنح لها . ويؤكد هذا الاحساس أن اللجنة الإيرانية التى وُكِل إليها فحص المقترحات لم تكن مؤلفة إلا من مستر ڤيڤيان *Vivian* المستشار المالى الأمريكى ومستر هربرت هوفر الابن ومستر كيرنس اللذين سبق ذكرهما ! .

ولما كان الاتحاد السوفييتى قد عرض شروطاً لم يسبق لها مثيل فى إعتدالها ونفعها لإيران ، فلم يكن أمام رئيس الوزراء إلا أن يركن إلى حجة أنه

مضطر إلى التمسك بمبدأ التوازن والمعاملة بالمثل بين أصحاب الامتيازات من الأجانب . وإذا قدرنا ما لشركة البترول الانجليزية الإيرانية من مصلحة ونفوذ طاغيين فإن هذا التغير ليس أقل من غيره زيفاً ومراوغة .

وكان لقطع المفاوضات مع الاتحاد السوفييتى فى إيران نفسها ردّ فعل مزدوج ، فقد رحب به كثير من أعضاء المجلس والطبقة العليا خارج البرلمان الإيرانى ، فإنهم إذا لم يكونوا مرتبطين على نحو ما بشركة البترول الانجليزية الإيرانية فقد خشوا أن تؤدى الشروط العادلة الطيبة التى قدمها الاتحاد السوفييتى إلى تبدل الأوضاع فى إيران ، ولا شك أن شركات البترول القائمة قد خشيت نفس الشىء .

ولكنّ ما كان مبعث الخوف لعدد قليل كان يبشر بالأمل للكثيرين ، كما أن بعض المتعقّلين بعيدى النظر من أعضاء المجلس قد شعروا بأن إغضاب جارة قوية لإيران دون سبب معقول ليس من الحكمة ولا نفع فيه من الناحيتين الداخلية والخارجية . ولذلك لم تكن وزارة صاعد لتبقى بالحكم طويلا .

على أنّ وجود نظام قاهر غير مرن فى وسط إيران أدّى ـ كما حدث عقب الحرب الماضية ، إلى تقوية حركة الخروج عليه فى الشمال والجنوب . وقد ظهر ذلك فى الشمال بالمطالبة بالحكومة الذاتية والاستقلال الثقافى ، وأدى فى الجنوب إلى أعادة تكوين جيش مستقل وزيادة سلطة الشيوخ المحليين وغيرهم من وجهاء الإقطاعين من جديد ، ومن الحمق إنكار أن الاتجاهين كانا يحظيان بعطف الدولة المحتلة . ولكن ـ كما قال ڤيلبس پريس عضو مجلس العموم ـ : « لقد نشأ الآن وضع خطر

تؤيد روسيا فيه نظاماً للحكم الذاتى قائماً على الاصلاحات فى آذربيجان الإيرانية على حين تؤيد نحن والأمريكان — فى الواقع — أكثر العناصر رجعية فى البلاد » . (١)

والحق أن إيران قد جربت — خلال إحتلال الحلفاء — نوعين من السياسة يختلفان فى المبدأ والطريقة . ففى المنطقة الروسية ألغى تعطيل النقابات والأحزاب العمالية فكانت النتيجة الحد من الاستغلال الظالم والمنافسة والترقيع والفساد ، واتسعت الخدمات الاجتماعية والحريات المدنية . أما فى سائر البلاد فقد استمر النظام التقليدى القائم على تجاوز كل حد فى سوء الإدارة والسعى وراء الربح والفساد . واعتمدت الأساليب القديمة على عُمُدها القديمة ولم يحدث أى تغيير فى السياسة أو الصناعة فى ظل الحكم البريطانى أو الأمريكى .

وحين اقترب موعد جلاء القوات البريطانية والأمريكية والروسية كانت إيران فى حالة توتر بل انفجار . وكان الشمال يخشى — لأسباب قوية — أن يُقضى على تقدمه الديمقراطى وتدخل أعدائه من الضباط والقبائل الذين كانوا يتربصون لانسحاب الجيش الأحمر ، وفى الوسط والجنوب كان الجنرالات ورؤساء القبائل الذين أصبح تسلحهم أفضل منه قبل الحرب ، يتوقون إلى حرية العمل ، وكانت أطماعهم المحلية — قبل كل شىء — مشفوعة بنيات هجومية على الاتحاد السوفيتى كما حدث بعد ثورة أكتوبر تماماً .

---

(١) ما نشستر جارديان — ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥ .

وقد اهتم الأجانب بخيبة أمل آزربيجان لأن ذلك ضربة توجه إلى القومات الديموقراطية فى إيران كلها ، كما اهتموا بتحويل الشمال من جديد إلى قاعدة قوية ضد الاتحاد السوفييتى . ولم تترتب السياسة الذرية البترولية فى قيمة شمال إيران الاستراتيجية والاقتصادية ، ولا شك فى أن شركة البترول الإنجليزية الإيرانية لم ترد أن يهدد مركزها الاحتكارى . وكان الأمريكان قد بدءوا يتحركون نحو امبراطورية البترول فى الشرق الأوسط ولم يخفوا تهديدهم بالضغط الذرى . وإن المرء ليتساءل ماذا كانت الولايات المتحدة تفعل أو تقول إذا تدخلت إحدى الدول الكبرى فى امبراطورية البترول بجنوب أمريكا أو المكسيك مستعملة وسائل كهذه لا تكاد تخفى .

وعلى ذلك فإن الاتحاد السوفييتى حين اتفق مع الحلفاء على ترك إيران بعد ستة أشهر من انتهاء الحرب ، فإنه ما كان ليجهل أن ظروفاً جديدة قد نشأت وهى تستدعى إستمرار تطبيق المعاهدة الإيرانية الروسية أى بقاء القوات السوفييتية حتى ينقطع تهديد أمن الاتحاد السوفييتى . ومع ذلك فإن الاتحاد السوفييتى قد دخل فى مفاوضات مع إيران قبل حلول موعد الانسحاب ، ولكن العراقيل المدبرة التى أوعت بها جهات أجنبية جعلت المفاوضات تمتد إلى مابعد الموعد المحدد .

وحين أحيل الأمر على هيئة الأمم المتحدة فى مارس سنة ١٩٤٦ كان واضحاً أن المصالح الأجنبية هى التى وضعت إيران فى جدول الأعمال. وبدا أن السيد حسين علاء سفير إيران فى الولايات المتحدة كان يستوحى واشنطن لا طهران المرة بعد المرة ، وعمل على عرقلة التفاهم بين

الحكومتين الروسية والإيرانية ، فعلى حين أنه طلب أن تكون تسوية العلاقات الروسية والإيرانية على يد هيئة الأمم المتحدة فإنه رأى بعد ذلك فى أغسطس سنة ١٩٤٦ أن الحاجة تدعو إلى المفاوضات المباشرة بين الحكومتين البريطانية والإيرانية لتسوية الخلافات القائمة فى الجنوب .

ولما كان الجيش الأحمر ينسحب من إيران فى الوقت الذى تجرى فيه المناقشات فى هيئة الأمم المتحدة ، فقد احتاج الأمر إلى الإشاعات لاستمرار حملة التشنيع على الاتحاد السوفيتى ؛ ففى ١٢ مارس أصدرت وزارة الخارجيه الأمريكية بياناً قالت فيه : «إن القوات المسلحة السوفيتية المزودة بالعتاد الثقيل تتحرك جنوباً صوب طهران والحدود الغربية الإيرانية » ، ثم رأت وزارة الخارجية الأمريكية بعد ذلك المصفحات السوفيتية تتحرك إلى داخلية إيران . وبعد أيام قليلة قالت الإذاعة البريطانية أن وزير الحربية الإيرانية أعلن أن القوات السوفيتية على بعد ٢٣ ميلا من طهران وأن الجيش الايرانى سيحارب إلى آخر رجل وأن كل فتى وفتاة سيدافع عن المدينة . وحين انكشف أن هذه المعلومات المزيفة دعوى كاذبة ختمت «الديلى تلغراف» الموضوع بقولها : « أن رئيس الوزراء الإيرانى يتبع سياسة تهدئة وبرغم أنه يعلم عن النشاط الحربى الروسى فانه يحاول التغاضى عن الأمر حتى لا يثير الكرملين » .

ماذا كان وراء هذه الحملة إذ ذاك ؟ لقد انكشف للبعض من النظرة العابرة إلى العالم ، صورة غير سارة أو متوقعة عن قوة الاتحاد السوفيتى

وهيبته . وقد دلت العلاقات المادية والأدبية بين قوى الاشتراكية والرأسمالية على أن الميزان يميل إلى جانب الأولى .

لذلك عملت الدول الأجنبية على أن تجعل من المشاكل الهامة بين الاتحاد السوفييتى وإيران خلافا عظيما يؤثر فى السلام والأمن الدوليين، حتى تجعل الاتحاد السوفيتى أول خارج على السياسة المتفق عليها فى الشئون الدولية . وكان شمال إيران بلداً بعيداً لا يعرف عنه أكثر الناس — إن عرفوا — إلا الشيء القليل ، ومن هنا كان عصا صالحة لضرب السوفييت. أضف إلى ذلك أن الضرورة كانت تقضى بتحويل إهتمام الناس عن إعادة الطغيان فى اليونان وأندونسيا والإبقاء على الفالانج فى أسبانيا .

ولا حاجة إلى القول بأن المصالح البترولية كانت تسود القوى الدافعة على العموم، وخاصة فيما يتصل بشمال إيران . وقد جاهد الاتحاد السوفييتى مرة أخرى فى فبراير سنة ١٩٤٦ للمفاوضة حول امتياز بترول كجزء من الاتفاق التام بين إيران وروسيا ، ولكن عرضه رفض كما حدث عام ١٩٤٤ ولم يكن السبب — فى هذه المرة أيضاً — عدم الرضا عن الشروط المعروضة بل الضغط السياسى من داخل البلاد وخارجها ، وعلى ذلك لم يكن من الغريب أنه حين بدأت هيئة الأمم المتحدة تناقش المبادىء استمرت شركات البترول الأمريكية والبريطانية تناقش سياسة البترول .

وقد وضعوا خطة بارعه ، فحيثما وجدت موارد بترول غير مقسمة أقيم عليها نوع من السيطرة الدولية . على أنهم كانوا من الحذر بحيث لم يقولوا أن الموارد المحجوزة حالياً لا تعامل بهذه الطريقة فإن ذلك يؤثر — مثلا — على أملاك شركة البترول الانجليزيه الإيرانية فى جنوب إيران.

وفيما يتصل بايران لم تمسّ الخطة مصالح البترول فى الجنوب ولكنها جعلت لهذه الشركات الأولوية فى الشمال حين يكشف عن البترول فى المستقبل ويستغل .

٤ ـ هل من تبدّل أخيراً ؟

كان من نتيجة ضغط الرأى العام والأزمة المتزايدة التى تواجه إيران أن اضطرت الوزارة الجديدة التى يرأسها قوام السلطنة إلى اتخاذ خطوة تبشر بالخير فى المستقبل السياسى والاقتصادى للبلاد؛ ففى ٤ أبريل سنة ١٩٤٦ سوّيت مسألة الجلاء التام لقوات الجيش الأحمر من شمال إيران بين ممثلى إيران والاتحاد السوفيتى ، وحلّ موضوع إمتيازات البترول حلا يرضى الطرفين .

وقد قال الأمير فيروز وزير الخارجية إذ ذاك عن اتفاق البترول : « هذا الاتفاق قانونى، وأنا أوافق على أن الحكومة الإيرانية لا تستطيع منح إمتيازات بترولية ولكن هذا ليس إمتيازاً ، إنه يقضى بتأليف شركة بترول روسية إيرانية » (١)

وينص مشروع الاتفاق الذى كان ينبغى أن يصدق عليه المجلس فى مدة لا تزيد عن أربعة عشر شهراً بعد ٤ إبريل سنة ١٩٤٦ ، على تأليف شركة بترول روسية إيرانية بالتضامن لاحتكار أجنبى فى الأراضى الإيرانية ، وترمى إلى تقدم واستغلال موارد البترول فى شمال إيران. وفى خلال الخمسة والعشرين عاماً للشركة تكون النسبة المئوية لأسهم

---

(١) التيمس ٦ أبريل سنة ١٩٤٦

الحكومتين الإيرانية والسوفيتية ٤٩ ٪ ، ٥١ ٪ على التناظر ثم ٥٠٪ لكل منهما بعد هذه المدة وأخذت الحكومة السوفيتية على عاتقها تقديم الأجهزة الفنية والعمال المهرة والقيام بالتدريب، ولا تقدم إيران إلا الأراضى التى بها البترول ، وتقسم الأرباح بنسبة الأسهم ، وبعد خمسين عاماً تستطيع الحكومة الإيرانية أن تشترى أسهم الاتحاد السوفيتى أو تمدّ اجازة الشركة . وفى خلال الفترة التى تقوم فيها الشركة بالعمل تتحمل قوات الأمن الإيرانية وحدها مسئولية حماية الأراضى الواقعة فى منطقة الامتياز ، وهذه ظاهرة جديدة فى تاريخ امتيازات البترول فى إيران !

كان إبرام مثل هذا الاتفاق يعنى تقدم صناعة إيران وإقتصادها فى نطاق يحترم سيادتها وإستقلالها إحتراماً تاماً ، على أنه برغم هذه المنافع الكبيرة التى تصيب إيران وهى على شفا الأفلاس ، كانت هناك قوى ترمى إلى قتل الاتفاق قبل أن يولد . وكان من أهم هذه القوى ، ولا نزيد ، مستر جورج آلن سفير الولايات المتحدة فى إيران الذى كانت إشارته إلى « مقاومة طلب » روسيا لإنشاء شركة بترول إيرانية روسية نوعاً من التوجيه لرئيس الوزارة . وفى ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٤٧ رفض المجلس الإيرانى التصديق على الإتفاق .

وأعقب التصريح بأنه لن تمنح امتيازات بترولية لمصالح أجنبية ـ ولم تذكر كلمة عن الإمتيازات الموجودة حالياً فى إيران — إعلان تأليف مؤسسة

إيرانية ترمى إلى إستغلال بترول الشمال ، ولم يتعرض أحد بالنفى قط إلى مساهمة رأس المال الأمريكى مساهمة هائلة من وراء الستار . كان ذلك معروفاً حتى إنه حين جاءت التقارير بأن المؤسسة الجديدة ستجعل مركزها حول « قم » لم يكن فى ذلك أدنى غرابة. ويستطيع تلاميذ المدارس أن يربطوا بين إنشاء قاعدة لقاذفات القنابل الأمريكية الثقيلة البعيدة المدى فى « قم » (وقد قام الإتحاد السوفييتى مذكرة إحتجاج على ذلك) وبين الخطط المستقبلة للمؤسسة الجديدة .

سيد العراق

obeikandl.com

obeikandl.com

١ — البـــترول والإستراتيجية

كان ميلاد مملكة العراق فى نهاية الحرب العالمية الأولى نتيجة لاعتبارات تتصل بالإستراتيجية الإمبراطورية وأمل الحصول على موارد غنية للبترول؛ وليس معنى ذلك أن الحركة الوطنية العربية لم يكن لها دخل فى إنشائها، بل على العكس أدّت الثورة الجامحة ضد الحكم التركى التى أشعل أوارها الوعود السخية التى بذلها الكولونيل لورانس، إلى وضع أساس تحوّل بلاد مابين النهرين بالأمس إلى عراق اليوم. ومع ذلك فإن حدود البلاد الحالية وتكوينها يرجع وجودهما أولا إلى سياسة بريطانيا العظمى الخارجية والسياسة البترولية لشركة البترول الانجليزية الإيرانية.

بدئت سياسة الحكومة البريطانية عن مستقبل العراق ـ كما حدث فى فلسطين ـ باتفاقين متناقضين. ففى عام واحد ـ ١٩١٦ ـ جرت المفاوضات مع الشريف حسين شريف مكة، ومع وزير فرنسا المفوض جورج بيكو فيما يتصل بوضع العراق بعد الحرب. وعد الشريف باستقلال بلاد العرب دون شرط باستثناء عدن والشريط الساحلى غرب خط يمتد من حلب إلى دمشق. واشترك الوزير الفرنسى فى معاهدة سريّة نصّ أحد بنودها على إخضاع سوريا الحديثة لفرنسا والعراق للإدارة البريطانية.

ولما كانت معاهدة «سايكس ـ بيكو» تعطى فرنسا الحق فى ضم شمال مابين النهرين إلى سوريا الفرنسية فقد تردد القول بأن سير إدوارد جراى وافق على ضم مقاطعة البترول فى الموصل وهو غائب الذهن. ولم تكن

ولاية الموصل تحوى مواطن قيمة من البترول فحسب بل إن حماية بريطانيا على ما بين النهرين كانت تفقد غرضها الإستراتيجى إذا لم يمتد سلطانها إلى المنطقة التى تصل سلسلة جبال راوندوز فى الشمال . وبدلا من أن يكون هناك حاجز قوى بين شاطىء البحر الأبيض المتوسط الشرقى وإيران وما وراءها ، تركت المعاهدة طريق إتصال حيوى بينهما فى يد دولة كبرى أخرى .

وليس أبعد عن الحقيقة من الإعتقاد بأن وزير الخارجية البريطانية إذ ذاك نسى المسئوليات الإمبراطورية ، فإن علاقات بريطانيا الرسمية مع فرنسا تشبه الأرجوحة فى إرتفاعها وإنخفاضها ؛ فكلما هبط الطرف الأوربى وجب ألا تحرم فرنسا من إرضاء رغباتها وراء البحار ، ومن جهة أخرى إذا إرتفعت مقادير فرنسا فى أوربا وجب وقف أطماعها الإستعمارية وإن كان ذلك على حساب مركزها فى القارة . وعلى ذلك فحين استطاع الجيش الفرنسى فى فبراير سنة ١٩١٦ أن يحول بصعوبة دون اختراق الألمان لخطوط الحلفاء فى فردان ، واحتاجت بريطانيا إلى معونة فرنسا بعد الحرب فى مؤتمر باريس الإقتصادى بعد ذلك بشهرين فقط ، لم يكن بدٌ من تشجيع فرنسا حتى تستطيع أن تتماسك ، ثم إن الأمر كان يقتضى تبديد خشية فرنسا من أن تكون بريطانيا تقتصد فى مجهودها فى الجبهة الغربية لتبنى لنفسها مركزاً منيعا فى الشرق الأدنى. وأخيراً ـ وليس آخراً ـ فربما كان من المفيد وجود منطقة عازلة فرنسية فى طريق توسع روسيا المنتظر نحو بحيرة قان بأرمينيا وما وراءها . على أية حال ، كانت الضرورة تقضى فى ذلك الوقت بإرضاء فرنسا ، أما المستقبل فيدبّر نفسه كما يحدث دائماً .

وقد دبّر المستقبل نفسه فعلا ، وكان البترول مرة أخرى رائده ومشيره . ففى مطلع القرن العشرين أدرك حاكم الإمبراطورية العثمانية الطاغية عبد الحميد الثانى أن هناك مورداً جديداً للدخل . واستدل عبد الحميد من المعاملات الجارية بين شاه إيران ووليم فوكس دارسى وبين قيصر روسيا وألفرد نوبل، ثم من حماسة الأميرال الأمريكى كولبى تشستر، أن وراء البترول ثروة ؛ ولذلك استولى من نظارة المناجم عام ١٩٠٤ على مسئولية منح حقوق البترول .

وفى مبدأ الأمر حصلت شركة سكة حديد الأناضول ، وهى مؤسسة ألمانية تعمل فى إنشاء سكة حديد بغداد ، على ترخيص عام ١٩٠٤ للقيام بأعمال البحث والتنقيب عن البترول فى ولايتى الموصل وبغداد . وكان پول روزباخ السيء السمعة الدقيق الملاحظة وصاحب كتاب «سكة حديد بغداد» الذى ينصح بالخوف من انجلترا ، قد تحدث حديثاً وافياً عن مواطن البترول فى ما بين النهرين عقب زيارته عام ١٩٠٢ ، ولكن قبل أن تبدأ شركة سكة حديد الأناضول أعمال التنقيب كان السلطان قد قرّر بدء المفاوضات مع شركة *First Exploration* وهى تابعة لشركة البترول الانجليزية الإيرانية .

كان ذلك عام ١٩٠٨ ، ولكن قبل أن تصل المحادثات إلى مرحلة حاسمة كان عبدالحميد قد اضطر إلى التنازل عن العرش عام ١٩٠٩ . ومال رجال «تركيا الفتاة» الذين استولوا على السلطة إلى الولايات المتحدة ، وعرضوا على الأميرال تشستر مرة أخرى الامتياز المكوّن من عدد من شرائط عرض الواحد منها ٢٧ ميلا شرق أنقرة . وقد أبرم الإتفاق

ووقع عليه ولكن التصديق عليه أجّل بسبب الحرب التركية الإيطالية عام ١٩١١ . وفى عام ١٩١٢ اهتمت الدوائر المالية البريطانية أخيراً بالتقرير المغرى الذى قدمه دارسى من حقول البترول فى الموصل وبغداد قبل ذلك بأعوام .

وقد حرص سير أرنست كاسل على التقريب بين بريطانيا وألمانيا فنجح فى الربط بين البنك الألمانى ومجموعة شل ، وفى عام ١٩١٢ ولدت شركة البترول التركية ودخل فيها البنك الوطنى التركى شريكا ثالثاً . وبعد التوقيع على بروتوكول الحدود التركية الإيرانية فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩١٣ الذى يعطى تركيا أراضى تدخل فى نطاق حقوق إمتياز شركة البترول الانجليزية الإيرانية ، تدخلت الحكومة البريطانية فاستولت على نصيب البنك الوطنى التركى الذى يبلغ ٥٠ ٪ من الأسهم ، تاركة ٢٥ ٪ منها لكل من البنك الألمانى وشركة شل . وغلب الضغط البريطانى الألمانى المشترك قوة شركة سكة حديد الأناضول الضئيلة ، ففرض الإعتراف بشركة البترول التركية . وحين أطلقت الرصاصات المشئومة فى سراجيفو يوم ٢٨ يوليه سنة ١٩١٤ تسلمت شركة البترول التركية التى تمثل رأس المال البريطانى الألمانى من سعيد حليم وزير المالية التركية رسمياً رخصة البحث عن البترول فى ولايات الموصل وبغداد والبصرة .

وفى نهاية الحرب كانت قيمة بترول منطقة الموصل الاستراتيجية والتجارية قد تحدّدت . فإذا كانت مسجد سليمان قد أصبحت هامة كمورد تموين للأسطول فى مياه الهند ، فإن الموصل تعدّ بأن تصبح مركز تموين لإمداد الأسطول فى البحر الأبيض المتوسط بالوقود . وصار التناسب بين القوى الآن فى الشرق الأوسط يتيح - فيما يبدو - تأييد المصالح

البريطانية دون كبير اهتمام بمشاعر فرنسا الرقيقة . وغلبت أهمية مابين النهرين من حيث هى جسر إلى إيران والهند وقاعدة إمداد بالوقود للسفن البريطانية فى البحر الأبيض المتوسط ، كلَّ المشروعات السابقة . وذلك يفسر تقلّب السياسة البريطانية وتبديلها حِرَج الوعدالمزدوج إلى منفعة واحدة .

كانت فرنسا التى أجهدت نفسها فى أوروبا ، فى وضع يائس فى الشرق الأدنى . وكانت بريطانيا هى التى هزمت تركيا وكانت لها مجموعتان من الجيوش فى مقابل ثلاث فرق من الفرسان لفرنسا فى سوريا وما بين النهرين . وكانت القوات الإنجليزية والهندية تحتل الموصل ذاتها احتلالا تاماً فى ٨ نوفمبر سنة ١٩١٨ إذ أسرعت إلى الشمال بعد توقيع الهدنة فى مدروس *Mudros* قبل ذلك بعشرة أيام . وباختصار كانت بريطانيا تملك كل شىء فعلاً على حين كانت فرنسا لا تملك شيئاً .

ولا حاجة بنا إلى الاعتقاد بأن اتحادات البترول البريطانية التى كانت تموج بممثليها هيئات البترول التنفيذية الحكومية ، كانت تعتنق جدّياً فكرة التخلى عن ثمار النصر فى الشرق الأوسط لفرنسا . ويؤيد هذا قول المراقبين المطلعين كوك ووافبنورت :

« فى خلال حرب ١٩١٤ — ١٩١٨ كانت بريطانيا العظمى تنفق أموالا طائلة على إنشاءات دائمة أبعد مما تقضى به الضرورات الحربية . وكان سير أرنولد ولسن قبل أن يبعثر أموال شركة البترول الانجليزية الإيرانية من قصره بالمحمرة ، ينفق عن سعة من الأموال البريطانية حين

كان حاكما مدنياً للعراق . ولم يكن القطن أو الزراعة وما إلى ذلك دافعاً إلى الانفاق على هذا النطاق الواسع ، بل لقد دلّ التاريخ على أن الإحتلال البريطانى للبلاد (وهو ضمان للحماية البريطانية) يجعل أعمال البترول أكثر أمناً واستقراراً ، والحقيقة هى أن احتلال البصرة كان ـ من جهة ـ أمراً جوهرياً لحماية حقول البترول والأنابيب الخاصة بشركة البترول الانجليزية الإيرانية ، وأن احتلال بغداد وربما شمال إيران كان ـ من جهة أخرى ـ ضرورياً هو الآخر لحماية الجزء الذى يدخل من امتياز شركة البترول الانجليزية الإيرانية (دارسى) فى المملكة العراقية عند موصل . ونظرة إلى الخريطة تقنع أى إنسان سواء أكان من رجال البترول أم لم يكن ، بأن الحكومة البريطانية ـ بصرف النظر عن التزاماتها السياسية ـ لابدّ أنها قد وجدت نفسها مرتبطة بالعراق بواسطة امتيازات الشركات المنتجة للبترول التى تسيطر الحكومة البريطانية عليها . »

٢ ـــ اتفاقية بترول سان ريمو والولايات المتحدة

فى ديسمبر سنة ١٩١٨ طلبت فرنسا التعجيل بانسحاب القوات البريطانية من سوريا طبقاً لاتفاقية سايكس ـ بيكو . وكان ذلك يعنى إخلاء الموصل لصالح فرنسا . وقد أبطأ لويد جورج فى ذلك ما استطاع ليتيح الفرصة للورد يونج وزير البترول أيام الحرب حتى يتمكن من مقاومة صناعة البترول الفرنسية . وفى ٧ مارس سنة ١٩١٩ حصل على اتفاق سرّى من هنرى برنجر عضو مجلس الشيوخ والمندوب الأمين

لصناعة البترول الفرنسية . ظهر رسميا بعد عام فى سان ريمو . وقد أيد كليمنصو نفسه قبول فرنسا للإتفاق بعد ستة أشهر . وانقادت فرنسا للبترول البريطانى ، وأخذت رءوس الأموال البريطانية تنساب من السيتى إلى شركات البترول الفرنسية وأيدت شركة البترول الانجليزية الإيرانية مركزها فى فرنسا بفضل مجهودات سير بازيل زهاروف .

وكانت غلبة بريطانيا وخضوع فرنسا نتيجة أخرى للعلاقات البريطانية الفرنسية التى تشبه ارتفاع الأرجوحة وانخفاضها . فكانت فرنسا التى تتركز سياستها الخارجية على ألمانيا تحتاج إلى معونة لويد جورج ضد الولايات المتحدة لاحتلال الراين ومنطقة السار . ومن جهة أخرى كانت بريطانيا قد حققت هدفها الرئيسى فى أوربا بعد هزيمة الأسطول الألمانى وتحطيمه وإعادة غزو مدخل الشلد ، وتركز اهتمامها فى الدفاع عن مصالحها الشرقية وتنميتها . وكان الوضع يقتضى الاعتماد المتبادل بين بريطانيا وفرنسا لتستخلصا أراضى انتدابهما من رئيس الولايات المتحدة الذى لم يكن راغباً فى ذلك .

وكان الشرق الأوسط ـ بالطبع ـ منطقة المساومة . فما دام كليمنصو يرفض التفاهم فإن لويد جورج يتصلب فى أوروبا ويبذل معونته فى الخفاء لمطالب الأمير فيصل فى سوريا . ومن هذا الشد والجذب خرجت اتفاقية سان ريمو ، فتنازلت فرنسا عن حقوقها الإقليمية فى ولاية الموصل فى نظير حصة فى عمليات البترول المستقبلة ، وسحبت بريطانيا تأييدها للأمير فيصل . ولم تعترف فرنسا بفقدها للمقاطعة فحسب بل سلمت أيضاً بمطالب شركة البترول التركية فى مواطن بترول الموصل أيضاً .

وتنص اتفاقية سان ريمو فى أبريل سنة ١٩٢٠ على أن لفرنسا الحق فى الحصول على ٢٦ ٪ من كل ناتج صاف بسعر السوق . وفى حالة قيام شركة خاصة باستغلال البترول تحصل فرنسا على ٢٥ ٪ من رأس مال الشركة . ومع ذلك فقد كان مفهوماً طبقاً للبند السابع أن تكون هذه الشركة خاضعة للسيطرة البريطانية دائماً . وفى مقابل ذلك تقدم فرنسا التسهيلات التامة لإنشاء خط أنابيب يمر خلال الأراضى التى تخضع لها . « وسوف يسمح للحكومات الوطنية أو الشركات الوطنية ـ إذا شاءت ـ أن تشترك بنصيب لايزيد عن ٢٠ ٪ من رأس مال الشركة المذكورة » . وجدير بالملاحظة أن شركات البترول اقتطعت الأراضى على نحو يطابق توزيع الانتدابات فيما بعد . وإن المرء ليتساءل أيضاً ماذا كان يكون رد الفعل فى بريطانيا لو أن شركة أجنبية أرادت أن تطبق القول بأن الشركات « الوطنية » قد تشترك بنصيب لايزيد عن ٢٠ ٪ .

وقد شاعت روح التذمر فى نواحى العراق على أثر إذاعة أنباء اتفاقية البترول ، وإعلان الانتداب عليه دون موافقة السكان ، وكانت هذه القرارات خيانة كبرى بعد الوعود الكثيرة التى كان آخرها تأكيد نوفمبر سنة ١٩١٨ بأن الشعوب التى طال عليها استبداد الحكم التركى ينبغى أن تسترد حريتها كاملة لا رجعة فيها . وبرغم وجود ٦٠٫٠٠٠ جندى من القوات الانجليزية والهندية لم يكن من المستطاع تهدئة الثورة . وفى أكتوبر سنة ١٩٢٠ وصل سير برسى كوكس إلى بغداد ، وأخذ فى تكوين نظام مؤقت من كـ[illegible] العربية وإلى جانب كل منهم مستشار بريطانى .

ولكن سياسة الترقيع لم تكن تصلح لإدارة امبراطورية ، وكان

ونستون تشرشل الذى تولى وزارة المستعمرات فى ذلك الحين ، أعلم الناس بهذا ، فلم تكن الحاجة تدعو وحسب إلى تهدئة العراق وتوجيه نشاطه إلى صداقة بريطانيا ، بل كان الأمر يقتضى أيضاً إعادة النظر فى السياسة الامبراطورية جملة وتفصيلا على ضوء الحركة الوطنية العربية . وكانت المسألة ـ كما هو اليوم ـ مسألة تدابير استراتيجية . فمن المنتظر أن يخرج الوضع فى مصر من يد بريطانيا فى أى وقت ، وحينئذ يكون العراق وشرق الأردن وفلسطين القلعة التى تحلّ محلّ مصر إلى جوار قناة السويس .

وفى مارس سنة ١٩٢١ عقد تشرشل فى القاهرة مؤتمرا حضره كل حاكم بريطانى وكل قائد عام فى الشرق الأوسط ، وكانت أهم نتائج المؤتمر دعوة الأمير فيصل ابن الملك حسين ملك الحجاز من لندن وتنصيبه ملكا على عرش العراق . ولكن قبل أن يُستطاع ذلك كان الأمر يقتضى تنحية الزعماء أمثال طالب باشا النقيب وزير الداخلية فى الحكومة المؤقته من الطريق ، فقبض عليه بناء على طلب سير برسى كوكس فى ١٦ أبريل سنة ١٩٢١ وأرسل إلى سيلان . وحلّ المستشارون الانجليز فى كل مكان محل الرجال المحليين ، وأنشئت الأحزاب والصحف وموّلت بمعاونة الإدارة البريطانية لتهيئه قبول الشعب لفيصل . وقد انتقدت عصبة الأمم انتخاب فيصل ، وذكرت جرترود بل سكرتيرة سيربرس فى خطاب لها بتاريخ ٨ يولية سنة ١٩٢١ أنها لن تشترك مرة أخرى فى تنصيب ملك لأن ذلك يستدعى مشقة كبيرة .

على أن هناك فصلا ثانيا من تقرير عصبة الأمم عن العراق يستحق أن ننقل عنه ، وهو يروى كيف أن العرض البريطانى على

فيصل لم يحدث إلا بعد أن قبل أن تتحمّل بريطانيا مسئولية العراق أمام العصبة ووافق على توقيع معاهدة رسمية بهذا المعنى عندما يُنصّب ملكا . وفى ٢٣ أغسطس سنة ١٩٢١ أعلن الأمير فيصل ملكا على العراق وفقاً لخطة تشرشل فى أن تقوم بالعراق حكومة عربية قوية ذات نفوذ تكون دائماً صديقة لبريطانيا .

٣ ـ العراق بين الحربين

استوجبت أسباب داخلية وخارجية العمل على استقرار الأحوال فى العراق . فقد رفضت تركيا الاعتراف بفقدان منطقة البترول فى الموصل وأيدتها فرنسا حين رأت أن بريطانيا والولايات المتحدة تسيران إلى الاتفاق فى الشرق الأدنى على حسابها . والواقع أنه بعد شهرين من تنصيب الأمير فيصل على عرش العراق وقع فرانكلين بويون ممثل فرنسا معاهدة مع مصطفى كمال تعترف بتبعية الموصل لتركيا .

وجاءت مقاومة مطالب تركيا على يد الملك قسطنطين ملك اليونان الذى حارب تركيا بأموال وذخائر بريطانية على حين أخذت فرنسا جانب تركيا . وبرغم أن الملك قسطنطين قد هزم هزيمة ساحقة فى سقاريا ، فإن پوانكاريه كان أحوج ما يكون إلى معونة بريطانيا ؛ وكانت تركيا أيضاً ـ كما يقول هنرى دى جوفنيل المندوب السامى الفرنسى فى سوريا آنذاك ـ مضطرة إلى الخضوع لأن « بريطانيا منحت سيليسيا (وهى أرض تركية) طُعْماً لإيطاليا . . . وعجّل الخوف من نزول قوات إيطالية فى سيلسيا بإجراء تسوية بين بريطانيا والإمبراطورية العثمانية » .

على أن الهجوم الذى شنته شركات البترول الأمريكية كان أهم من ذلك كله ، فقبل إذاعة إتفاقية بترول سان ريمو كان الرئيس ولسن قد أرسل إحتجاجاً ، ولوّح جون ديفيز سفير الولايات المتحدة فى بلاط سان جيمس بأن بريطانيا تحاول فى هدوء أن تحتكر البترول فيما بين النهرين كجزء من سياستها البترولية العامة . وطالبت الولايات المتحدة بأن تشترك على أساس المساواة بناء على مبدأ « الباب المفتوح » . وقد استمر الخلاف الدبلوماسى ثمانية عشر شهراً ، ثم انتهى باتفاق البترول الذى عقده سير جون كادمان مع شركة ستاندر ، وانتهت به أيضاً المراسلات العنيفة بين وزارة الخارجية الأمريكية ولورد كيرزون . واضطرت بريطانيا إلى الترحيب بدخول شركة ستاندرد فى بترول الموصل وغيرها من المناطق ، وذلك لأنها كانت قبل كل شىء بحاجة إلى معونة أمريكا فى مؤتمر نزع السلاح البحرى الذى كان منعقداً إذ ذاك .

أما فيما يتصل بالعراق فقد كان لاتفاق البترول الإنجليزى الأمريكى ثلاث نتائج حاسمة :

أولا : اضطرت شركة البترول الإنجليزية الإيرانية إلى أن تبيع نصف أسهمها (أى ٢٥ ٪ من جملة الأسهم) فى شركة البترول التركية إلى اتحاد الشرق الأدنى *Near East Corporation* وهو يمثل شركات بترول «بان أمريكان» وستاندرد (نيويورك) ، وستاندرد (نيوجرسى) ، وتكرير الاطلنطى والبترول والنقل ، واتحاد بترول الخليج ، وكان هذا أهم ما فى الصفقة .

ثانياً : سحبت الولايات المتحدة تأييدها المستور من الأميرال تشستر الذى كان يطالب بالاعتراف بامتيازه التركى القديم فى إقليم الموصل .

وبدلا من ذلك أيد الرئيس هاردنج دبلوماسياً شركات البترول الأمريكية الكبرى التى كانت تريد الآن أن تتنازل تركيا عن أية مطالب لها فى ولاية الموصل .

وكان من النتائج الفرعية للرغبة فى التفاهم مع تركيا أن كفت الولايات المتحدة فجأة عن دفاعها الحار عن الأرمن المشردين المطاردين. وقد وجّه السيد فاهان كاردشالين محامى وفدالجمهورية الأرمنية إتهامات خطيرة إلى حكومة الولايات المتحدة ولكنها تجاهلتها ولم ترد عليها . وقد كتب إلى السناتور بواراه يقول :

« عزيزى السناتور

أنا أتهم وزيرين فى حكومة الولايات المتحدة بأنهما ساوما على قضية الأرمن فى مؤتمر لوزان وتآمرا على طرد حوالى مليون أرمنى من أرض أجدادهم فى نظير نصيب من بترول الموصل ، وأنهما يضعان الخطط الآن للاستيلاء على مواطن البترول التى تقع فى وطن أولئك الضحايا المهجور»

ثالثاً : اشتركت الولايات المتحدة مع بريطانيا فى كفاحها لمنع نصف المليون الكردى الذين يقطنون منطقة الموصل من أن يخضعوا للحكم التركى أو يصبحوا أمة مستقلة . ولم تكن عداوة الأكراد للحكومة العراقية الجديدة أمراً غير مرغوب فيه من جانب بريطانيا ، فقد كانت تذكّر الملك فيصلا وأصدقاءه بأن سلاح الطيران البريطانى لاغناء عنه فى إخضاع القبائل الجبلية ، وأن بريطانيا قد تميل إلى استقلال الأكراد إذا أبرم العراق أمراً قبل استشارة الحكومة البريطانية وموافقتها . وبرغم أن السياسة الإمبراطورية ما كانت لتفكّر جديا فى منح الحكم الذاتى التام

لشعب يقطن نقطة حيوية كالموصل ، إلا أن الأمر كان يستلزم تدبّر حكومة العراق المركزية . ومن جهة أخرى كانت ثورات الأكراد المتكررة فى سبيل الاستقلال أمراً معلقاً وكان إخمادها واجباً ، وقد عبر هارولد نيكولسن عن الوضع تعبيراً مصقولا فقال : « لقد عاد الأكراد الذين رفضوا أن يبدوا أى رغبة فى التعصب لجنسهم حين أردنا منهم ذلك فتنبهوا إلى النقاط الأربع عشرة عام ١٩٢٢ ، وتلك لحظة متأخرة جداً » .

وهكذا كانت الإشارة إلى نقاط ولسن الأربع عشرة غير ذات موضوع حين صُدق على المعاهدة الإنجليزيه العراقية التى عقدت عام ١٩٢٢ . وأصبحت الولايات المتحدة شريكاً أخرس فى الانتهاك الفاضح لاستقلال العراق الموعود ، ولعلها كانت مغتبطة بأن بريطانيا — لاهى نفسها — هى التى تهدر الكلمات الزائفة عن العدالة وغيرها من العبارات الطنانه التى كثر استخدامها فى المؤتمرات الدولية فى سان ريمو وجنوا ولوزان.

وباختصار اضطرت الحكومة البريطانية العراق إلى أن يعترف بريطانيا بالانتداب وبأن « ترشده » — ويالها من كلمة مواتية ! — فى السياسية الخارجية والمالية ووضع الدستور . وكان من شروط الانتداب البريطانى حماية العراق بواسطة القواعد الحربية والمطارات وأن يكون تقدير عدد القوات المسلحة العراقية وطبيعتها أمراً يسوّى بالاتفاق المتبادل ، كما أن العراق لا يعيّن أى موظف أجنبي إلا بعد التفاهم مع بريطانيا . تلك كانت الشروط التى تحط بالطبع من قدر أية حكومة مستقلة . ولذلك لم يكن من المستغرب أنه لم يوافق على المعاهدة العراقية

الانجليزية فى مارس سنة ١٩٢٤ إلا ٣٧ نائباً من مائة نائب تغيّب منهم ٣١ نائباً .

وبعد أن سويت الأمور على هذا النحو حصلت شركات البترول البريطانية والأمريكية والهولندية والفرنسية على اعتراف البرلمان العراقى بمطالب شركة البترول التركية . ونالت الشركة امتيازاً مدته خمسة وسبعون عاما للبحث عن البترول واستغلاله فى جميع أنحاء العراق باستثناء حقول بترول نفط خان فى شمال شرق بغداد التى تملكها شركة نفط خانقين والمنطقة الجنوبية . واشتمل الترخيص على شرط يقضى بأنه فى خلال مدة معينة تختار أربعة وعشرون قطعة مربعة مساحة كل منها ثمانية أميال مربعة من مجموع ٩٠ر٠٠٠ ميل مربع وتمنح الأراضى الباقية بعد ذلك لمن يقدم أكبر عطاء .

وفى ٥ يونية عام ١٩٢٦ جاء دور تركيا فى الخضوع للضغط المشترك من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ، فقبل مصطفى كمال «خط بروكس» الذى يجعل مقاطعة الموصل من نصيب مملكة العراق . وكانت لجنة من عصبة الأمم قد ذكرت بوضوح فى عام ١٩٢٤ أن بريطانيا تعتبر الموصل من ممتكاتها . وفى مقابل ذلك تحصل تركيا على ١٠ ٪ من الأرباح المستقبلة لشركة البترول التركية فى الخمسة والعشرين عاما التالية ثم بدّلت التسوية بعد ذلك فأصبحت تقتضى بأن تدفع الحكومة العراقية مبلغ ٥٠٠ر٠٠٠ جنيه فحسب .

وقد وقعت كل هذه الخلافات التى كانت حربا صريحة غالبا ملحّة دائماً بين المصالح المختلفة قبل أن ينتج برميل واحد من البترول تجاريا . ولكن الآن وقد سويت الخلافات السياسية والاقتصادية نوعا من

التسوية ، بدأت شركة البترول التركية التى كانت قد اختارت فى نفس الوقت عشر قطع للإختبار ؛ تعمل بجد . وفى ١٤ أكتوبر سنة ١٩٢٧ انبثقت أول بئر كبيرة للبترول فى بابا كركر، وفى العام التالى أعيد تقسيم الأنصبة فى شركة البترول التركية بعد مساومات شديدة . فاتفقت شركات البترول الانجليزية الإيرانية والهولندية الملكية وشل وتقدّم الشرق الأدنى (١) والفرنسية (والأخيرة تمثل المصالح الفرنسية والبلجيكية) على أن يكون لكل منها ٢٣٫٧٥ ٪ من الأسهم فى شركة البترول التركية . وحصل كالوست چوبنكيان الأرمنى على ٥ ٪ فى مقابل خدماته التى ساعدت فعلا على إدخال الموصل فى منطقة المؤامرة الانجليزية الأمريكية .

وبحلول عام ١٩٢٨ كانت عمليات التنقيب تغطى ٧٢ ميلا مربعاً تقريباً من مجموع منطقة الإمتياز التى تبلغ ١٩٢ ميلا مربعاً ، ولكن من الغريب إنه برغم كشف ثلاثة حقول كبيرة حول كركوك وقيّاره والحضر فأن الإنتاج التجارى لم يبدأ إلا بعد ذلك بخمسة أعوام . وقد وجه لورد كادمان نفسه الانتباه إلى أن الباب المفتوح على مصراعيه قد يقلل من قيمة الدعوة إلى الدخول . على أنه لم يعلن مع ذلك أن شركات البترول الانجليزية الأمريكية التى كانت تسيطر فى الواقع على شركه نفط العراق لم يكن يعنيها بأية حال زيادة البترول المعروض فى الأسواق العالمية ؛ وقد عمّق كساد البترول بعد عام ١٩٢٩ هذا الاتجاه . والواقع أن شركه ستاندرد وشركه البترول الانجليزية الإيرانية قد أخذتا العراق

(١) *Near East Development Co.* وكانت هذه الشركة فى ذلك الوقت قد استولت عليها شركه ستاندرد (نيوجرسى) واتحاد بترول الخليج *Gulf Oil Corporation.*

منذ البداية على أنه احتياطى قيّم لا ينبغى أن يقع فى أيد أخرى ، وتجب السيطرة عليه إذا دعت الحاجة يوماً إلى إستغلاله . وكانت بريطانيا ترى فى بترول الموصل — إلى جانب اعتبارات أخرى — تهديداً صالحاً فى حالة ما إذا تغالى شاه إيران فى طلباته ، فمن المستطاع دائماً على أية حال زيادة الإنتاج من بترول العراق فى وقت السلم على حساب إيران وتقليل حصتها تبعاً لذلك .

وفى عام ١٩٣٠ اقتضى الأمر مزيداً من توضيح العلاقات بين المملكة العراقية والحكومة البريطانية . فقد ثقل وطء الانتداب المفروض على العراق فطالب بريطانيا بأن « تنصح » عصبة الأمم بانهاء الانتداب تنفيذاً للوعود السابقة ، ووافقت بريطانيا وقبل العراق عضواً فى عصبة الأمم عام ١٩٣٢ . وكما حدث فى إيران أنشئت مصالح مشتركة ارتفعت إلى مستوى المحالفة الوثيقة بين الارستقراطية المحلية وشركة نفط العراق . ثم إن بريطانيا ضمنت استمرار نفوذها عن طريق معاهدة أخرى وقعت فى يونيه عام ١٩٣٠ مدتها خمسة وعشرون عاماً .

وهـذه المعاهدة التى تنظم العلاقات فى الوقت الحاضر بين بريطانيا والعراق ، تحتفظ لبريطانيا بجوهر امتيازاتها فى الوقت الذى تعترف فيه للملكة العراقية بالسيادة ، فهى تنص على «المفاوضة الكاملة الصريحة» ، لكل ما يتصل بالشئون الخارجية ، وتجعل العراق حليفا لبريطانيا فى حالة الحرب ، وتضع السكك الحديدية والأنهار والموانى والمطارات وغيرها من وسائل المواصلات تحت طلب بريطانيا ، وتعطى لبريطانيا الحق فى اختيار محطات جوية قرب البصرة وغرب الفرات . وأهم من هـذا كله الملحق التابع للمعاهدة الذى ينص فيما يتصل بهنيدى والموصل على أنّ

« جلالة ملك العراق سوف يؤجر لجلالة ملك بريطانيا مدة سريان المعاهدة ، المواقع المناسبة لراحة القوات البريطانية فى تلك البقاع » .

وبعد قليل أدخل تعديل على العلاقات بين الحكومة العراقية وشركة بترول العراق ، فقد أحسّ الطرفان لأسباب مختلفة أن الاتفاق الأصلى يجب تحسينه . فالشركة تريد العدول عن نظام القطع الذى يحدّ من قبضتها على مواطن البترول ، على حين كان ملك العراق يريد حصة مضمونة مع الانصراف المقصود عن استغلال الحقول .

وعلى ذلك عقدت إتفاقية جديدة عام ١٩٣١ تحدد امتياز الشركة بمقدار ٣٢,٠٠٠ ميل مربع شرق الدجلة على أن تدفع الشركة للعراق حصة لا تقل عن ٤٠٠,٠٠٠ جنيه استرلينى .

ولم تكن فرنسا راضية ألبتة عن تأخير استغلال البترول ، فقد كان اشتراكها فى شركة بترول العراق استثمارها الوحيد الذى يستحق الذكر فى موارد البترول الخارجية . ثم إن بريطانيا لم تعد تهتم بمد خط الأنابيب المقترح عبر الأراضى التى تحتلها فرنسا . فقد أصبحت شرق الأردن وفلسطين جزءاً لا يتجزأ من كتلة الشرق الأوسط البريطانية ، وكان من الأسلم لها — وخاصة فى حالة الحرب — أن يمرّ ما قد تنتج من البترول فى المستقبل فى كركوك ، عبر بلاد تسيطر عليها بريطانيا على طول الطريق. على أية حال لم يكن من حسن السياسة أن تجعل لفرنسا قبضة على بترول العراق لسيطرتها على شريانه إلى البحر الأبيض . وأخيراً تمّ التفاهم عام ١٩٣٠ ، فبنى خط أنابيب مزدوج يجرى متوازياً إلى الحديثة على الفرات

ثم يتفرّع منـــه فرع إلى طرابلس فى سوريا ويتجه الآخر عبر شرق الأردن إلى حيفا بفلسطين .

° ° °

وحين أخذ الكساد الاقتصادى يخف ، وأخذت سحب الحرب تتجمّع فوق القارات بدأت شركة بترول العراق الإنتاج على نطاق واسع. ففى مدى عام ارتفع الناتج من ١١٥,٠٠٠ طن عام ١٩٣٣ إلى ٣,٧ مليون طن عام ١٩٣٤ . وأخذ خط الأنابيب الذى يبلغ طوله ٦٢٠ ميلا إلى حيفا والذى حدّد لافتتاحه عام ١٩٣٥ يسحب البترول قبل الموعد بعام . وحصل العراق لأول مرة منذ منح الامتياز على ٤ شلنات عن كل طن من البترول المنتج ، وبدأ عام ١٩٣٥ يحصل على زيادة قدرها ٦,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استرلينى هى الزيادة المحدده إذا تعدى الانتاج ٤ مليون طن فى السنة .

وفى عام ١٩٣٦ أصابت شركة بترول أخرى أهمية موقوتة ، تلك هى شركة بترول الموصل خليفة شركة *British Oil Development Co.* التى تأسست عام ١٩٢٧ برأس مال ألمانى إيطـــالى سويسرى . وكان نفوذ إيطاليـــا قد توغّل فى الشركة فى خريف عام ١٩٣٥ بعد قليل من أزمة الحبشة ، وانسحب عدد من المديرين البريطانيين من مجلس الإدارة وحل محلهم إيطاليون ، والغرض من هـــذه الخطوة غير واضح فيما عدا كونه جزءاً من سياسة التهدئة ، ومعاونة إيطاليا بذلك لا تجدى لأن إنتاج البترول ونقله يكاد يتعذر إلا بمساعدة خط الأنابيب إلى البحر الأبيض . ومن جهة أخرى ربما كان انعكاس الآية بعد ذلك « مكافأة » لشركات البترول البريطانية . فى صيف ١٩٣٦

انسحب الممثلون الأيطاليون الستة وكذلك ممثل ألمانى وحل محلهم ثلاثة مديرين يتصلون بشركة البترول العراقية . ومن ذلك الحين أصبح رأس مال شركة نفط الموصل بريطانياً خالصاً وكذلك الحال مع شركة نفط البصرة التى تأسست عام ١٩٣٨ .

واتفق فيما بين عامى ١٩٣٦ ، ١٩٣٨ وقوع عدة انقلابات فى العراق ، فتسلم ساسة من أعداء بريطانيا فى الجيش والحكومة مقاليد الأمور ، وكانوا يعبرون عن سخط صادق إلى حدّ ما ، وكانوا من جهة أخرى يعملون على أرضاء أطماعهم الشخصية بحض القبائل على الثورة وتملق الفاشية . وقد أحرج ذلك بريطانيا مرة أخرى لأنها لم تكن تريد أن تشجع ـ ولو ضمناً ـ الضغط الشعبى ضد الشيوخ وملاك الأراضى . وبعد أن لقى الملك غازى الأول مصرعه وهو يقود سيارته فى أراضى القصر فى أبريل سنة ١٩٣٩ ، أسلمت الفتن فى البلاد مقاليد الحكم إلى وزارة معروفة بعدائها لبريطانيا . وفى الوقت نفسه أشاع مصرع الملك غازى شائعات قبيحة تشبه تلك التى ذاعت عقب وفاة الملك فيصل الأول الغريبة فى برن فى سبتمبر سنة ١٩٣٣ التى زادها غموضاً أن مدير الفندق الذى كشف موت الملك مات هو أيضاً فى نفس اليوم . وكان الوطنيون ذوو النفوذ فى العراق يعتبرون الملكين من أصدقاء بريطانيا ، وهناك مايدل على مؤامرة ضد الملك غازى عام ١٩٣٩ ، وضع خطتها أتباع بكر صدقى وحكمت سليمان المعاديين لبريطانيا .

وفى خلال الحرب تجمعت فى العراق العقبات ، فلم يقتصر الأمر على أن بريطانيا واجهت فى الحكم رجالا من أعدائها ، بل أخذت سياسة

التقييد التى اتبعتها شركة نفط الرافدين تؤتى ثمارها الفاسدة . فإن خط الأنابيب المزدوج الذى يصل بين كركوك والبحر الأبيض قد بنى ليسحب كمية من الناتج من بترول العراق تبلغ أربعة ملايين طن فى السنة بتحديد الكارتل . على أنه من الحق أن حكم فيشى فى سوريا فرض إغلاق خط الأنابيب الذى يبلغ طوله ٣٥٠ ميلا إلى طرابلس ، وأن دخول إيطاليا الحرب كاد يوقف حمولة ناقلات البترول فى البحر الأبيض . ومع ذلك فكل هذه العراقيل كانت النتيجة المشتركة لنفس الأسباب : الاحتكار والتهدئة والتقييد .

ومن سوء الحظ أننا لا نستطيع أن نعرف المركز المالى لشركة نفط الرافدين لأن نجاحها وفشلها يختفيان وراء ميزانيات شركات البترول التى تتألف منها . يبلغ رأس مال المساهمين الآن(١) ١٤٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه استرلينى ، كما بلغت مدفوعاتها حوالى عشرة ملايين من الجنيهات عن حصة العراق من الإنتاج الذى بلغ أربعين مليون طن بين عامى ١٩٣٤ ، ١٩٤٥ . وأسعار بورصة الأوراق المالية ناقصة الدلالة كذلك لأنه ليس هناك أسهم متداولة باسم شركة نفط الرافدين . ومع ذلك فالمعروف على العموم أن الأرباح من كركوك التى تحوى حوالى بليون طن من احتياطى البترول تعد أعلى الأرباح .

ويمكن تكرير البترول المأخوذ من آبار لا تزيد عن خمسين بئراً تكريراً محليا فى معامل تكرير حيفا التى كانت جملة قدرتها ٢ مليون طن فى بداية الحرب ؛ وهذه المعامل التى يشترك فى ملكياتها شركة البترول الإنجليزية الإيرانية والشركة الهولندية الملكية وشل قد وسعت أخيراً ،

(١) سنه ١٩٤٨ .

وسوف تبنى شركة ستاندرد (نيوجرس) وشركة سوكونى فاكوم وهما شريكتان فى شركة نفط الرافدين ، معامل تكرير فى طرابلس .

وقد تواترت الإشاعات أخيراً بأن شركات البترول الأمريكية استطاعت أن تشترى أسهماً جديدة فوق أسهمها من شركة نفط الرافدين وشركة البترول الانجليزية الإيرانية ، ولكن لم يستطع الحصول على مايؤيد ذلك . ولاشك أن شركة ستاندرد لن يثار فى وجهها اعتراض إذا استولت على الأسهم الفرنسية فى شركة نفط الرافدين ، وتأييد أمريكا الصامت لموقف بريطانيا من فرنسا فى الشرق الأوسط دليل على أية حال على أن شركات البترول الأمريكية تأمل فى أن ترث فرنسا .

ومن الناحية السياسية تتجه الأحداث فى طرق معروفة ، فالعراق يريد إعادة النظر من جديد فى صداقته « الأبدية » مع بريطانيا ، ولا غرابة بالطبع فى أن العراق يريد إنهاء ما يحد من استقلاله . ومن جهة أخرى أخذت الملابسات القديمة تتكشف عن وضع جديد . أعنى مركز العراق فى جامعة الدول العربية التى عاونت وزارة الخارجية البريطانية على انشائها ، وكانت تهدف بذلك إلى ابقاء السيطرة على الشرق الأوسط فى أيدى بريطانيا الخيرة ! . وطبيعى أن وزارة

الخارجية البريطانية كانت ترمى عن طريق هذه المنظمة الجديدة [١] إلى ألا يحدث فى الشرق الأوسط إلا أقل ما يمكن من التغييرات الاقتصادية والسياسية مع مناورات مستترة فى الغالب ضد الاتحاد السوفيتى.

وهكذا كان البترول والامبراطورية مرة أخرى شريكين لا ينفصلان — على أن ما يجعل للموصل دلالة خاصة هو أن حقلا لم ينتج حتى اليوم وبعد أعوام كثيرة من التأخير المقصود، أكثر من واحد بالمائة من مطالب العالم من البترول، كان موضوع هذه المنافسة الوحشية العنيفة. وهذا دليل جديد على مدى ماتذهب إليه الشركات وحكوماتها فى بحثها وراء البترول.

---

(١) هذا رأى المؤلف (فى سنة ١٩٤٩) فى الجامعة العربية. وربما كانت بريطانيا تقصد فعلا من وراء تشجيع فكرة إنشاء الجامعة العربية أن يتهيأ لها السيطرة من وراء ستار على مقاليد الأمور الاقتصادية والسياسية فى الشرق الأوسط. بيد أن المستقبل بدد آمالها؛ فإن يقظة الوعى القومى فى مختلف البلاد العربية، وتحقق النهضة فى مصر على يد قادة ثورتها واتخاذهم خط سياسة الحياد الحر الكريم، والتفاف أعضاء الجامعة العربية حول هذه السياسة القومية الرشيدة، كل هذا جعل الجامعة العربية اليوم قوة دولية جبارة تقف متحدة فى وجه مطامع الاستعمار وتكشف حيله ودسائسه.

« ف . الشنبطى »

صحراء العرب

obeikandl.com

obeikandl.com

١ـ البلاد السعودية تتجه إلى الصدارة

منذ أعوام قليلة هزّت الصحافة والجمهور فى الولايات المتحدة حملة بترولية جديدة من حملات التخويف ، فأعلن رسمياً ـ كما حدث بعد الحرب العالمية الأولى ـ أن الاحتياطى الأمريكى من البترول يتناقص بدرجة كبيرة حتى أنه فى مدى خمسة عشر عاماً سوف تضطر البلاد إلى إستيراد البترول بكميات كبيرة بل وسوف تواجه فعلا نضوب آبارها . كانت هذه النذر الرسمية كما حدث فى المرة الماضيه أيضاً جزءاً من محاولة الانتفاع إلى أقصى حد بزيادة قوة الولايات المتحدة ومركزها فى العالم . وحين انتهت الضجة كانت شركات البترول قد حققت غرضها ، فقد أعد الرأى العام الأمريكى لمساعدة شركات ستاندرد وبترول الخليج و بترول تكساس فى حملتها على الشرق الأوسط وعلى البلاد السعودية بوجه خاص .

وكان معروفا — بالطبع — منذ حين أن البلاد السعودية تحتوى على مواطن هائلة من البترول العالى الدرجة . وكان الملك ابن سعود يتلقى منحة سنوية من شركات البترول البريطانية فى نظير إمتياز مطلق — أعنى بذلك ترك البترول فى الأرض ـ ولم يلبث الملك ـ مع ذلك ـ أن وجد من الأنفع له الاعتماد على شركات البترول الأمريكية الغنية القوية . وفى عام ١٩٣٣ نالت الشركة المعروفة الآن بشركة البترول العربية الأمريكية وهى فرع من شركة استاندرد كاليفورنيا وبترول تكساس ، إمتيازاً يشمل ٠٠٠ر١٦٠ ميل مربع يعقد لمدة ستين عاماً . وأضيف إليها ٠٠٠ر٨٩ ميل مربع أخرى بملحق للاتفاقية الأولى .

وبدأ الحقل الرئيسى فى دمّام العمل سنة ١٩٣٧، وبعد عام كان ناتجه

المسجل ٦٧ر٠٠٠ طن . ولا شك أنه قد وجدت صعوبات فى التكرير والنقل ، وقد فسّر بها صغر الإنتاج قبل الحرب فى هذا الحقل الذى يعتبر من أغنى حقول العالم مستقبلا . ولكن كان من الأجدر الاعتراف بأن عدم التغلب على تلك العقبات كان يرجع إلى تدابير التضييق التى انقصت الانتاج الأمريكى فى الكويت والبحرين كما قيدته فى البلاد السعودية. ففى سنوات ١٩٢٠ وما بعدها كان ثمن دخول الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط إتفاقية «الخط الأحمر» الذى يحتم على شركات البترول الأمريكية ألا تعرض فى السوق نصيبها من الإنتاج المحلى حيثما كانت الشركات البريطانية تبيع ، وعليها ـ قبل كل شىء ـ ألا تستغل أى موطن فى الشرق الأوسط كله تقريباً إلا بعد موافقة الشركات البريطانية الفرنسية . وعلى أية حال فقد أعلن فرانك نوكس وزير البحرية الأمريكية عام ١٩٤٥ « أن هاتين الشركتين (شركة استاندرد كاليفورنيا وتكساس) فيما أظن لم تتمكنا من العمل على نطاق واسع بل على أى نطاق ولكنهما دفعتا مقدماً للحكومة العربية مبالغ من حصتها المنتظرة التى تصل إلى عدة ملايين من الدولارات»

على أنه فى أثناء الحرب تحسنت قوة الولايات المتحدة النسبية على حساب بريطانيا ، وأصبحت اتفاقات الكارتل السابقة التى تتناسب مع مراكزهما النسبية عتيقة فصرف عنها النظر . وكانت الخطوة الأولى أن وزارة الخارجية الأميركية أيدت عام ١٩٤١ منح قرض للملك ابن سعود . وفى ١١ فبراير سنة ١٩٤٤ ذكرت جريدة نيويورك تايمز أن « الولايات المتحدة وبريطانيا قد رتبتا تمويل الحكومة العربية . ولما كانت البلاد السعودية تقع فى دائرة النفوذ البريطانى فإن تنفيذ ترتيبات التمويل

ستكون عن طريق قرض تقدمه الولايات المتحدة لبريطانيا على أن تدفع منه ٢٥ مليوناً من الدولارات للملك ابن سعود » . ولكن التفاهم بين الولايات المتحدة وبريطانيا لم يتم إلا بعد أن نجحت بريطانيا فى سبق شركات البترول إلى اقراض البلاد السعودية .

والواقع أن الروابط المالية التى ظلت تربط بين ابن سعود وبريطانيا كانت تسبب صراعاً مستمراً لشركتى ستاندرد وتكساس. وفى ربيع ١٩٤٣ ذهب مستر كولير عن شركة استاندرد ومستر روجرز عن شركة تكساس إلى واشنطن للحصول على تأييد رسمى لشركة البترول العربية الأميركية . وفى يونيه أنشأت الولايات المتحدة اتحاد احتياطى البترول *Petroleum Reserves Corporation* وغرضها الأساسى كما لخّصه مستر آيكس مدير المجهود الحربى للبترول فى خطاب ألقاه بشيكاغو يوم ١١ نوفمبر سنة ١٩٤٣، قال : « إذا عجز رأس المال الخاص والمجهود الخاص عن إيجاد مكانة قومية فى هذا الحقل والاحتفاظ بها فإن مساعدة الحكومة واشتراكها قد يكونان ضروريين . ومؤسسة احتياطى البترول موجودة لهذه الأغراض حينما وحيثما دعت الضرورة» .

وبعد شهرين كانت آمال مستر كولير ومستر روجرز قد أعلنت على أنها سياسة الحكومة . وقد كتب وزير الداخلية رهو مستر آيكس أيضاً تحت عنوان « ان بترولنا ينفد » : « إن رأس مال امبراطورية البترول يتحرك نحو الشرق الأوسط ، إلى الخليج الفارسى والبلاد المجاورة كالبلاد العربية السعودية والعراق وإيران والكويت والبحرين وربما أفغانستان أيضا ، وهو يتحرك بسرعة . » ومضى يرسم خطوط « سياسة خارجية

للبترول ، وذكر أن شركة استاندرد وتكساس بالذات تحتاجان إلى مثل هذه السياسة لتأييدهما فى البلاد العربية السعودية .

وفى أول فبراير سنة ١٩٤٤ تقدمت بعثة الولايات المتحدة الفنية للبترول بتقرير إلى رئيس الجمهورية ومديرى اتحاد احتياطى البترول ، وجاء فى أول تقرير : « إن مركز الثقل فى الإنتاج العالمى للبترول أخذ ينتقل من منطقة خليج المكسيك والبحر الكاريبى إلى الشرق الأوسط إلى منطقة الخليج الفارسى ، ويبدو أنه سيظل ينتقل حتى يستقر نهائياً فى تلك المنطقة . »

كان ذلك هو التمهيد للقنبلة التى انفجرت فى المناقشة العامة بجلسة الكونجرس الأمريكى يوم ٤ فبراير سنة ١٩٤٤ ، ففى ذلك اليوم دخلت الولايات المتحدة لأول مرة فى التاريخ فى شركة تجارية مع الصناعة الأميركية . فقد جمع اتحاد احتياطى البترول وشركة البترول العربية الأميركية التى تعمل فى المملكة السعودية العربية وشركة *Gulf Exploration* التى تعمل فى إمارة الكويت ، قواتها « لمعاونة هذه الشركات الأميركية الخاصة فى تقدم مصالحها البترولية فى المناطق التى يشملها هذا الاتفاق . »

وكان الاتفاق يشمل من الناحية الفنية إنشاء خط أنابيب طوله ألف ميل من منطقة الخليج الفارسى إلى البحر الأبيض وقدرت تكاليفه بما بين ١٣٠ ، ١٦٥ مليون دولار .

وكان الأمر يعنى من الناحية التجارية أن شركات البترول الأمريكية الكبرى قد أقدمت على مشروع هائل واحتاجت إلى معونة وزارة الخارجية الأميركية الدبلوماسية على نحو ما تتمتع شركة البترول الانجليزية

الإيرانية وغـــيرها من شركات البترول البريطانية بمساعدة الحكومة البريطانية. أما من الناحية السياسية فقد كان بداية فترة المصالح الأميركية المباشرة والتدخل الأمريكى فى الشرق الأوسط .

ولكن بناء ألف ميـل من خط الأنابيب لا يحتاج إلى موافقة ابن سعود وحده بل إلى سماع بريطانيا، وهى صاحبة نفوذ كبير عند المملكة العربية السعودية ، وتسيطر - قبل كل شىء - على كل النهايات الصالحة والأقاليم الاستراتيجية التى توصل خط الأنابيب بالشاطىء .

وكان واضحاً منـذ البداية أن الولايات المتحدة تسعى إلى تسوية كاملة وأن بريطانيا ليست فى مركز يسمح لها بتجاهل المطالب الأميركية ، وهكذا حلت لحظة المساومة مرة أخرى ، فجرت فى عامى ١٩٤٤ ، ١٩٤٥ مفاوضات فى واشنطن بين لورد بيفربردك ومصالح البترول البريطانية من جهة ، وبين مستر آيكس ومصالح البـترول الأميريكية من جهة أخرى . وكانت الخاتمة الرسمية إتفاقية أخرى وقعت نهائياً فى ٢٤ سبتمبر سنة ١٩٤٥ وتشمل العبارات المعتادة عن السلام الدائم والصداقة والفرص المتكافئة بين الأمم جميعاً . وكانت جريدة نيويورك تايمز فى ١١ فبراير سنة ١٩٤٤ قد لمحّت إلى أساس الإتفاقية وغرضها فقالت : « تقضى الخطط الحالية بأن يكون تنمية صناعة البـترول وأعمـالها فى إيران والعراق لبريطانيا وحدها . ومع ذلك فإن حكومة الولايات المتحدة سوف تقرض بريطانيا القروض التى تسهل هذه التطورات . »

وباختصار فى مقابل خط الأنابيب وإلغاء اتفاق (الخط الأحمر) فإن شركات البـترول الأميريكية لا تتدخل فى الأماكن التى استقرت

فيها شركات البترول البريطانية ، وستقوم بمساعدة بريطانيا من أجل استقرارها المالى . أيكون من قبيل التأمل المحض أن نقول إن اتفاقية البترول فى واشنطن، واتفاقية الطيران المدنى التى تلتها ، كانتا مقدمة محتومة للقرض الأمريكى ؟ على أية حال لقد نجح الضغط الأمريكى ولم يعترض ابن سعود ـ الذى تأثر أولاده الذين زاروا الولايات المتحدة بما تتمتع به من ثروة وقوة ـ على مرور خط الأنابيب فى أراضيه ، وقد وقع لورد جورت على إتفاق لمدة خمسة وسبعين عاماً تمنح فلسطين بمقتضاه شركتى استاندرد وتكساس الحق فى مدّ خط الأنابيب إلى حيفا على البحر الأبيض .

وقد حصلت شركات البترول البريطانية والسياسة البريطانية فى فى الشرق الأوسط من اتفاقية واشنطن على نتيجتين فى مصلحة بريطانيا، والواقع أنهما كانتا أساس تفاهم بريطانيا : الأولى : أن الولايات المتحدة أعطت لبريطانيا كل معاونتها الدبلوماسية وضغطها السياسى فى منطقة الشرق الأوسط كما يتضح من عرض قضية إيران على هيئة الأمم المتحدة ؛ فالشرق الأوسط أصبح منطقة بريطانية . الثانية : أن رئيس جمهورية الولايات المتحدة اضطر إلى أن يعنى عناية تامة بمخاوف العرب، وعلى ذلك أخذت وزارة الخارجية الأميركية تسحب تدريجاً عطفها وتأييدها لقضية الصهيونية فإن الحصول على مخرج لبترول البلاد السعودية أصبح حجر الزاوية فى سياسة الولايات المتحدة الخارجية .

وهكذا وجدت السياسة الامبراطورية البريطانية فى البترول مادة طيبة للمساومة ، برغم أنه كان من الواضح أن مستر بيفن يريد اتجاه

السياسة الأميركية والبريطانية فى الشرق الأوسط وخاصة فى المسئولية السياسية والحربية المشتركة التامة . وسواء أقدّم هذا العون أم لا ، فإن هناك حقيقة — لا ينبغى تجاهلها — وهى أنه حين يقوى نفوذ شركات البترول الأميريكية ونفوذ الولايات المتحدة فى هذه المنطقة قوة كافية ، فإنهما سوف تبذلان كل جهد لدفع بريطانيا إلى المؤخرة .

وقد أيد هذا الاتجاه اتفاقان عقدا أخيراً . الأول أعلن فى ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٤٦ ويقضى بأن تبيع شركة البترول الإنجليزية الإيرانية (كميات كبيرة) من البترول الخام لشركة ستاندرد نيوجرس وسوكونى ڤاكوم لمدة تتراوح بين عشر سنين وعشرين سنة . ويتصل إتمام الصفقة بما تؤدى إليه الإبحاث عن بناء خط أنابيب من الخليج الفارسى إلى البحر الأبيض ، ولهذه الغاية أنشأت الشركات الثلاث شركة جديدة وهى شركة الشرق الأوسط للأنابيب. *Middle East Pipelines Ltd.* لبناء خط الأنابيب هذا لتنتفع به حقول البترول فى إيران والكويت

والاتفاق الثانى الذى أذيعت نصوصه الكاملة يوم ١٢ مارس سنة ١٩٤٧ قبل خطبة الرئيس ترومان عن العون الأمريكى لليونان وتركيا بساعات قليلة ، ينص على أن تقدم شركة استاندرد نيوجرس وشركة سوكونى ڤاكوم قرضاً مصرفياً *Bank Lean* قيمته ١٠٢ مليون دولار إلى شركة البترول العربية الأميركية ، يضاف إليها ١٢٥ مليون دولار أخرى تقدمها مجموعة من البنوك إلى شركة أنابيب عبر بلاد العرب *Trans Arabian Pipeline Co.*، وهى فرع من شركة البترول العربية

العربية الأميركية وتملكها شركات ستاندرد كاليفورنيا وتكساس واستاندرد نوجرسى وسوكونى ڤاكوم .

وكانت الشركة العربية الأمريكية حتى هذا الاتفاق ملكا للشركتين الأوليين ولكن شركتى استاندرد جرسى وسوكونى ڤاكوم حصلتا على نصيب فيها (يقال أن لجرسى حوالى ٣٠ ٪ ولسوكونى ڤاكوم ١٠ ٪). وسوف تبنى الشركة العربية الأميركية خط أنابيب جديداً قطره ثلاثون بوصة من دمام إلى البحر الأبيض كما تنشىء ميناء عميقه فى دمّام ، يضاف إلى ذلك وصلات خطوط الأنابيب من الحقول المختلفة. وسوف تبنى أيضا معامل تكرير إضافية وسكة حديد قصيرة .

وما أن لاح فى الأفق تعديل المصالح على هذا النحو الجديد حتى تحركت جميع الشركات الأمريكية فى الشرق الأوسط . ففى مدى عامين ارتفع الإنتاج فى حقول البلاد السعودية الأربعة : دمّام وأبقيق وأبوحضرية وقطيف من ٦٥٠,٠٠٠ طن عام ١٩٤٣ إلى ١,٠٦٣,٠٠٠ فى ١٩٤٤ ، ٣,٠٠٠,٠٠٠ طن فى ١٩٤٥ . وقدر الإنتاج لعام ١٩٤٦ بمقدار ٧,٥٠٠,٠٠٠ طن وهو أكبر مما تنتجه بعض البلاد التى استقرت فيها صناعة البترول مثل رومانيا أو المكسيك . ولما كان احتياطى البلاد السعودية يبلغ ٧٠٠ مليون طن فإن الشركة العربية الأمريكية قد خرجت من الحرب بنصيب الأسد .

على أن معامل التكرير التابعة للشركة فى رأس تانوره *Tanura* على الخليج الفارسى ، لا تعالج إلا حوالى نصف إنتاج عام ١٩٤٦ ، أما النصف الثانى فينبغى أن يكرر فى مصنع آخر تملكه شركة البترول العربية

الأمريكية قرب جزيرة البحرين . وهذه الجزيرة تنتج حوالى مليون طن سنويا ويقال أنها تحتوى على إحتياطى يبلغ ٣٠٠ مليون طن . وامتياز البحرين تملكه أيضاً شركتا استاندرد كاليفورنيا وشركة تكساس .

٢ — البترول فى البحرين والكويت

كان إمتيـــاز البحرين خاصاً فى الأصل بشركة بريطـــانية *Eastern and General Cyndicate* ، وكان ذلك طبيعياً لأن البحرين كانت محمية بريطانية وقد ملكت الشركة حقوق البترول من ٢ ديسمبر سنة ١٩٢٥ إلى ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٢٧ دون أن تبذل مجهوداً ما لبدء العمليات. وحين تحول الإمتياز إلى شركة *Eastern Gulf Corporation* الأمريكية التى كانت متصلة إذ ذاك بشركة نفط الدافدين ، وجدت الشركة الأمريكية نفسها ممنوعة عن ممارسة حقها فى الامتياز فى البحرين بسبب أتفاقية (الخط الأحمر) وكانت النتيجة أن حلت شركة ستاندرد كاليفورنيا محلها فى ١١ ديسمبر سنة ١٩٢٨ وأسست شركة بترول البحرين المسجلة فى كندا كمؤسسة بريطانية ، لاستغلال مواطن البترول فى البحرين .

ومع ذلك فقد أعترضت وزارة المستعمرات البريطانية التى توجه شئون البحرين الخارجية والتجارية والسياسية ، واحتاج الأمر إلى معاونة رسمية من وزارة الخارجية الأمريكية لتمكين شركة ستاندرد من ملكية بترول البحرين . وفى عام ١٩٣٣ إستخرج حوالى ٤,٠٠٠ طن من البترول، و ٣٩,٠٠٠ فى العام التالى . وفى أكتوبر سنة ١٩٣٥ عقد مؤتمر مغلق

فى نيويورك لتقرير مستقبل الإمتياز ، وقد حضره إلى جانب ستاندرد كاليفورنيا شركات البترول الإنجليزية الايرانية واتحاد شل ونقل شل وستاندرد نيوجرسى . وكان تسويق البترول هو المشكلة التى دارت المناقشة حولها ولكنها لم تسفر عن اتفاق؛ وأخيراً حصلت شركة تكساس منافسة ستاندرد الكبرى والتى تعد من أكبر شركات نقل البترول على ٥٠ ٪ من أسهم بترول البحرين فى مقابل الاشتراك فى عدد من شركات تكساس الفرعية لتجارة البترول فى جنوب أفريقيا .

وكانت موارد بترول الكويت التى تعتبر أكبر موارد الشرق الأوسط ضحية أخرى لقيود الكارتل . وكانت هى أيضا تخضع لإتفاقية (الخط الأحمر) ولم يتناول الإنتاج التجارى إلا أخيراً هذا الاحتياطى الذى يبلغ ١,٣ مليون طن .

وأمارة الكويت محمية قديمة لبريطانيا وتقوم العلاقات الحالية بينهما على أساس معاهدة وقعت عام ١٨٩٢ تضع هذه البلاد الصغيرة تحت الوصاية البريطانية . ونظرة إلى خريطة الشرق الأوسط تدل على أن موقع الكويت فى الزاوية الشمالية الغربية من الخليج الفارس يجعلها مفرق طرق استراتيجى منقطع النظير .

ولم يضف البترول أهمية جديدة لإمارة الكويت فى تاريخ الصناعة والدبلوماسية إلا بعد عام ١٩٣١ . ففى نهاية نوفمبر من تلك السنة حثت شركت *Easterm Gulf Corporation* — التى قامت فى البحرين بدور القوات الأمامية لرأس المال البترولى الأمريكى — وزارة الخارجية الأمريكية على فرض مبدأ (الباب المفتوح) على الحكومة البريطانية التى

كانت تمانع فى ذلك . وبينما كانت المفاوضات تتعثر أوشكت الشركة الإنجليزية الإيرانية أن تبتلع إمتياز الألفى ميل مربع لولا إصرار الولايات المتحدة الذى أدى إلى الاتفاق .

وكانت النتيجة أن أسست عام ١٩٣٤ شركة بترول الكويت برأس مال قدره ٢٠٠ر٠٠٠ جنيه وتملكها بالتساوى شركة *Gulf Exploration* وهى فرع من *Gulf Oil Corporation* وشركة *D'arcy Exploration* وهى شركة فرعية تقوم بالاستطلاع للشركة الانجليزية الإيرانية . وقد دخلت الكويت السوق الآن منتجة للبترول لأول مرة ولكن مدى ناتجها سوف لا تحدده إنتاجية حقولها بل الاتفاقات العامة بين صناعة البترول البريطانية والأمريكية(١).

ويرجع ماظهر أخيراً من تمسك شركات البترول الأمريكية بالشرق الأوسط إلى الأرباح المالية الكبيرة التى تنتج عن آباره كما يعود إلى خوف هذه الشركات من منافس يغمر السوق الأوروبية وغيرها ببترول الشرق الأوسط . وقد كانت أمريكا الشمالية والجنوبية ، حيث تسود شركات الولايات المتحدة ، تمدّ أوروبا بثلاثة أضعاف ما يمدها به الشرق الأوسط . وبرغم أن إنتاج الشرق الأوسط يعادل ١٢ ٪ من جملة إنتاج نصف الكرة الغربى عام ١٩٣٨ إلا أنه حدّ حيوى من الربح لصناعة البترول الأمريكية .

ويعتمد المركز الاقتصادى لشركات البترول وخاصة البريطانية على

---

(١) ينص اتفاق عقد مؤخراً بين شركة شل وشركة *Gulf Exporation* على أن تبيع الأخيرة لشل كميات كبيرة متزايدة من البترول الخام الناتج من حقول الكويت لفترة من السنين. *Financial Times. 3-6-1947*

التبعية السياسية لبلاد الشرق الأوسط . وإذا تخيلنا أن الصناعة الرئيسية فى بريطانيا يملكها ويديرها رأس المال الأجنبي بالاتفاق مع الساسة الفاسدين من الطبقة العليا للسكان (الوطنيين) استطعنا أن نفهم القوة القاهرة لشركات البترول . فالدبلوماسية البريطانية فى الشرق الأوسط تستند إلى فئة قليلة من العرب لا تعارض المصالح البترولية والامبراطورية لأنها تربح منها بطريق مباشر أو غير مباشر . وما دامت الحكومات لا تنفصل عن هذه المصالح فإنها لن تكسب أصدقاء آخرين ولن تعمل على تقدم العالم العربى نحو الوطنية الكاملة .

وتنتج مواطن البترول فى الشرق الأوسط الآن حوالى ٢٥ مليون طن فى السنة ، وهذا يعادل جملة واردات أوروبا قبل الحرب . وتبلغ التقديرات الأخيرة للاحتياطى حوالى ٣ بليون طن وهذا القدر يجعل الشرق الأوسط أكبر مصادر البترول فى المستقبل بما فى ذلك الولايات المتحدة .

وتسيطر شركات البترول البريطانية والأمريكية سيطرة تامة على الإنتاج الحالى كله ، وقد زادت الشركات الأمريكية حصتها فى بترول الشرق الأوسط من حوالى ١٥ ٪ قبل الحرب إلى أكثر من ٢٠ ٪ عام ١٩٤٥ ، ولا يدخل فى ذلك ما يكون قد حدث بين عامى ١٩٣٩، ١٩٤٩ لمصلحة الولايات المتحدة فى العراق مثلا ، ولازدياد نفوذ حملة الأسهم الأمريكان فى شركات البترول البريطانية . وفيما يتصل بالاحتياطى الثابت أو الظنّى فإن الشركات الأمريكية تملك حوالى ٤٢ ٪ منه فى الشرق الأوسط . وتشمل الامتيازات والتراخيص الخاصة بشركات البترول البريطانية والامريكية الشرق الأوسط جميعه من أقصاه إلى أقصاه وقد أبعد الاتحاد السوفييتى عنه إبعاداً مدبراً .

البنود وخطط الحرب

obeikandl.com

obeikandl.com

إن طبيعة البترول والمشاكل المتصـــلة باستخراجه وما يحيط بشئونه من دعاية قوية مستمرة ، كثيراً ما تغرى باعتبار البحث عنه واستغلاله فى الشرق الأوسط غاية فى ذاتها . وواضح أيضا إعتبار البترول مسألة إقتصادية وفنية ، وكذلك الأمر بلا شك ، وموضوعا للمنافسات الاقتصـــادية والسياسية — ولكن ليس من الواضح أنه جزء لا يتجزأ من خطة سياسية إستراتيجية ـ خطة قواعد للاعتداء والحرب .

ومن الأمور الدالة فى السنوات الأخيرة ، أن كان تقدم موارد البترول فى الشرق الأوسط موازيا لإنشاء شبكة من القواعد الجوية والبحرية تمتد من جنوب بلاد العرب إلى شمال إيران وتركيا ـ وليس من محض الصدفة ، انه فى حين تطنطن مكاتب العلاقات العامة التابعة لشركات البترول بما قام به رجالها من جهود لا تنكر من الناحيتين الهندسية والفنية ، فقد أحيطت المنشآت الحربية بستار من السرية أصبح الآن جزءاً لا ينفصل من صورة الشرق الأوسط .

وقد قام الشرق الأوسط فى المائة عام الماضية بدور متزايد الأهمية فى السياسة الخارجية للدول الكبرى ـ ولا تكون دراسة سياسة هذه الدول فى الشرق الأوسط كاملة أو ممكنة ، الا إذا أضفنا إلى مسألة الأسواق ، ورخص المواد الأولية ، مقتضيات المركز الاستراتيجى للشرق الأوسط .

فقد كان للبـــلاد العربية فى الماضى مركز فـريد من الناحية الاستراتيجية ـ وأهميتها اليوم أكبر ـ فهى تسيطر على الشرق الأوسط وما يتبع ذلك ، وتسيطر على شرق البحر الأبيض، وكان يدخل فى هذا ، قبل ظهور الطيران البعيد المدى ، السيطرة على الطريق البحرى القصير إلى الهند والشرق الأقصى . وهذا المركز الاستراتيجى يفسر إلى حد بعيد ، السياسة البريطانية والاستراتيجية البريطانية فى البلاد العربية ، كما فسر الخطط التركية الألمانية خلال الحرب العالمية الأولى .

وكان من نتيجة التغييرات السياسية ـ التى اعقبت الحربين العالميتين فى أوربا ، وتطور الكفاح الوطنى فى البلاد العربية ـ وظهور القوة الجوية على أنها عامل استراتيجى متزايد الأهمية ، أن أصبح للشرق الأوسط أهمية جديدة . فمع احتفاظ البلاد العربية بمركزها عبر الطريق البحرى القصير إلى الشرق الأقصى ذلك الطريق الذى لم يعد حيويا للخطط البريطانية كما كان فى الماضى ، فقد أصبحت لها قيمة جديدة مطردة الزيادة فى الخطط البريطانية والأمريكية السياسية الاستراتيجية والاقتصادية أيضاً .

ومادام يتضح يوما بعد يوم أن الإحتكاريين الأمريكيين يتجهون إلى الحرب والاعداد لها كوسيلة لحل المشاكل الكبرى القصيرة الأمد والطويلة الأمد ـ الاجتماعية والاقتصادية التى تواجـــه الرأسمالية الأمريكية ، فإن أهمية الدروس المكتسبة من الحرب العالمية الثانية تزيد .

وما دام يتضح يوماً بعد يوم أن الإعداد للحرب ضد الاتحاد السوفيتى والديمقراطيات الجديدة قد أصبح من أهم سمات سياسة الولايات المتحدة فى الداخل والخارج ، فإن دراسة دور الشرق الأوسط فى مثل هذه الحرب ، يصبح ذا دلالة متزايدة .

إن الخطط الانجليزية الفرنسية لضرب باكو بالقنابل فى عام ١٩٣٩ - ١٩٤٠ والهجمات البرية التى قام بها الألمان ضد مصر ، واتفاقها مع ثورة رشيد عالى فى العراق ، وصمود حكومة فيشى فى سوريا ، والصلة المباشرة بين عمليات المحور الحربية فى الصحراء الغربيه ، ومحاولة أحداث إنقلاب فاشى فى إيران ؛ كل هذه العوامل تشير إلى نتيجة لا مفر منها : لم يكن من المستطاع مهاجمة القوقاز السوفيتى رغم الاعتماد على تركيا ، بدون القواعد المناسبة فى سوريا ولبنان ، وبدون اعتماد قوى على مصر وفلسطين والعراق .

وكذلك دلت حملة اليونان فى عام ١٩٤١ ، ١٩٤٤ وحملتا إيطاليا وصقلية خلال الحرب العالمية الثانية ، على أن تحصن العدو فى الداخل جعل العمليات فى هذه البلاد تعتمد إلى حد كبير على الإمدادات المناسبة ، والغطاء الجوى من قواعد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .

وكذلك تفسر حاجة الاستعمار البريطانى الأمريكى إلى الاحتفاظ

بالقواعد الحربية ـ وهى تتشابك فى الشرق الأوسط مع البترول ـ بعض التناقض الظاهر فى السياسة الأنجلو أمريكية .

أن هناك منافسات بين المصالح البريطانية والأمريكية فى البترول وغيره فى الشرق الأوسط . وهى تتخذ أحياناً شكلا حاداً ، اقتصادياً كالغاء (جرسى ـ فاكوم) لا تفاقية الخط الأحمر ـ وسياسياً كالتوتر المتكرر بين الهاشميين والسعوديين ، وبينهما عداء قديم . فبريطانيا تؤيد الملك عبد الله ، وأمريكا تنصر ابن السعود ، وهذه المنافسات تفسر جانبا من الشلل الذى أصاب الجامعة العربية فى كثير من المسائل التى واجهتها . ومع ذلك فبالرغم من أن هذه المنافسات والمصادمات والتناقضات تبدو كبيرة ، فانها تتراجع أمام الحاجة الملحة التى تملى على المصالح الأنجلو أمريكية ـ وأدواتها من الأمراء الرجعيين والصنائع ـ بأن تؤلف جبهة موحدة ضد الحركة الديمقراطية الوطنية للشعوب العربية .

ويرجع ما يوجه من ضغط شديد وإرهاب إلى الحركة الوطنية الديموقراطية العربية كما هى الحال فى بلاد أخرى ، إلى إعتبارات اقتصادية واستراتيجية وسياسية . فعلى حين أن إرتفاع مستوى المعيشة للشعوب العربية لا يحدث إلا على حساب ما يحصل عليه الاقطاعيون من أرباح وحصص ، فإن المطالبة بالاستقلال ـ وهى تتحد اليوم مع الكفاح فى سبيل رفع مستوى المعيشة تهدد تهديداً مباشراً القواعد الحربية التى يعدها الاستعمار الأنجلو أمريكى .

ونمو الروح الكفاحية بين القوى الشعبية فى البلاد العربية - فى الوقت الذى تشتد فيه حدة الأزمة التى تواجهها الرأسمالية البريطانية والأمريكيه ، يفسر الهجوم المتكرر الشنيع عليها وشعور بريطانيا وأمريكا بضرورة العمل السريع ، والمناورات الجديدة التى تستتر وراء حركات بريطانيا وأمريكا فى هيئة الأمم المتحدة وفى البلاد العربيه نفسها . فكان مؤتمر مقاومه الشيوعية فى بلودان . والمعاهدة العراقيه البريطانية ، والمعاهدةالأردنيةالبريطانية ، والمعاهدةالامريكيةالبريطانية ، والتردد فى تقسيم فلسطين ، وقبول الولايات المتحدة لهذه السياسة على أساس الأمرالواقع برغم الاحتجاجات الشفوية .

وهكذا أصبح لبترول الشرق الأوسط فى ذاته ، ولموارد الشرق الأوسط البترولية واستغلالها فى العالم اليوم ، أهمية جديدة . فبترول الشرق الأوسط يمثل امتزاج الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية . وإلى جانب أنه يعتبر مورداً لأرباح جديدة كبيرة وسوقاً جديدة لاستثمار رأس المال ، فقد خصّ بدور جوهرى فى حركة الإنعاش الأوروبى وإعادة بناء صناعة الحرب الألمانية والإيطالية الآن .

وكمارأينا يتفق نمو موارد البترول فى البلاد العربية مع ظهورالقواعد الجوية والبحريةالموجهة ضد الاتحاد السوفيتى والديموقراطيات الجديدة

، وضد الحركة الوطنية العربيـة كما ظهر أثناء قومة العراق ضد معاهدة بورتسموث .

وأخيراً فإن سيطرة المصالح البريطانية الأمريكية على إنتاج البترول فى الشرق الأوسط ، يقصد بها إعاقة حركة تعمير المناطق التى خربتهـا الحرب فى الاتحاد السوفييتى والديموقراطيات الجـديدة بحرمانها من الإمدادات التى تسهل تعميرها[١] .

---

(١) يلاحظ فى هذا الفصل عن (البترول وخطط الحرب) أن المؤلف متأثر إلى حد كبير بوجهة النظر السوفيتية حين كان الموقف الدولى بالغاً أشد التوتر بين روسيا من جهة وبين الحلفاء الغربيين وبخاصة أمريكا من جهة أخرى . ولذلك نلاحظ فى عرضه شيئاً من المغالاة الناجمة عما كانت تستشعره روسيا من قلق ما وكان يخامرها من ريبة فى استعدادات أمريكا الاستراتيجية وحرصها على إقامة القواعد العسكرية فى أقطار مختلفة.

على أن هذه الحقائق التى يعرض اليها المؤلف هنا — وكلها من واقع تاريخ مضى قبل الدعوة إلى سياسة «التعايش السلمى» بين المعسكرين الشرقى والغربي — ذات نفع عظيم فى يقظة الوعى عند القارىء العربي . فهى تكشف له ما ينبغى أن يكون على بينة منه كمواطن يؤمن اليوم اشد الايمان وأعمقه بالقومية العربية المفرونة برغبة السلام والتزام الحياد التام .

(ف . الشنيطي)

البترول واندونيسيا

obeikandl.com

obeikandl.com

تمهيد

تتألف أندونيسيا من عشرين جزيرة كبيرة ومئات من الجزر الصغيرة المنتشرة فى منطقة تعادل فى مساحتها القارة الأوربية، وتكبر هولندة نفسها بستة وخمسين ضعفاً ويسكنها ثمانية أضعاف سكان هولندة . وقد خضعت أندونيسيا، فيما عدا شمال بورنيو وسراداك اللتان هما محميتان بريطانيتان وتيموز التابعة للبرتغال ، للحكم الإستعمارى الهولندى فى الثلاثة القرون الأخيرة. وتسيطر جزر الهند الشرقية الواقعة بين آسيا وأستراليا على المواصلات البحرية والجوية من المحيط الهندى إلى المحيط الهادى ، ويجعلها مركزها الممتاز بالنسبة لأستراليا ونيوزيلندة والصين واليابان تتحكم فى الشرق الأقصى فى أوقات التجارة كما تتحكم فيه فى أوقات النزاع .

ولم تقترن المصالح البترولية فى أندونيسيا — على عكس الوضع فى الشرق الأوسط — بقدوم الدول الإستعمارية ؛ بل جاءت بعد قرون من حلول الحكم الهولندى الاستعمارى وتوطيد أقدامه. ولم يكن الأمر يقتضى أن يوجّه البترول أو يدفع إلى التفاوض مع الرؤساء المحليين أو الحكومات المحلية ، فقد أزيلت هذه العقبات من وقت طويل بواسطة حملات القهر والإفناء الدامية . وليس فى تاريخ الاستعمار ما هو أشنع من أعمال الهولنديين فى حروبهم ومذابحهم ضد السكان الوطنيين فى أندونيسيا . وحين دخل البترول الميدان فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر كانت الهند الشرقية

قد انحدرت إلى مستمرة تابعة ، وتلك حال أنسب ما تكون لشركات البترول الأجنبية .

إن الدين الإسلامى، الذى لايزال أكثر الأندونيسيين يعتنقونه، بقية من النفوذ القوى الذى تركه المستوطنون والتجار العرب والهنود فى جزر الهند الشرقية وفى جاوه خاصة فى القرنين الثانى عشر والثالث عشر . وتبع ذلك دخول البرتغال فى أوائل القرن السادس عشر حين أنشىء مركز تجارى فى ترنات ومُلُكّا؛ ثم حل الأسبان محل البرتغال بعد كفاح مرير، حتى وصل الهولنديون ليؤيدوا مطالبهم فى تجارة الجزر والسيطرة عليها .

وكانت هولندة فى الأصل تقوم بتسويق المنتجات التى تنقلها البرتغال إلى أوربا ، وحين ألحقت البرتغال باسبانيا عام ١٥٨٠ بدأت هولندة تتاجر مع الهند الشرقية مباشرة . ووصلت السفن الهولندية لأول مرة عام ١٥٩٦ وحصل التجار الهولنديين على امتيازات خاصة فى مُلُكّا ، جزر التوابل المشهورة . وفى جاوه ومادورا بفضل شركة الهند الشرقية المتحدة التى تأسست عام ١٦٠٢ بعد عامين من تأسيس زميلتها البريطانية ولم يلبث الهولنديون أن نَحَّوْا منافسيهم الأسبان والبرتغال ثم البريطانيين بعد ذلك . وما حلّ عام ١٦١١ حتى كان الهولنديون قد جعلوا بتافيا مركزهم الإدارى وأقاموا المراكز الأمامية فى جنوب سومطرة وبعض الجزائر الصغيرة ، فأصبحوا يحتكرون احتكاراً تاماً تصدير التوابل وخاصة الفلفل . ثم أضيف السكر أثناء القرن السابع عشر والبن فى مطلع القرن الثامن عشر ثم الشاى والخشب والقطن والحرير الخ .. بعد ذلك أيضاً . وكانت تنقلها شركة الهند الشرقية المتحدة .

وبرغم أن الهولنديين لم يكونوا يحتلون فعلا الجزر الرئيسية من الهند الشرقية إلا أنهم كانوا مع ذلك حكامها بلا نزاع حتى عصر نابليون. وكان الهولنديون يسعون وراء التجارة لا الأراضى فكانوا ينتزعون السلع من الوطنيين عن طريق الجبر والضريبة العينية ولا يدفعون فى مقابل ذلك إلا أقل القليل. وكثرت حركات العصيان ضد السخرة التى كانت تفرضها شركة الهند الشرقية ولكن نهاية حكمها جاءت من الخارج.

كانت هولندة حليفة لامبراطور فرنسا، ولم تكن وحسب حلقة فى النظام الذى وضعه للقارة الأوروبية، بل كانت قاعدته لغزو بريطانيا. ولذلك استولى الأسطول البريطانى على جاوه وسومطره عام ١٨١١ ليمنع سقوطهما فى أيدى نابليون، وكان سير توماس ستامفورد يتولى منصب حاكم المناطق المحتلة حتى عام ١٨١٦، وقد كتب يقول إن «الدمار والخراب كانا يتبعان خطوات هولندة»، وحاول بقدر استطاعته أن يكف ما تميزت به طريقة الإدارة الهولندية من فساد ووحشية لا يُصدَّقان. وكان أهم مافعله أن أحلّ إيجاراً ثابتاً للأرض محلّ الدفع العينى الخاضع للأهواء.

وخرجت الامبراطورية الهولندية من الحرب وقد فقدت سيلان ورأس الرجاء الصالح وآخر مستعمراتها فى الهند. وسجّل التنازل عنها فى معاهدة لندن عام ١٨٢٤، كما تنازلت أيضاً رسمياً عن سنغافورة التى كانت بريطانيا تحتلها فعلا منذ عام ١٨١٩. وكان مما أدهش سير ستامفورد الذى استدعى عام ١٨١٦، أن بريطانيا أعادت إلى هولندة جزر الهند الشرقية ولم تحتفظ إلا ببعض المراكز فى سومطرة.

وكانت إعادة جزر الهند الشرقية إلى الحكم الاستعمارى الهولندى ترجع إلى أسباب قوية ، فقد كانت بريطانيا قد انهكتها الحروب والمشاكل الداخلية ، وكانت تحتاج فى القارة الأوربية إلى مملكة هولندة القوية الصديقة نسبياً لتكون حاجزاً دون فرنسا حليفاً مطيعاً فى الشرق الأقصى . وكان النفوذ الهولندى فى أوربا وقوة هولندة البحرية يأبيان بالطبع أن تصبح هولندة خادما مطيعاً لبريطانا . .

* * *

وحين عاد الحكم الهولندى مرة أخرى ، كانت شركة الهند الشرقية المتحدة قد ألغيت بمرسوم يجعل الجزر من مستعمرات التاج . وأعيد من جديد نظام الحكم المباشر والاستغلال الجبرى وعلى يد الحكومة الهولندية نفسها فى هذه المرة . ولما لم تخرج الأحوال عن وضعها السابق ، فقد شبت الثورات من جديد بعد عام ١٨١٦ . ولكن لما كانت هولندة قد تحولت الآن من التجارة الساحلية إلى التوغل المدبَّر فى الجزر ، فقد اتخذ الصراع شكل الحرب المنظمة المستمرة . ففى عام ١٨١٧ شبّت فتنة فى سباروكا وتبعتها حرب استمرت خمسة أعوام فى پالمبنج (١٨١٩ — ١٨٢٤) .

وفى عام ١٨٣٠ تغيّر النظام وإن لم يكن ذلك إلى الأحسن ، فقد أدخل الحاكم فاندنبوش نظاما سماه « نظام الزراعة » ، وهو يفرض على الوطنيين أن يفردوا جزءاً من حقولهم ليزرعوا محصولات للتصدير بأمر الحكومة الهولندية . وبرغم أنه كان على الوطنيين فى الأصل أن يقتطعوا خمس الأرض لهذا الغرض ، فلم تلبث الحكومه الهولندية أن استولت على قسم

أكبر من ذلك بكثير . وقدر الهولنديون بحق أنه إذا أعطى الموظفون الوطنيون والملاحظون عمولة تتناسب مع حجم المحصول المستولى عليه فإنهم سوف يفرضون على الشعب تخصيص قسم أكبر للانتاج المعدّ للتصدير . وكانت النتيجة أن نصف القرى عادة وأحياناً قرى بأسرها كانت تنتج للتصدير، ولم تكن المجاعات مثل مجاعة عام ١٨٤٠ الا نتيجة لهذه السياسة .

وكان الدافع الرئيسى لفرض «نظام الزراعة» ، هو أن هولندة كانت فى ضائقة مالية ، وألواقع أن مبالغ هائلة لم تلبث أن دخلت الخزانة الهولندية من بيع ماطلب واستولى عليه من السلع. وقد زادت الصادرات بين عامى ١٨١٥ ، ١٨٤٠ ستة أضعاف وبين عامى ١٨٣٠ ، ١٨٥٠ حصلت هولندة على ٨٠٠ مليون فلورين من الهند الشرقية ، عدا الأعمال التجارية الخاصة التى ظلت مستمرة . وفى الوقت الذى ابتزت فيه من المستعمرة هذه الأرباح الهائلة فإن شيئا لم ينفق على التقدم المحلّى .

ولما كان يقال أن عمل الوطنيين « لا يكفل شيئا » فلم يترتب على الاغتصاب والفساد والقسوة أيه نتائج تجارية سيئة ، وكانت تستخدم على نطاق واسع . وكان الهولنديون ما استطاعوا يمارسون حكمهم بواسطة خدامهم المحليين الذين تربطهم الرشوة والقهر بامبراطوريتهم . فإذا أظهر أحد صلابة كان هناك دائماً غيره من راغبى السطوة والمال الذين يعملون لمنفعة الحاكم الأجنبي . ولكن الهولنديين لم يكونوا يرغبون فى إدارة اندونيسيا ما دام رجالهم الأمناء يقدّمون السلع .

١ ــ تكوين الشركة الهولندية الملكية

حوالى منتصف القرن التاسع عشر انهار هذا النظام ، وظهر التبرّم به ومعارضته فى هولندة وأندونيسيا جميعاً بسبب القيود الشديدة التى يفرضها على المشروعات الخاصة . على أن أهم مادعا إلى تغيير الطريقة كان دافعاً جوهرياً هو حاجة البرجوازيه الهولنديه إلى تصدير رأس المال . وكان النظام القائم على تجارة الدولة وعمل العبيد لا يتفق مع هذه الحقبة من التاريخ فضلا عن أن نتيجته تهم شخصياً تجار هولندة ورجال الصناعة فيها .

وقد أدى ضغط الرأسمالية الصناعية التى ترمى إلى توسيع نطاق الصادرات واستثمار رأس المال الفائض فى البلاد المستعمرة إلى التحول من أن تكون التجارة هى الغرض الأساسى إلى التقدم المباشر الإنتاج. وشجّع على ذلك تحسن الملاحة التجارية وإفتتاح قناة السويس ، فبدأ ورود رأس المال على نطاق واسع بعد كساد عامى ١٨٧٠ ، ١٨٨٠ .

فى فترة هذه المرحلة الجديدة من الإستعمار بدأ البحث والتنقيب عن البترول فى أندونيسيا . وحتى عام ١٨٥٠ كانت الحكومة الهولندية وحدها هى التى تستطيع أن تكشف وتستغل الموارد المعدنية للجزر وذلك وفقاً للسياسة العامة ، ولكن المشروعات الخاصة شجّعت بعد ذلك للعمل فى التعدين والزراعة . وفى عام ١٨٧٠ صدر قانون يجعل الحكومة الهولندية مالكة لجميع الأراضى التى لا يملكها أفراد حتى تقوم بتأجيرها للشركات الهولندية . وهكذا بجرة قلم انتقلت ملكية الجزء

الأكبر من الأراضى الذى كان لا يزال مشاعاً إلى الدولة الأجنبية ورعاياها .

ولم يكن مجرد صدفة أن تبع هذا القانون أشنع حرب من حروب الإفناء . فبعد أن سمحت بريطانيا للحكومة الملكية الهولندية بحرية أكبر فى العمل فى الهند الشرقية على أساس معاهدة سومطرة عام ١٨٧١ ، أعلنت هولندة فوراً ودون أى استفزاز من الوطنيين ، الحرب على أهالى سومطرة . واستمرت المذبحة عشرين عاماً لحرمان سكان الهند الشرقية من حقهم الطبيعى فى الحرية وتسخيرهم فى التعدين والزراعة .

على هذا الأساس نشأت صناعة البترول وتوسعت فى أندونيسيا . وكانت موارد البترول الرئيسية قبل صدور هذا القانون بسبعة أعوم أى عام ١٨٦٣ قد عينت مواقعها . وفى عام ١٨٦٩ كان قد عرف حوالى خمسين مكاناً يصل فيها البترول إلى سطح الأرض ، ولكن لم يبدأ التنقيب التجريبى إلا فى عام ١٨٨٠ ، وفى عام ١٨٩٠ بدأ البترول يكشف بكميات مجزية فى جاوة وسومطرة وبورنيو .

وكانت شركة *Dordrecht Oil Co.* التى تعمل قرب سرابايا فى شرق جاوة هى الشركة التى بدأت الإنتاج التجارى عام ١٨٨٧ . ولكن عام ١٨٩٠ كان هو العام الخطير فى تاريخ صناعة البترول . ففى سنة ١٨٨٣ حصل المهندس الهولندى دى رويترزلكر *De Ruyter - Zylker* على امتياز مدته خمسة وسبعون عاماً قرب تليجاسيد فى شمال سومطرة بمعاونة السلطان القائم ، على أن بعض العقبات السيئة اضطرته إلى الاستعانة بمكتب المناجم الحكومى ، وعند ما بدأ النجاح يقيناً نفد رأس

ماله ، فحل محله هولندى آخر هو أوجست كسلر *Kassler* برأس مال يبلغ حوالى مائة ألف جنيه وأسس عام ١٨٩٠ الشركة المعروفة الآن بالشركة الهولندية الملكية .

ولكن كم كان الأمر صعباً ، فقد ظهرت مشقة نقل لوازم البترول وغيرها من الآلات ، ولم يقتنع إلا عدد قليل من الإخصائيين الفنيين بالذهاب إلى الهند الشرقية الهولندية ليجربوا حظهم فى صناعة وليدة مشكوك فى مستقبلها . وكان أسوأ مافى الأمر أن السكان الوطنيين كانوا يعادون إلى أقصى حد التدخل الإقتصارى فى بلادهم ، وكان الحقد الدفين يتّقد فى صدورهم .

ومع ذلك فقد بدأت الشركة الهولندية الملكية الصغيرة تنتج منذ عام ١٨٩٢ حوالى ٤٥٠٠ طن من البترول سنوياً ، وأنشىء خط أنابيب من حقل بنكالان براندون حيث أقيم معمل تكرير . ولكن المشكلة فى تلك الأيام كانت فى إيجاد مشترين للبترول ، لأن البترول كان يستعمل قبل كل شىء وسيلة للإضاءة فى شكل كيروسين ، وكانت كل مشتقات البترول الخام تقريباً تذهب بدداً . ولما لم تكن هناك سيارات ولا طائرات فإن كل البنزين كان يحرق على أنه ناتج ثانوى تافه .

ولم يلبث أوجست كسلر أن وجد نفسه فى ضائقة مالية فلجأ إلى أحد مواطنيه ويدعى ديتردنج *Deterding* لانقاذه ، وكان ذلك الرجل الذى أصبح فيما بعد سير هنرى ديتردنج أقوى رجال البترول نفوذاً فى بريطانيا ، موظفاً فى شركة التجارة الهولندية فى الهند الشرقية . كان داهية ، فقدم عن طريق بنكه دولاراً عن كل عشرة جالونات تنتج من البترول

ثم اشترك مع كسلر فكان الرجل التالى له فى المركز . وارتفع الناتج فاستطاعت الشركة الهولندية الملكية فى عام ١٨٩٥ أن تكافىء حملة أسهمها المتخوفين بربح خيالى بلغ ٤٤ ٪ برغم أن رأس المال فى ذلك العام كان قد زيد إلى ٢,٣ مليون فلورين . وبعد عامين دفع ربح ٥٥ ٪ من رأس مال بلغ خمسة ملايين فلورين .

٢ — ديتردنج يحارب روكفلر

كانت شركة ستاندرد حتى الآن قد تجاهلت الشركة الهولندية الملكية على أنها شىء لاقيمة له . ولكن روكفلر أخذ يدرك أن منافساً له — وإن كان ما يزال صغيراً — بدأ يكبر فى أسواقه بالصين وأوروبا ، وقرّر أن يسحق الشركة الهولندية . حاول فى البداية أن يحصل على أغلبية أسهمها فقدّر حملة الأسهم فى لاهاى وامستردام لروكفلر العظيم أنه يريد أن يحصل على أسهمهم بالشراء بدلا من أن يدفعهم إلى الخراب بحرب الأسعار المشهورة عنه . والواقع أن المعركة كانت تبدو خاسرة بين عملاق وقزم . ولكن المقاومة نجحت بفضل عزيمة ديتردنج ثم قويت أخيراً بإصدار ١٫٥٠٠٫٠٠٠ سهم ممتاز مقصورة على رعايا هولندة .

عندئذ أعلنت شركة ستاندرد حرباً مالية تامة ، فباعت البترول فى غرب أوروبا بالخسارة ، وعوّضت النقص بزيادة الأسعار على المستهلك فى الولايات المتحدة . وانحدرت أرباح الشركة الهولندية إلى ٦ ٪ عامى ١٨٩٨ ، ١٨٩٩ . ويرجع تغلب الشركة الهولندية على محنتها إلى إخوان روتشلد فى باريس الذين أيدوا ديتردنج بقرض يغطى مصاعب الشركة .

وكان إخوان روتشلد يهتمون بالبترول منذ وقت طويل وخاصة البترول الروسى ، فمنذ عام ١٨٨٣ كانوا يسيطرون على جزء من ناتج القوقاز بواسطة شركة بترول قزوين ـ البحر الأسود *Gaspian - Red Sea Co.* وشركة المازوت *Mazout Co.* ؛ ولما كانت الشركة الهولندية وإخوان روتشلد يقعان معاً تحت تهديد الشركة الأمريكية الهائلة التى تغرق الأسواق جميعاً ، فقد كان من الطبيعى أن يصبحا شريكين . وسيكون الارتباط بين الشركة الهولندية والبيت المالى الفرنسى الشهير فى المستقبل العمود الفقرى لمعارك ناجحة كثيرة مع شركة ستاندرد .

وفى عام ١٩٠٠ مات أوجست كسلر وأوصى بأن يكون ديتردنج خليفة له ، وكانت كشوف البترول فى ذلك الوقت فى شرق سومطرة وشرق بورنيو وسيرام قد ساعدت على رفع الإنتاج الكلى فى الهند الشرقية إلى ٣٦٧٫٠٠٠ طن كانت شركات بترول أخرى غير الشركة الهولندية تساهم بأكثر من ٣٠٠٫٠٠٠ طن منها . وقد أضيف قانون للمناجم عام ١٨٩٩ إلى المرسوم العام الصادر سنة ١٨٧٠ ، وينص القانون على حرمان ملاك الأراضى من أية حقوق تتصل بالمعادن التى يجدونها فى أملاكهم أو يجدها غيرهم فيها . وهكذا أعطت الحكومة الهولندية لنفسها الحق فى ملكية مواطن البترول ومنح التراخيص وتأجير الامتياز النهائى لمدة تصل إلى ٧٥ عاماً . وبذلك أصبحت كل المناطق التابعة للهند الشرقية خاضعة لتدبير الحكام الأجانب . وكان الهولنديون يمارسون السيطرة التامة أيضاً فى الشئون السياسية والإدارية .

ولكن وضع القوانين شىء وفرض احترامها شىء آخر . ففى مطلع

القرن العشرين وجد أن الفرصة مناسبة لوضع الأرخبيل تحت الاحتلال الفعلي، فاكتسحت الجيوش بقيادة الحاكم العام «هويتز» تبانويلي وجامبي واندرا جيري في وسط سومطرة، كما اجتاحت وسط بورنيو ووسط سليبس وبالي وتيمور. ولم تنته هذه الحملة الكبيرة التي كانت تهدف إلى إخضاع مناطق لم يسبق الوصول إليها إلا حوالي عام ١٩٠٩.

* * *

ولم يكن أحد أسبق من ديتردنج إلى توقع عودة روكفلر إلى الصراع، وقد أصبحت الشركة الهولندية الملكية شركة بترول هامة. أضف إلى ذلك أن نقص الإنتاج فجأة وعلى غير توقع دلّ على أن الشركة الصغيرة تظل دائماً مهددة بخطر الفناء، فكان من الضروري لذلك: (ا) تجميع الشركات التي تعمل في الهند الشرقية ويزيد عددها عن الخمسين للقضاء على التنافس بينها ومواجهة المنافسين الأجانب. (ب) الحصول على مصالح في جهات أخرى لتخفيف الصدمات الناتجة عن نقص الإنتاج.

ووضعت الشركة الهولندية الملكية سياسة ترمي إلى التركيز والتجميع انتهت قبل الحرب العالمية الأولى إلى السيطرة التامة على جميع إنتاج البترول وعملياته في الهند الشرقية الهولندية. وحدثت أولى عمليات الاتحاد الكبرى عام ١٩٠٢ حين استطاعت الشركة الهولندية الملكية الوفاء بنصيبها في السوق الصينية بفضل خدمات شركة شل للنقل والتجارة التي قدمت بعض البترول الروسي بما يغطي نقصاً في إنتاج الشركة الهولندية بلغ ٤٠ ٪ تقريباً. وكانت تلك تجربة قاسية إذا قدرنا ما كانت شركة ستاندرد تفرضه على الشركة الهولندية من تبعية تامة.

وقد أدركت شركة شل التى أصبحت أكبر شركات نقل البترول فى الهند الشرقية الهولندية والشركة الهولندية الملكية التى كانت أكبر الشركات المنتجة ، أن الكفاح المتصل بينهما لن يؤدى إلا إلى خسارة متبادلة وهو فى نفس الوقت غنيمة لشركة ستاندرد . وعلى ذلك عملتا على الإتفاق وأسستا عام ١٩٠٣ شركة البترول الأسيوية برأس مال مشترك قدره ٢ مليون جنيه استرلينى . وقامت هذه الشركة التى ساهمت فيها شل بـ ٤٠ ٪ والشركة الهولندية بـ ٦٠ ٪ ، ببيع ماتنتجه الشركتان (وشل تملك حقولا فى بورنيو) ووحدت أسطولها من الناقلات . وبرغم أن التجمّع كان ما يزال ضعيفاً نسبياً الا أنه نسّق الإنتاج والنقل ، كما أن الإتفاق مع بيت روتشلد الذى كانت له أيضاً مصالح فى شركة شل ، يسّر الحصول على جانب من بترول روسيا فى حالات الطوارىء .

وبين عامى ١٩٠٣ ، ١٩٠٧ تضاعف إنتاج البترول فى الهند الشرقية وأصبحت الضرورة تقضى بكسب أسواق جديدة وتوسيع الأسواق الحالية . ثم إن شركة البترول الأسيوية بدأت تفتح فروعا للبيع فى جميع أنحاء العالم ، وجعلت شركة ستاندرد تنظر بعين الجد إلى الشركة الناهضة . ولم يعد من المستطاع للشركة الأسيوية تأجيل الضائقة ، وأدت الرغبة فى اتقاء الصدمة إلى الاندماج التام بين الشركة الهولندية وشركة شل للنقل والتجارة عام ١٩٠٧ .

وقد قبلت كلتا الشركتين أن تنسحب من ممارسة عمليات الإنتاج وتصبح شركة قابضة . وأسست شركة بترول بتافيا برأس مال قدره ٣٠٠ مليون فلورين لتكون مسئولة عن الإنتاج وعمليات معالجة البترول

الخام والمنتجات البترولية ، وشركة أنجلو ساكسون للبترول برأس مال قدره ٢٥ مليون جنيه استرليني لتقوم بنقل البترول وتخزينه وتوزيعه وبيعه . وكما حدث فى شركة البترول الآسيوية قبل ذلك بأربعة أعوام كان للشركة الهولندية ٦٠٪ من رأس المال ولشركة شل للنقل والتجارة ٤٠٪ منه . وكان ذلك ميلاد اتحاد الشركة الهولندية ـ شل . وكان ديتردنج حكيما فنقل المركز الرئيسى من لاهاى إلى لندن . فقد كانت سوق لندن المالية ـ السيتى ـ مكان الأعمال التجارية الضخمة ، ووجود مقر الشركة فى لندن يؤكد رعاية عين الأمبراطورية البريطانية للشركة . أما عن المعاملات المالية فقد كانت السيتى ما تزال تتوخى الحذر ، والواقع أن هذه الفترة اتفقت مع ترددها فى الاهتمام بشركة البترول الانجليزية الإيرانية .

وقد كان بيت روتشلد ما يزال هو الذى يؤيد الشركة الهولندية الملكية ، ولم يقتصر الأمر على تقديم الاعتمادات المالية ، بل تعدّى ذلك إلى معاونة الشركة الهولندية الملكية ـ شل فى دخول صناعة البترول الروسية ، ففى عام ١٩١٠ حصلت الشركة على امتياز حقول بترول جروزنى فى شمال جبال القوقاز . وبعد ذلك بعام تنازل بيت روتشلد للشركة عن أملاكه وسلّم شركة المازوت وشركة قزوين ـ البحر الأسود فى مقابل الحصول على ٢٤١٫٢٢٧ من أسهم شل و ٣٨٧٩ سهماً قيمة السهم ألف فلورين فى الشركة الهولندية الملكية .

وقد أدركت الشركة الهولندية الملكية ـ شل بتوجيه وارشاد هنرى ديتردنج أن لاحتكار حقول البترول أهمية رئيسية كاحتكار النقل ،

فاشترت بمعاونة مموّلها الأمين بيت روتشلد امتيازات فى روسيا ورومانيا ومصر وسيام والصين والمكسيك وجنوب أمريكا، وحيثما دلت الدلائل على وجود البترول تحت سطح الأرض . ورأت الشركه الهولنديه ـ شل أنه إذا أرادت أن تتحدى شركه ستاندرد تحديا جديا وتقضى على سيطرتها فى أوربا، على بريطانيا وفرنسا والمانيا ، فإنه ينبغى أن تحصل على جميع مواطن البترول خارج الولايات المتحدة .

وقبيل عام ١٩١٠ تحولت شركه ستاندرد إلى الهجوم ونقلت الحملة من أوربا إلى آسيا واختارت الصين ومنشوريا ميدانا للصراع . وكانت شركه ستاندرد قد وزّعت ملايين المصابيح بالمجان وعليها كلمتا "*Mei Foo*" (حظ سعيد) حتى يشعل الصينيون كيروسين روكفلر ، ولكن الهند الشرقية كانت أقرب بكثير مما جعل الميزات العاديه كلها من حظ الشركه الهولندية الملكية ، فراحت تصب بترولها بثمن أقل فى المصابيح التى قدمتها شركه ستاندرد .

وحاول روكفلر مرة أخرى أن يضارب الشركة الهولندية فباع بتروله فى آسيا بنصف ثمنه فى أوربا ، ولكن الشركة الهولندية إجتازت المحنة أيضاً بمعاونة بيت روتشلد الفرنسى . وأخيراً وقّعت اتفاقية فى عام ١٩١١ بين شركة ستاندرد والشركة الهولندية تقضى بقسمة سوق آسيا الشرقية مناصفة بينهما . وارتفع ربح السهم فى الشركة الهولندية مرة أخرى إلى ٤١٪ بعد أن هبط إلى ١٩٪ .

ولا شك أن ديتردنج انتفع أيضاً من التهمة التى وجهة إلى روكفلر أمام المحكمة العليا الأمريكية لخرقه قانون شيرمان لمقاومة الترستات .

ولكن التفسير النهائى هو : (ا) أن الشركة الهولندية الملكية المطردة النمو كانت تستطيع الاعتماد على أموال حاضرة . (ب) أن قوة استمرار الشركة الهولندية غير المنتظرة جعلت روكفلر يرى أن المضى فى المضاربة لاداعى له ، لأن السوق الرئيسية لشركة ستاندرد هى فى بلاد الانتاج الخاصة بها أى الولايات المتحدة حيث الفرص لا تنفد فيما يبدو .

وإذا كانت الشركة الهولندية ـ شل قد رأت حاجة وربحاً فى إمتداد نشاطها إلى كافة أرجاء العالم ، فإنها لم تنس أن مركز ثروتها وموردها لا يزال فى الهند الشرقية ، فجمعت شركة بترول بتافيا التى تولت جميع مصالح الشركة الهولندية الملكية فى الأرخبيل ، كل شركات البترول المستقلة تقريباً التى تعمل فى جاوة وسومطرة وبورنيو . فاشترت شركة رورد تش أكبر الشركات المستقلة ، وخضعت شركة *White Raj of Sarawak* للشركة الهولندية عام ١٩٠٩ . وعدّل فى قانون المناجم فى عام ١٩١٠ ليمنع المحاولات الجديدة للشركات الصغيرة ، فوسع سلطات الحكومة الهولندية وكان الغرض منه أن يجعل للحكومة رقابة شديدة على العقود ويرعى الشركات الكبيرة المستقرة أى الشركة الهولندية الملكية والشركات المرتبطة بها .

على أن تدابير الأمن هذه ما كانت بالطبع لتستطيع مقاومة شركة ستاندرد القوية التى تعلمت من الماضى وكانت تريد الحصول على حقول منتجة قريبة من القارة الآسيوية . وقد حاولت شركة ستاندرد أعواماً طويلة أن تحصل على موطىء قدم فى الأرخبيل ولكن السلطات الرسمية كانت تتألب عليها منذ البداية . وحين سعت إلى الحصول على امتياز عام ١٩١١ فى جزيرة بولوبنتانج قرب سنغافورة ضغطت الحكومة

البريطانية على الحكومة الهولندية فاعتذرت الأخيرة بأنها فى حاجة إلى المكان لانشاء محطة حجر صحى . وكذلك لم تنجح بعد ذلك الجهود لاقامة محطة ترانسيت على جزيرة أخرى قرب سنغافورة .

وصحيح بالطبع أنه كان للاعتبارات الاستراتيجية دخل فى الموضوع، ولكن لا تقل عن ذلك صحّة أن الشركة الهولندية الملكية ـ شل لم تجد صعوبة فى إقامة خزانات ومعامل تكرير على جزائر سمباوة وأن شركة انجلوساكسون وهى من شركاتها التابعة لم تمنع من إنشاء محطة فى بولو سمباوة . على أن شركة ستاندرد استطاعت فى النهاية أن تسجل نصراً بعيد المدى . ففى عام ١٩١٢ حصلت الشركة الهولندية للمستعمرات وهى شركه تابعة لشركة ستاندرد على امتياز فى سومطرة . وبدأت العمليات قرب بالمبانج برأس مال قدره ٢٥ مليون فلورين وهى الآن تسابق شركة بترول بتافيا فى الهند الشرقية .

ولعل من الراجح أن ظهور هذه الشركه كان إحدى نتائج الاتفاقية المعقودة عام ١٩١١ بين الشركه الهولندية الملكيه ـ شل وبين شركة ستاندرد لتنظيم العلاقات بينهما .

٣ ـــ الصراع الإنجليزى الأمريكى

حين وقعت الحرب العالمية الأولى كانت الشركة الهولندية قد أصبحت شركة هائلة تفوق شركة استاندرد فى السيطرة على حقول البترول الأجنبية وتتحداها فى الولايات المتحدة موطنها الأصلى . وكانت

بريطانيا قد ضمنت من قبل أنه إذا قامت حرب كان بترول الشركة الهولندية الملكية تحت تصرفها ، وبرغم أنه من غير المستطاع الحصول على تأييد رسمى للتعاون أو ثيق بين الحكومة البريطانية والشركة الهولندية الملكية وشل قبل عام ١٩١٤ فلا شك فى أن العلاقات بينهما كانت على أقوى ما تكون. فمنذ أقرت الحكومه البريطانيه رأى اللورد فيشر كان بين الطرفين اتفاق ما وإن لم يكن على كل شىء . وحين شبت الحرب استولت الحكومة البريطانية على أغلبية الأسهم التى يملكها رعاياها لتحتاط للأمر إذا رأت الشركة الهولندية ـ وكانت ما تزال مسجلة فى لاهاى بهولندة المحايدة ـ أن تترك لمصائر الحرب أن تقرر الجانب الذى تميل إليه .

وبرغم أن بترول الهند الشرقية الهولندية كان يساهم ب ١٠٪ فقط من حاجات الحلفاء بين ١٩١٤ ـ ١٩١٨ فإن الشركه بين بريطانيا وهولندة كانت جوهرية للغاية . وترجع أهميتها إلى أنها : (ا) تضمن توفير البترول للأسطول البريطانى لا للعدو. (ب) تجعل أسطول ناقلات الزيت الخاص بالشركة الهولندية يعمل لحساب بريطانيا . (ح) تمد بريطانيا وفرنسا من الهند الشرقية الهولندية بمركب من البنزين هو *Toluol* ولا غنى عنه فى صناعة المفرقعات . وأهم من هذا كله أن الشركة الهولندية الملكيه وشل كانت فى تلك الأيام الشركة الوحيدة التى تملك الحقول المنتجة ، ومعامل التكرير وتسهيلات التخزين والتجربة والاتصالات فى كافة أرجاء العالم ، باستثناء شركه ستاندرد الأمريكيه. ولما كانت الولايات المتحدة استمرت على تموين ألمانيا بمنتجات البترول حتى أوقف الحصار البحرى ثم دخول أمريكا الحرب بعد ذلك، إمدادات

البترول عن ألمانيا ، فقد كان الاعتماد على شركة استاندرد كارثة محققة .

وفى خلال الحرب مدّت الشركة الهولندية الملكية وشل أيديها بعيداً وعلى نطاق واسع ، وشغل مديروها وكبار رجالها مراكز حكومية هامة جعلت لهم نفوذا كبيراً فارتفعت جملة انتاجها من حقول البترول التى تملكهـــا فى كافة أرجاء العالم من ٧ مليون طن عام ١٩١٣ إلى ١٥ مليون طن عام ١٩٢٠ . وزاد صافى الأرباح من ٣٠ مليون فلورين عام ١٩١٤ إلى ٧٢ مليون فلورين عام ١٩١٨ ، وزيد رأس المال المعتمد بمقـدار الضعف فبلغ ٦٠٠ مليون فلورين عام ١٩٢١ . وحين أدرك رأس المال البريطانى أخيراً مايتصل بالسيطرة على موارد البترول من مركز ممتاز وأرباح هائلة ، بذل جهوداً جبارة للحصول على أغلبية أسهم الشركة الهولندية الملكية وشل . وفى هـذا الموضوع أيضا ليس هناك تأييد ما ولعله لن يكون أبداً . ولكن هناك فقرة فى كتاب دافنبورت وكوك ، اللذين يعطفان كل العطف على الشركة الهولنـــدية ، توضّح مسألة ملكية الشركة بل ومركز المصالح البترولية البريطانية بعد الحرب : —

فى أواخر خريف عام ١٩١٨ ألفت الحكومة البريطانية « لجنة السياسة الإمبراطورية للبترول » ويقول دافنبورت وكوك : « ظلت قرارات اللجنة سراً مكتوماً . ولكن هدفها كان زيادة اشتراك بريطانيا فى الشركات المنتجة للبترول فى العالم وخاصة الشركة الهولندية الملكية وشل . . » وكان تحقيق الهدف ميسوراً إذا زادت المصالح البريطانيـة ما تملكه من الأسهم فى الشركة الهولندية وأصبحت لها سيطرة الأغلبية. كيف يتم هذا ؟ واضح أنه قد يمكن تحويل كتلة من الأسهم إلى سير هنرى

ديتردنج ثم إلى مرشحين بريطانيين. وصدرت التعليمات إلى سير ماكجوان بوصفه العضو المدنى فى اللجنة بأن تتخذ التدابير المالية مع سير هنرى ديتردنج . ويتضح من بعض عبارات طائشة فى خطاب لمستر پريتمان *Preytman* أن شيئاً قريباً من هذه السيطرة المطلوبة قد تم .

قال مستر پريتمان فى خطبته هذه التى ألقاها يوم ٧ مايو سنة ١٩١٩ بين أشياء أخرى : « حين جاءت الحرب كان الوضع كما تعرفون جميعاً ، أن الامبراطورية البريطانية التى لها مصالح هائلة فى العالم أجمع لم تكن تسيطر إلا على حوالى ٢ ٪ من موارد البترول فى العالم . » وقال إنه كان من نتيجة الخطة التى وضعت والسياسة التى اتبعت ولم يجد الموقف للدخول فى تفصيلاتها ، أنه يظن أنه حين تمت التعديلات « فلن تبعد الامبراطورية البريطانية عن السيطرة على نصف موارد البترول الممكنة فى العالم بفضل التوجيه الثمين الذى قُدّم » .

وقد أشاعت هذه التصريحات وأمثالها الذعر فى الولايات المتحدة وحثّت على العمل . قالت شركة ستاندرد ـ ولها وجه حق ـ أن شحناتها من منتجات البترول وخاصة حين بلغ هجوم الغواصات غايته ، هى التى مكّنت بريطانيا من الصمود ؛ والآن وقد انتهت الحرب يطلب منها أن تعترف بهذا التناسب فى القوى الذى أجمله مستر پريتمان . إن مثل هذه النتيجة للحرب العالمية الأولى لم تكن شركة ستاندرد ترغبها أو تقبلها . ولما كانت الشركة الهولندية قد بدأت تزيد مركزها قوة فى الهند الشرقية الهولندية فقد طلبت شركة ستاندرد من وزارة الخارجية الأمريكية

ـ كما حدث فى الشرق الأوسط ـ أن تحقق لها أطماعها مستعملة أقوى الأسلحة .

وعلى ذلك فما قاربت الشركة الهولندية أن تحصل على حقل جامبي فى جنوب شرقى سومطرة عام ١٩٢٠ حتى طلبت شركة استاندرد فورا الاعتراف (بمبدأ تكافؤ الفرص) . ولما كانت الحكومة الهولندية قد منحت الامتياز ـ مع ذلك ـ لشركة بترول بتافيا وهى شركة تابعة للشركة الهولندية ، فقد لجأت الشركة الأمريكية إلى الكونجرس . وبناء على قانون تراخيص المعادن الصادر فى ٢٥ فبراير سنة ١٩٢٠ الذى يعطى لوزير الداخلية الحق فى رفض طلبات تأجير أراضى الدولة إلى رعايا بلد آخر يحرم « مثل هذه المميزات » على رعايا الولايات المتحدة أو شركاتها فقد رفض الطلب الذى تقدمت به شركة بترول روكسانا *Roxana* وهى شركة أمريكية تابعة للشركة الهولندية . أضف إلى هذا أنه أعلن رسمياً أن موقف الحكومة الهولندية فى محاباة شركة بترول بتافيا برغم الاحتجاجات المتكررة التى قدمها وزير الولايات المتحدة فى لاهاى ، كان يتفق مع السياسة العامة المتبعة إزاء الشركة الأمريكية فى الامبراطورية البريطانية .

وقد سوى الأمر حين وصل لورد كادمان إلى اتفاق البترول الذى يقر السلام فى أواخر عام ١٩٢٠ . فاستطاعت شركة *Nederlandsche - Indische Aardolie Maatschappij* التى تملكها الشركة الهولندية والحكومة الهولندية بالإشتراك أن تبدأ استغلال مواطن جامبي بموافقة وزارة الخارجية الأمريكية فى مقابل التسوية فى الشرق الأوسط والوعد بامتيازات تالية فى الهند الشرقية . ولعل من

المهم أن ننقل طرفاً مما جاء فى تقرير لجنة مجلس الشيوخ الامريكى التى كان يرأسها مستر ترومان قبل أن يصبح رئيساً للجمهوريه بقليل .

« كانت لشركه استاندرد نيوجرسى إمتيازات إنتاج فى الهندالشرقية الهولندية قبل الحرب العالمية الأولى، كما كان للشركة الملكية وبعض المصالح الألمانية . وبعد الحرب كانت مشكلة التخلص من الامتيازات الألمانية وقد علم القنصل الأمريكى فى بتافيا ، وكتب بذلك إلى وزارة الخارجية، أن الحكومة الهولندية كانت تفكر فى تحويل كل هـــذه الامتيازات إلى الشركه الهولندية وشل وكذلك امتيازات فى جهات أخرى حيث يحتمل وجود البترول . وعلى أساس هذا التقرير أبلغت وزارة الخارجية فوراً المفوضية الأمريكية بلاهاى أن تتصـل بالحكومة الهولنـدية لتحصل للشركات الأمريكية على فرصة مكافئة لحيازة إمتيازات إضافية فى الهند الشرقية بناء على التزامات الحكومة الهولندية الدولية بأن تتبع سياسة الباب المفتوح فيما يتصل باستغلال الهند الشرقية . . . وكانت النتيجة النهائية أن اعطيت شركة نيوجرسى امتيازات انتاج إضافية فى مناطق فى الهند الشرقية ثبت فيما بعد أنها من أغنى مناطق الجزر . . . وفى خلال هذه المدة كانت وزارة الخارجيه ماضية ـ بواسطة القنصل العام فى بتافيا ـ فى الضغط على السلطات الهولندية لتلتزم سياسة الباب المفتوح . .

« ويبدو أنه لولا المعاونة الدبلوماسية للحكومة الأمريكية لما إستطاعت شركات البترول الأمريكية أن تحصل على تسهيلات مماثلة للشركات الهولندية لاستغلال موارد البـــترول فى جـزر الهند الشرقية الهولندية . »

وقد قوّى النزاع الانجليزى الأمريكى مركز الخزانة الهولندية قليلا فحاولت أن تحصل على نصيب أكبر من أرباح الشركة الهولندية ، ولكنها حين حاولت تنفيذ قراراتها عمليا ، أجابتها الشركة بالتوقف عن العمل. ففى عام ١٩٢٢ أوقفت الشركة الهولندية العمل فى عشرة حقول من حقولها بسبب السياسة الضرائبية لحكومة الهند الشرقية ، وكان تهديدها بأن مصالحها المنتشرة تمكنها من الحصول على البترول من جهات أخرى كافيا لإقناع الحكومة الهولندية بالخضوع .

ولكن إذا كان قد تيسر للشركة الهولندية البريطانية أن تشق طريقها فى الهند الشرقية فقد كان الأمر على العكس تماما فى مكان آخر . فقد كانت الشركة الهولندية ومستر هنرى ديتردنج بخاصة ، تتجه انظارهم إلى بترول القوقاز على أنه مركز الدائرة فى خطتهم للسيطرة على أسواق العالم. وكان وضع باكو كأنما قصد به تمكين الشركة الهولندية من السيادة فى الغرب والشرق جميعاً ، فموقعها وإنتاجيتها خير ما يرجى لفرض قوتها القاهرة على المنافسين جميعاً .وقبل الثورة الروسية كانت الشركة الهولندية الملكية تسيطر بواسطة شركة :

Geconsolideerde Hollandsche Petroleum Company.

على كل حقول البـــترول فى جروزنى ، وبواسطة شركة البترول الأنجلوسكسونية تملك اتحاد بترول الأورال — قزوين ، وبواسطة شركة المازوت وشركة قزوين — البحر الأسود تضع أصابعها على موارد البترول فى جنوب القوقاز . ثم إن الشركة الهولندية اشترت فى عام ١٩٢٠ المصالح البترولية الخاصة بليالنوزوف ومانتاشوف أكبر ما كانت تملكه شركات البترول الروسية التى استولى عليها الاتحاد السوفييتى .

وبرغم أن الشركة الهولندية ادعت السيطرة على ٦٠ ٪ من البترول الروسى ، وبرغم أن الجيش البريطانى والدبلوماسية البريطانية قد حاولا بكل الوسائل وضع سير هنرى ديتردنج على عرش البترول الروسى ، فإن التدخل والحصار فشلا فى إخضاع البلاشفة أو القضاء عليهم . ومما زاد الأمور سوءاً أن شركة ستاندرد التى بادرت إلى شراء نصيب نوبل *Nobel* فى بترول إيران وأصبحت تسيطر الآن - على الورق - على ال ٤٠ ٪ الباقية ، لم تنسق سياستها مع الشركة الهولندية . فحين تفاوضت شركة ستاندرد مع الاتحاد السوفييتى للوصول إلى اتفاق صاحت الشركة الهولندية « خيانة عظمى » وحين قاربت الشركة الهولندية أن تتفق مع البلاشفة ردّد الأمريكان نفس الكلمة . ولكن لم تنجح إحدى الشركتين فى تحقيق غرضها بفضل مقاومة الاتحاد السوفييتى وسياسته الماهرة.

ولم تكن السنوات التى أعقبت الحرب العالمية الأولى هادئة فى بحر السياسة الأندونيسية . فقد أدت التغييرات الاقتصادية الكبيرة إلى تغييرات أساسية فى البناء السياسى لجزر الهند الشرقية الهولندية ، فبين عامى ١٩٠٠ ، ١٩٢٩ ارتفع رأس المال المستثمر من ٧٥٠ مليون فلورين إلى ٤٫٠٠٠ مليون فلورين . وزادت الصادرات من ٢٥٨ مليون إلى ١٫٤٨١ مليون فلورين والواردات من ١٧٦ مليون فلورين إلى ١٫١٦٢ مليون فلورين . وزيادة الصادرات عن الواردات بمقدار ٣٥ ٪ يعطى فكرة ما عن معدل ما يسحبه رأس المال الأجنبى من البلاد فى عام لأن الفائض البالغ ٣٥٠ مليون فلورين تذهب لقاء الأرباح والمدفوعات غير

المكتسبة فى الخارج ، ولا يشمل هذا المبلغ — بالطبع — حوالى ٧٠ مليون فلورين هى الربح الناتج من الشحن من الهند الشرقية وإليها أو حوالى ١٠٠ مليون فلورين من الأرباح الناتجة عن تصدير السلع المصنوعة . ويذهب حوالى ثلث المال الخارج من الهند الشرقية على شكل فوائد أو أرباح أو معاشات أو مكافآت الخ إلى هولندة . وفيما يتصل بالواردات يؤدى ارتفاعها إلى انطباع مضلل إذا لم ندخل فى الحساب أنها تشمل حوالى ٢٥ ٪ من سلع رأس المال أى الآلات والعتاد والأدوات وأنه بين عامى ١٩١٣ و ١٩٢٩ ارتفعت الأسعار المحلية ٦٦ ٪ تقريباً .

ويمكن أن نأخذ فكرة ما عن الفقر العام الذى يعانيه السكان من تقديرات ضريبة الدخل . فبرغم أنه لا يخضع للضريبة أكثر من ١٣٠٫٠٠٠ شخص يزيد دخلهم عن ١٣٠ جنيه فى السنة ، فإن نصف الحصيلة البالغة ٤٠٠ مليون فلورين من هذا المصدر دفعها ٦٥٫٠٠٠ أوروبى ، ٥٠ مليون فلورين دفعها ٢٧٫٠٠٠ أندونيسى و ٨٢ مليون فلورين دفعها ٣٧٫٠٠٠ صينى ، ودفع الباقى « أسيويون آخرون » .

وبين عامى ١٩٠٠ ، ١٩٢٩ تضاعف ناتج البترول أكثر من مائة ضعف ، فالهند الشرقية تنتج الآن أكثر من ٥ مليون طن . وبلغ ما تسيطر عليه الشركة الهولندية الملكية فى كافة أرجاء العالم عام ١٩٢٩ أكثر من ٢٥ مليون طن ينقلها أسطول من ناقلات البترول حمولته ١٫٨ مليون طن وتكرّر فى ٤٠ معمل تكرير تابعة للشركة وقد كاد رأس مال الشركة الهولندية يبلغ بليون فلورين .

وقد أوجد التدخل المالى والإنتاج الرأسمالى فى الهند الشرقية طبقة

عاملة تحس بأنها مُستَغلة وتنكر استغلالها وتبعيتها للسادة الأجانب . وقد شهدت الأعوام بين ١٩١٨، ١٩٢٩ نمو حركة أهلية استقلالية لم تكن معروفة من قبل فى نوعها ونطاقها . وظهرت الأمانى الوطنية التى كانت تعبر عن نفسها فى الجمعيات الثقافية التى يشرف عليها ويحضرها متوسطو الحال من الأندونيسيين ، على رأس برامج الجمعيات والأحزاب والنقابات التى يديرها العمال الوطنيون . وكان على الهولنديين فى عامى ١٩٢٦، ١٩٢٧ أن يواجهوا اضطرابات عنيفة . وانتهت الحملة التى شنت لإخماد الحركة بنفى آلاف الأندونيسيين بدعوى أنهم شيوعيون إلى منطقة محدودة فى غينيا الجديدة حيث تهاوت منهم مئات تحت وطأة سوء المعاملة والأمراض .

ولم يكن بد من أن يتخذ الصراع فى سبيل السيادة والحقوق المدنية أشكالا عنيفة ، فإن الهند الشرقية الهولندية كلها تدار إدارة أوتوقراطية باسم ملكة هولندة بمعاونة برلمان زائف . ويمارس الحاكم العام سلطات تنفيذية مطلقة منذ عام ١٩١٨ بمعاونة البرلمان؛ وبرغم أن هـــذه الهيئة استشارية محضة فإنها مؤلفة ـ مع ذلك ـ بتدبير محكم . فمن بين أعضائها الذين يبلغون ٦١ عضواً يوجد ٢٥ هولنديا و١٠ أندونيسيون و٤ صينيون وعربى واحد . ويمثل الصينيون فى أغلب الأحيان مصالح التجار الأغنياء ، ولعل الهجمات الأخيرة على الصين ، لا تدل على حركة وطنية عنيفة بقدر دلالتها على المزايا الاقتصادية والتبعية السياسية التى تنبذ بها هذه الجالية الأجنبية فى أندونيسيا .

* * *

وتقدمت المصالح الأمريكية خطوة أخرى عام ١٩٣١، حين حصلت شركة Netherlands Pacific Petroleum Co. على امتياز يشمل ١٠ مليون فدان فى غرب سومطرة . وهى الشركة التابعة لشركة ستاندرد كاليفورنيا واتحاد بترول تكساس وقد رأيناها من قبل شديدة الارتباط بالشرق الأوسط وهى رائد شركة ستاندرد فى الأراضى الأجنبية . وبرغم أن سياسة الباب المفتوح التى كانت تتبع رسميا منذ عام ١٨٧٤ قد انتهت عام ١٩٣٢ تحت ضغط الكساد فان ذلك لم يؤثر على شركات البترول الأمريكية . بل على العكس أصبحت هولندة تميل — أكثر من أى وقت مضى — إلى الاعتماد على الصناعة الأمريكية والأموال الأمريكية، ولم يكن تسرب رأس المال البترولى الأمريكى فى الهند الشرقية غير مرتبط بالعلاقة النامية بين رأس المال الأمريكى والهولندى .

وحين أمكن بعد سنوات قليلة — منح امتياز فى غينيا الجديدة ، كانت السيطرة عليه من حظ شركة أمريكية أيضاً ، فإن شركة ستاندرد فاكوم القوة المحركة فى شركة بترول غينيا الجديدة الهولندية Netherland New Guinea Oil Co. التى حصلت على حقوق الاستكشاف فى ٢٥ مليون فدان بغينيا الجديدة . وبرغم أن الشركة الهولندية تحمل ٤٠٪ من أسهم الشركة ، فإن حيازة شركة ستاندرد كاليفورنيا ٤٠٪ وشركة بترول تكساس ٢٠٪ ، تعنى أن للأمريكان الرأى الأخير فى الشركة . وقد قيل فى فترة الغزو اليابانى أن مسح الأراضى بالطائرات أدى إلى استكشافات هامة .

وما حلت سنة ١٩٣٨ حتى كانت شركات البترول الأمريكية قد مدت

سيطرتها على ٢٧ ٪ من انتاج البترول فى الهند الشرقية ، وقد أرتفعت النسبة إلى حوالى ٤٠ ٪ حين أدخلت اليابان أمريكا فى الحرب .

* * *

كانت الصورة العامة فى تلك الفترة على النحو التالى : فى عام ١٩٣٨ كانت جزر الهند الشرقية الهولندية تنتج ٣٣ ٪ من حاجات العالم من المطاط، ٣١ ٪ من الجوز الهندى المجفف *Copra* ، ٢٠ ٪ من السيسال *Sisal* ، ٢٩ ٪ من نخيل الزيت أضف إلى ذلك كل الكينين . وكان ٣,٥ ٪ تقريباً من انتاج البترول العالمى ينتج فى سومطرة وجاوة وبورنيو وسيرام . ولكن النسبة المئوية لا تدل على قيمة بترول الهند الشرقية ، فإن أهميتها النافعة — لاتتضح إلا مرتبطة بالعوامل الجغرافية والاستراتيجية . ونستطيع أن نصل إلى فكرة أوضح إذا علمنا أن أكثر من ٨٠ ٪ من إنتاج البترول فى الشرق الأقصى يأتى من الهند الشرقية الهولندية ، وأن العمليات البحرية للأسطول اليابانى فى أثناء الحرب كانت تعتمد اعتماداً كلياً على السيطرة على موارد البترول فى الهند الشرقية .

وفيما يتصل بالواردات عام ١٩٣٨ فقد كان النصيب الأكبر لليابان ويبلغ ٢٣,٣ ٪ وتليها الولايات المتحدة ٢٣,١ ٪ وهولندة ١٣,٥ وبريطانيا وأرلندة ٨,٣ ٪ ومن جهة أخرى حصلت الولايات المتحدة على ثلث الصادرات من الهند الشرقية وذهب الخمس إلى سنغافورة ومنها إلى جهات غير معينة ، ولم تحصل هولندة نفسها إلا على ٥ ٪ . وكان البترول أكبر

المواد المصدرة (بالقياس إلى القيمة) حتى لقد بلغ ربع الصادرات كلها فى ذلك العام تقريباً .

وعندما حدث الهجوم على بيرل هاربور ضـــاع أكثر من بليون فلورين مستخدمة فى صناعة البترول بالهند الشرقية الهولندية وتكاد تبلغ ثلث رءوس الأموال المستثمرة كلها. وكان حول نصف رأس مال البترول هولنديا من الناحية الإسمية على أية حال ، والباقى بريطانى وأمريكى ويابانى . وكان البترول يجتذب حوالى ٢٠ ٪ من كل الاستثمارات الأجنبية العامة والخاصة . وكانت المشروعات الخاصة تقدم أكثر من ٣,٥ بليون فلورين من جملة الاستثمارات الأجنبية البالغة أكثر من ٥ بليون فلورين، أما الباقى فقروض من الدولة أو الحكومة المحلية : وتستخدم هولندة فى البترول ٥٠٠ بليون فلورين وهذا أكبر استثمار خاص لها ، وتليها بريطانيا بحوالى نصف هذا المقدار ، ثم الولايات المتحدة التى تجىء ثالثة بعد بريطانيا بفارق ضئيل . على أنه ينبغى أن نذكر أن الشركة الهولنديه الملكية أى رأس المال الهولندى يحمل أسهمه ـــ كثير أن لم تكن أغلبية ـ من حملة الأسهم البريطانيين .

ولما كانت حسابات الشركة الهولندية الملكية وشل تنقصها دائما المعلومات الواضحة ، فإن المرء لايستطيع إلا أن يقدر أرباحها تقديراً غير دقيق . ولكن ينبغى للمرء دائماً أن يذكـــر ما قاله وزير داخلية الولايات المتحدة عـام ١٩٢١ ، قال : « يتضح لأول وهلة أن الشركة المسيطرة على اتحاد الهولندية الملكية وشل والشركات التى تتألف منها والاتحادات التابعة لها هى ـ عن قصد أو غـير قصد ـ مختلطة ومتشابكة

إلى حد أن الأمر يحتاج إلى أسابيع أو أكثر وإلى مراجعة دفاتر وعقود الاتحادات فى الشركات الأصلية والمكونة والتابعة ، لتعيين المصلحة المالية المسيطرة والاتجاه السائد فى أية حالة معينة . »

ومثل هذا الاضطراب ينطبق على التصريحات الرسمية عن الأرباح الصافية . فبسبب عدد من بنود التغطية مثل الاحتياطيات العامة أو الالتزامات المالية نحو شركات أخرى كثيراً ما تكون شركات تابعة يمكن تثبيت القدر الذى يعلن للتوزيع عن حد معين قصداً ، وهو يظل فى الواقع غير متغير فى كثير من الأحيان لأسباب تقتضيها السياسة . وإذا أخذنا الأشياء عند قيمتها الظاهرة فإن أرباح الشركة الهولندية الملكية بلغت جملتها عام ١٩٣٨ ، ١٨ مليون جنيه منها ٥ر١١ مليون جنيه ساهمت بها الشركة الهولندية الملكية و ٥ر٦ مليون جنيه نصيب شركة شل . ومن سوء الحظ أن أرباح الشركة الهولندية تختص بمصالحها كلها ، ولا يحصل الجمهور على معلومات عن مصالحها فى البلاد المختلفة . ولكن إذا ذكرنا أن من بين ٤ر٧ مليون طن من البترول المنتج فى الهند الشرقية قدمت شركة بترول بتافيا ٤ر٥ مليون طن (من جملة ناتج الشركة الهولندية فى كافة أرجاء العالم الذى يبلغ ٣٠ مليون طن) فيبدو أن التقدير القائل بأن أندونيسيا أخرجت ٤ مليون جنيه من أرباح البترول تقدير صحيح إلى حد ما . وفى سنوات معينة كانت الأرباح الناتجة من صناعة البترول تعادل سبعة أضعاف جملة الأجور التى تدفع فى الهند الشرقية الهولندية .

٤ ـ التهدئة فى الشرق الأقصى

كان دعاة التهدئة فى آسيا ، كما حدث فى أوربا ، يستغيثون كلما أدّت خطة وضعوها إلى غير ماأرادوا من نتائج . وقد لحضت صحافة البترول ، أن اليابان ماكانت لتدخل الحرب لو أنها لم تستطع على مدى فترة طويلة ، أن تزيد رصيدها من المواد الحربية الأساسية من نفس البلاد التى احتلتها أو حاولت أن تهزمها ، وهذه العبارة صحيحة فيما يتصل بالبترول . فلمدة عشر سنوات منذ واقعـــة الصين عام ١٩٣١ إلى بيرل هاربور عام ١٩٤١ لم يكن يصدر عن شركات البترول الانجليزية ـ الهولندية أو الأمريكية مايعرقل خطط اليابان أو أعمالها العدوانية .

وإلى صيف عام ١٩٤١ كانت شركات البترول الأمريكية تمد اليابان بمعدل ٤ ملايين طن من البترول ومنتجاته فى السنة ، أى بما يزيد بمقدار ٥٠٠ر٠٠٠ طن من حاجات اليابان العادية ، ولابد وأن شركات البترول الأمريكية كانت تعلم تماماً الغرض الذى سوف تستعمل فيه شحناتها من البترول فإن ذلك يتضح من أنها كانت تقدم البنزين فى صفائح بدلا من استعمال الطريقة العادية الرخيصة أى الإرساليات غير المعبأة وكانت ميزة الصفائح الوحيدة التى لا تفوت أحداً أن الصفائح يمكن خزنها وتداولها وحفظها فى أى مكان ولأى فترة من الزمن .

أضف إلى هذا أن شركة البترول الانجليزية الإيرانية أمدت اليابان فى فترة ١٩٤٠ / ١٩٤١ بمليون طن ، وعرضت عليها الشركة الهولندية فى أواخر عام ١٩٤٠ مليونين من الأطنان سنوياً . وحاءتها أيضاً كميات

أقل من هذه من المكسيك وأمريكا اللاتينية . وإذن فليس من المستغرب أن طرف المحور فى الشرق الأقصى دخل الحرب ضد الحلفاء وعنده ثمانية ملايين طن من احتياطى البترول . ولولا هذا لما استطاعت اليابان قط أن تعد اعتداءها على الولايات المتحدة ولعلها ما كانت تستطيع القيام به .

ويحتاج تاريخ التخاذل مع اليابان والحزم مع أندونسيا إلى زيادة بحث . فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٠ تم الاتفاق بين شركة بترول بتافيا التابعة للشركة الهولندية وبين شركة البترول الاستعمارية الهولندية التابعة لشركة ستاندرد نيوجرسى وبين بعثه كوباشى ، وكان المفاوضون اليابانيون قد طلبوا أول الأمر ثلاثة ملايين طن من البترول سنوياً من الهند الشرقية الهولندية ولكن لعلهم كانوا قد زادوا مليونا على الطريقة الشرقية فى المساومة ، فانتهى الأمر بأن عادوا وقد حصلوا على مليونين من الأطنان تقريباً . وقد قدمت لهم التعهدات عن ٧٠٠ر٠٠٠ طن من البترول الخام، ٥٤٦ر٠٠٠ من منتجات البترول إلى جانب إرسالية الـ ٤٩٤ر٠٠٠ طن الأصلية فستستمر الشركات فى تقديمها ؛ وبعد ستة أشهر جددت الصفقة ولم يمنع توالى الشحنات إلا صدور أمر المنع الرسمى بعد احتلال الهند الصينية فى يولية عام ١٩٤١ .

ومن جهة أخرى طلب مجلس الأمة الأندونيسى عام ١٩٤٠ ضريبة ١٠ ٪ على صادرات البترول وقد رفض الاقتراح فى البداية لأول وهلة بحجة أن صناعة البترول كانت مثقلة بالأعباء ثم وافق الحاكم الهولندى على ضريبة ٥ ٪ . وكان دفاعه ينبنى على أن صناعة البترول قد دفعت

فعلا ٥ر١٣ مليون فلورين من الضرائب فى وقت السلم وأن واجبات الحرب سترفع مدفوعاتها إلى ٢٤ مليون فلورين .

ومثل هذه السياسة التى تؤكد قصر نظر الحكام الأجانب وأطماعهم الأنانية قبيل إمتداد الحرب إلى الهند الشرقية ، ما كانت لتؤدى الا إلى أوخم العواقب . فحين قررت اليابان دخول الحرب كانت الهند الشرقية الهولندية ، وهى لا محالة أهم أهدافها وأكثرها إغراء ، قد احيط بها من الناحية الإستراتيجية ولم يعد الاحتفاظ بها ممكنا . وقد وجد أسطول الغزو اليابانى الذى يستهلك وقود البترول الذى موّنه به أعداؤه ، قوات الحلفاء فى وضع لا يسمح لهم إلا باتباع خطه التعويق . فلم تكن القوات على استعداد ولم تكن ترغب فى تنظيم حركة مقاومة جماعية بين السكان المحليين فكأن القهر الاستعمارى القديم العهد قد قرر مصير الهند الشرقية قبل وصول العدو .

وفى ١٦ ديسمبر سنة ١٩٤١ احتلت القوات اليابانية شمال بورنيو وسراواك ، وبعد قليل وقعت فى أيديهم حقول البترول فى سمارنده شرق بورنيو ثم لحقت بها سيرام . وكان المهندسون الملكيون قد استطاعوا فى سراواك وبرونى (شمال بورنيو) أن ينسفوا آبار البترول ومحطات الطلمبات نسفاً فعّالاً على عكس التخريب العاجل الذى حدث فى تراكان . وجاءت الأنباء أيضاً عن تخريب كامل فى جنوب سومطره حيث أفنيت عن آخرها فرقة من رجال المظلات اليابانيين كانت تسعى للإستيلاء على حقول البترول الرئيسية . على أن التردد كثيراً ما سيطر على الموقف وحال دون إحداث تخريب كبير . فإن فكرة إعادة الحقول

إلى الإنتاج النافع متى أمكن الإستيلاء عليها مرة أخرى كان لها تأثير يعوق سياسة (إحراق الأراضى) فى الهند الشرقية الهولندية .

وبلغ الناتج الفعلى الذى وقع فى أيدى اليابانيين ثمانية ملايين طن سنوياً من بترول الدرجة الأولى . ولم تجد اليابان فى غزواتها السابعة مثل هذا العون . وقد انتجت سومطره وحدها ٢ر٥ مليون طن عام ١٩٤٠ وكان بها معامل تكرير بنكالان براندون فى الشمال وبلاجى وسونجى جيونج فى الجنوب ويبلغ ما تكرره ٥ر٥ مليون طن فى السنة ـ كما كان بها معملان للتقطير التكسيرى يعالجان معاً ١ر١ مليون طن سنوياً .

وكان يتوقع الحصول على قرابة ٩٠٠ر٠٠٠ طن من البترول من جاوة يمكن تكرير ٧٥٠ر٠٠٠ طن منها فى ونوكرومو وتجوبى وكابويان .وكان فى شرق بورنيو ثانى منطقة لإنتاج البترول فى الهند الشرقية ، مصدران رئيسيان . كان أحدهما حقل سمارنده وقد بلغ إنتاجه حوالى ٨٥٠ر٠٠٠طن عام ١٩٤٠ وكان الآخر ٩٤٠ر٠٠٠ طن من بترول تراكان الخام المشهور الذى يمكن استخدامه وقوداً للسفن دون أية معالجة ، وكانت معامل تكرير بالك بابان تستطيع على أية حال أن تكرر ١ر٨ مليون طن من البترول الخام سنوياً . وقد ساهم حقل صغير فى جزيرة سيرام بحوالى ١٠٠ر٠٠٠ طن من البترول عام ١٩٤٠ .

وأخيراً هناك ناتج يبلغ ٧٥٠ر٠٠٠طن سنوياً من محمية برونى البريطانية و ١٧٠ر٠٠٠ طن من سراواك وهى تحت الوصاية البريطانية أيضاً . وكان بترول هذين الموردين يكرر بالطبع من معامل تكرير لوتنج .

وحين وصل اليابانيون كشفوا أن الحد بين القدرة الإنتاجية للحقول ومعامل التكرير وبين الإنتاج بعد التخريب الجزئى للآبار والمصانع لم يكن كبيراً. فإن الإتلاف الذى أحدثته القوات المحاربة ورجال حقول البترول لم يشل الإنتاج ولم يحتج الأمر من المهندسين والفنيين اليابانيين إلى أكثر من إثنى عشر شهراً ليرتفعوا بالإنتـــاج مرة أخرى إلى ثلثى الإنتاج العادى. وقد استطاع اليابانيون بفضل استعداداتهم السابقة، وبخاصة أدوات التنقيب ومد الأنابيب التى كان يقدمها لهم أعداؤهم حتى عام ١٩٤١ أن يعيدوا موارد البترول إلى سابق عهدها فيحصلون عام ١٩٤٣ على حوالى ٥ر٥ مليون طن من البترول من الهند الشرقية الهولندية.

وحتى خريف عام ١٩٤٤ كانت رحلة الناقلات من جزر الهند الشرقية إلى اليابان وتبلغ ٣٠٠٠ ميل بعيدة عن كل تدخل من الحلفاء. ثم حدث غزو الفلبين من جديد على يد الجنرال ماك آرثر فاستطاع الحلفاء بواسطة الحصار البحرى الفعّال أن يهبطوا بشحنات البترول من الهند الشرقية إلى النزر اليسير. ويوضح الجدول التالى المأخوذ من جريدة شركة ستاندرد (نيوجرسى)، المصباح، *The Lamp* الموقف فى أثناء الحرب:

إمدادات اليابان من البترول (بآلاف البراميل)

السنة	الرصيد (١)		الانتاج		
	فى المنطقة الداخلية (٤)	مستولى عليه من المنطقة الخارجية (٥)	فى المنطقة (٢) الداخلية	فى المنطقة (٣) الخارجية	جملة الامدادات
١٩٤٢	٥٧,٤٠٠	٤٥٠٠	٦,٨٠٠	١٣٨,٠٠٠	٨٢,٥٠٠
١٩٤٣	٢٣,٩٠٠	—	٨,٠٠٠	٣٨,٧٠٠	٧٠,٦٠٠
١٩٤٤	١٤,٩٠٠	—	١٠,٢٠٠	٣٦,٢٠٠	٦١,٣٠٠
١٩٤٥	٩,٠٦	—	٥,٨٠٠	٢,١٩٠	١٧,٠٥٠

وكان الإنتاج فى خلال عام ١٩٤٥ ضئيلا بسبب العمليات الحربية وتخريب اليابانيين المتقهقرين ، ثم ما تلا ذلك من صراع يرمى إلى فرض الحكم الاستعمارى من جديد على الهند الشرقية .

---

(١) فى بداية السنة

(٢) الطبيعى والصناعى

(٣) الطبيعى فقط من بنابر الى بونية

(٤) تشمل المنطقة الداخلية اليابان وفرموزا ٤٠٠,٠٠٠ طن ؛ ٢٠٠,٠٠٠ طن من مصانع زيت الفحم ، وجنوب سخالين ٢٥٠,٠٠٠ طن ومن الطفلة الزيتية بمنشوريا ٢٠٠,٠٠٠ طن (كلها أرقام سنة ١٩٣٨)

وكانت شركات البترول تتوقع أن تعود إليها مصالحها بطريقة آلية . ولكن إعلان استقلال أندونيسيا وتأليف الجمهورية الأندونيسية فى أغسطس عام ١٩٤٥ كان ضربة شديدة عليهم ، فقد وضح أن الأوضاع الجديدة لن تجعل السيطرة الفعلية والمالية على حقول البترول ومعامل التكرير مأمونة كما كانت فى ظل هولندة التى كانت على أحسن الأقوال تحابى الشركتين العالميتين الهولندية — شل واستاندرد ، وعلى أسوئها تابعة لهما .

وقد كان قيام نظام مستقل وطنى يطالب أن تخضع الصناعات الحيوية لنوع من الإشراف الوطنى ، خطراً جسيما ، فإن هولندة تستمد ٢٥ ٪ من دخلها القومى فى المعدل ، من الهند الشرقية وسوف لاترفع قبضتها . وكذلك الحال مع الشركة الهولندية الملكية — شل التى تمثل الأموال البريطانية والهولندية التى قدمت منذ قليل ٢٠ ٪ علاوة على الأرباح العادية لحملة أسهمها الأوفياء . . وكذلك الأمر مع رجال الإمبراطورية فى وزارة الخاجية البريطانية فإنهم لم يطمئنوا على الخطوط الحيوية إلى الشرق الأقصى وماوراءه حتى يعود الحكم الهولندى من جديد فيكون عمود السياسة البريطانية الأمبراطورية فى الهند الشرقية . ونستطيع أن نستعين بالشركات الأجنبية وعلى رأسها شركات البترول وبالاعتبارات الاستراتيجية ، لنفسر السبب فى أن القوات البريطانية بقيت معسكرة فى أندونيسيا حتى وصلت قوات هولندية كافية للمحافظة على الوضع السابق أو شىء قريب منه .

ويختلف موقف الولايات المتحدة إلى حد ما . فمنذ كانت الهند الشرقية

تحت إدارة اليابانيين ، كانت الولايات المتحدة تقوم - كما حدث بعد الحرب العالمية الأولى - بمناورات لتحسين علاقاتها الاقتصادية - إن لم تكن السياسية - بالهند الشرقية ، وقد أعلن الناطقون بلسان هولندا بين وقت وآخر شدة قلقهم وأحيانا استنكارهم لنيّات الولايات المتحدة .

ولازالت شركات البترول الأمريكية فى موقف الأقلية برغم تزايد نصيبها فى إنتاج البترول ونفوذها المالى ، ولذلك لا ترى بأسامن إحراج الانجليز والهولنديين . وهذا يفسر عطف الولايات المتحدة الجزئى الخفى على مطالبة أندونيسيا بالتحرر من الحكم الانجليزى الهولندى . ومن جهة أخرى لا تستطيع أمريكا ولا تريد أن تمضى بعيداً فى تأييد الأندونيسيين حتى لا يجعلوا إخراج الأجانب مبدأ لهم وبذلك لا يرث العم سام شيئاً . على أن الولايات المتحدة كانت متحفظة فى تعليقها أخيراً على الحوادث فى الهند الشرقية ، فإذا قسنا الأمور على ماحدث من اتفاقيات بعد الحرب فلعل إتفاقية بترول واشنطن تعترف بالمركز الممتاز للشركة الهولندية - شل فى الهند الشرقية فى نظير معاونة مقابلة فى مكان آخر .

obeikandl.com

كلمة ختامية

obeikandl.com

obeikandl.com

منذ أثبتت إتفاقية سان ريمو عام ١٩٢١ لشركات البترول وحكوماتها أن الطنطنة بمناطق النفوذ فى معاهدات سرية كانت حماقة كبرى فى عصر الرأى العام والقلق الشعبي ، أصبحت المفاوضات تدور وراء الأبواب المغلقة . ولا يسمح للعالم اليوم أن يسمع إلاّ بمبادىء رفيعة مصوغة فى لغة معسولة . ولم تعد القرارات التى أبرمت فعـــلا تُعلَن بتصريحات مسرحية ، ولكنها أصبحت تتكشّف رويداً رويداً فى الحوادث التالية ودون أنْ يستطيع الجمهور — عادة — أن يرى أنّ تتابع ما ينكشف له جزء لا يتجزأ من مؤامرة مدبّرة . وهكذا لم يعد الباحث يستطيع أن يجد دليلا معتمداً على التقسيم البشع المصالح البترولية ، ولا يستطيع المعارض أن يشرح السـياسة البترولية فى إجمالها على أساس لا يقبل الشك .

فمثلا يستطيع المرء أن يقتنع إقتناعاً تاماً بأن إتفاقية بترول واشنطن بين الولايات المتحدة وبريطانيا التى وقعت فى سبتمبر عام ١٩٤٥ كانت نتيجة لتفاهم سرّى، بل قد يسلّم بأنه فى مقابل إشراك أمريكا فى الامتيازات البريطانية فى الشرق الأوسط قبلت الشركات الأمريكية أن تتساهل فى الهند الشرقية ، وأن الشركات البريطانية والأمريكية اتفقت على أن تكافح معاً فى سبيل مصالحها فى بترول رومانيا وهنغاريا والنمسا . ولكن المرء لا يستطيع أن يشير إلى وثيقة رسمية فيها هذه القرارات .

ومع ذلك فإن الإتفاقية الأخيرة بين حكومتي بريطانيا والولايات

المتحدة التى كان يمثلها فيها أئمة رجال صناعة البترول فى البلدين ، تسترعى الانتباه لأنها تعديل هام لمعاهدة أبرمت فى أغسطس عام ١٩٤٤ . فقد حذف من النص الأصلى كل إشارة إلى ميثاق الأطلنطى وإلى إمداد جميع البلاد المحبة للسلام بالبترول ، وأن العبارة التى تنص على أن استغلال موارد البترول والأرباح التى يحصل عليها منه سوف تساهم فى المعاونة على تشجيع التقدم الاقتصادى للبلاد المنتجة ، وأثبت فى مكانها عبارة عامة تنص على توفير موارد البترول للتجارة العالمية ورعاية مصالح البلاد المنتجة مع النظر إلى تقدمها الاقتصادى .

وحذفت فى كل موضع تقريباً الإشارة إلى مشاكل الإنتاج والتموين الأساسية ولم يبدُ الاهتمام إلا بشئون الأسواق ؛ ونحّى أى تدخل حكومى من نصوص المعاهدة سواء أكان خاصاً بسلوك صناعة البترول فى داخل البلاد أم خارجها . وتوّج ذلك كله ، بالنص على تأليف « لجنة بترول دولية » فيما بعد وقدم إليها هذا التوجيه : « بأنه ليس لزاما على الحكومتين أن تعملا بمقتضى قرارات اللجنة ، ولا يفرض على رعايا إحدى الحكومتين اتباع أى تقرير أو إقتراح تقدمه اللجنة ، سواء وافقت عليه الحكومة أم لم توافق » .

ولاشك فى أن المعاهدة الأولى كانت بعيدة عن الكمال ، ولكنها كانت على الأقل تقدم بعض الضمانات وشيئاً من الإشراف على صناعة البترول العالمية . ثم إن مكانة بريطانيا فيها كانت أحسن منها فى المعاهدة الحالية ، فإن هذه المعاهدة تدل على امتياز شركات البترول الأمريكية التى تريد أن يكون الميدان أمامها حراً لتتوسع توسعاً لا يعوقه شىء ،

وهذا شرط يؤهلها تفوقها المالى وضغطها السياسى لاستخدامه على حساب بريطانيا . ولو أننا توقعنا من الاتحاد السوفيتى أن يناقش اتفاقية ثنائية بين شركات البترول الانجليزية والأمريكية أهملت كل إشارة محددة إلى مشاكل الأمن والسلام ، لكنا نطالب من بلاد اشتراكية أن تتخلى عن رسالتها . ولقد كان توقيع حكومة العمال على إتفاقية البترول الانجلو أمريكية بعد تسلمها الحكم بقليل دليلا مباشراً خطيراً على اتجاهها وبادرة سيئة على التعاون بين بريطانيا والاتحاد السوفييتى ، وعلى المبادىء الدولية التى تنتسب إليها حكومة العمال .

وفى الحق إن الحلفاء قد سبحوا إلى النصر فى الحرب العالمية الثانية — كما حدث فى الحرب العالمية الأولى - على رَمَث من البترول كما قد يؤثر عن كليمنصو ، ولكن من اليسير كذلك أن يقود البترول العالم إلى كارثة فى وقت السلم إذا لم تتخذ الإحتياطات الواجبة فى الوقت المناسب . والإتفاقية السالفة الذكر خطوة فى الإتجاه الخاطىء لأنها تنستر على تلاعب الشركات الخاصة فى الولايات المتحدة وبريطانيا .

ولطالما لعب البترول دوره الآثم فى السياسة وسوف يستمر على ذلك إلا إذا كُفَّ بالقوة . وينبغى لحكومة العمال لا أن ترفض فحسب الاشتراك فى مثل هذه المعاهدات بل أن تعطف على المطالبة بتأميم موارد البترول . ينبغى أن تعلن ترحيبها بالخطوات التى تؤدى إلى اعادة بترول الشرق الأوسط وأندونيسيا إلى أيدى الحكومات الوطنية .

إن لهذا الأمر أهمية خاصة خطيرة للولايات المتحدة وبريطانيا ، وإلا دخلنا فى صراع عنيف ومصادمات دولية من أجل شركات البترول

الخاصة . إن سيطرة الحكومات الوطنية على صناعة البترول فى كل مكان ، وإلغاء المشروعات الخاصة الأجنبية ، أمر ضرورى للاستقلال الحقيق للبلاد التى تحتوى على البترول ، ولتخفيف كثير من التوتر والتصدع الدوليين . ولا يعنى ذلك أن بريطانيا سوف تفتقد البترول لحاجاتها المتعددة ، بل على العكس فإن البلاد التى تعطف عليها بريطانيا وتعاونها فى مطالبتها بأن تملك وتستغل موارد بتروطها ، سوف تكسب زمالتها فى التجارة والشئون الخارجية . وإذا انفصلت المصالح البترولية الخاصة عن السياسة الخارجية كان ذلك خطوة واسعة إلى الأمام فى سبيل السلام والأمن فى عالمنا المثقل بالأعباء [١] .

(إنتهى)

(١) هنا حقيقة هامة يكشف عنها المؤلف وقد دلت الأحداث على صدق بصيرته . فحزب العمال كان فى الحكم حين تأليف هذا الكتاب ، وكان ينبغى له أن يطبق سياسة إشتراكية سليمة فى داخل بريطانيا وخارجها . الا أن هذا الحزب كان يطبق المبادىء الاشتراكية على البريطانيين وحدهم ويقف من السياسة الاستعمارية الخارجية نفس موقف المحافظين . وكذلك الشأن فى الحزب الاشتراكى الفرنسى — الذى يتزعمه اليوم مجرم الحرب (جى موليه) — فهو يدعو الى الاشتراكية « الفرنسية » ويشن حرباً عواناً على الأبطال الوطنيين فى الجزائر ، أولئك الذين يسعون الى أن يتحقق لمواطنيهم حياة حرة كريمة حياة « اشتراكية » على الحقيقة .

وموقف العمال اليوم من حكومة مجرم الحرب إيدن ، موقف الاستنكار والتنديد ، دليل قاطع على فظاعة جرمه وبشاعة الاعتداء الغادر الذى أقدمت عليه جيوشه . اذ بالرغم من حرص العمال على الاتفاق فى السياسة الخارجية الاستعمارية — وهذا ما تشهد به سياستهم وهم فى مقاعد الحكم — راعهم أن يصل الحد بزعيم المحافظين إلى التهور والتخبط والاستهانة بأبسط مبادىء الإنسانية .

(ف . الشنيطي)

محتويات الكتاب

صفحة

تقـــديم : بقلم الدكتور محمد فتحى الشنيطى . . ا ـ ك

إقتصاد البـــترول

١ ـ أهمية البترول ١
٢ ـ إنتاج البترول الخام ٣
٣ ـ تكرير البترول ٨
٤ ـ نقل البترول ١٢
٥ ـ السيطرة على البترول وتمويله ١٥
٦ ـ إحتياطى البترول ٢٤

البترول يدخل الشرق الأوسط

كلمـــة عامة ٣٣
١ ـ النفوذ البريطانى فى إيران ٣٤
٢ ـ تشرشل يستحوذ على شركة البترول الانجليزية الايرانية . . ٣٩
٣ ـ قيام رضا خان ٤٦
٤ ـ أزمة سنة ١٩٣٢ . . . . . ٥٥
٥ ـ الفاشية والحرب ٦٠
٦ ـ الاضطراب فى الجنوب ٦٤

obeikandi.com

أهمية آذربيجان

١ ـ المدخل إلى روسيا ٧٥
٢ ـ خرق المعاهدة : ١٩٢١ — ١٩٤٤ . . . . . ٧٧
٣ ـ إبعاد روسيا ٨٢
٤ ـ هل من تبدّل أخيراً ؟ ٨٨

ميلاد العراق

١ ـ البترول والاستراتيجية ٩٣
٢ ـ إتفاقية سان ريمو ٩٨
٣ ـ العراق بين الحربين ١٠٢

صحراء العرب

١ ـ السعودية تتجه إلى الصدارة ١١٧
٢ ـ البترول فى البحرين والكويت ١٢٥

البترول وخطط الحرب

. . . . . ١٣١

obeikandi.com

البترول وأندونيسيا

تمهيد ١٣٩
١ - تكوين الشركة الهولندية الملكية ١٤٤
٢ - ديتردنج يحارب روكفلر ١٤٧
٣ - الصراع الانجليزى الأمريكى ١٥٤
٤ - التهدئة فى الشرق الأقصى ١٦٨

كلمة ختامية

. . . . . ١٧٧
محتويات الكتاب ١٩٣

obeikandl.com

طبع بمطبعة العـــــــلوم
١٦٣ شارع الخليج المصرى

obeikandl.com